

2022

التقرير
الاقتصادي
الربعي
الربع الرابع

المملكة العربية السعودية



وزارة الاقتصاد والتخطيط
MINISTRY OF ECONOMY & PLANNING

01

ملخص تنفيذي

03

الفصل الثاني: الاقتصاد السعودي 30

- مستجدات الاقتصاد السعودي
- الناتج المحلي الإجمالي
- الأسواق المحلية والدولية
- الاستثمار
 - تكوين رأس المال الثابت
 - الاستثمار الأجنبي المباشر
- سوق العمل
- المالية العامة
- الأداء النقدي
- الأسعار
- العمرة
- مؤشرات قيادية
 - مؤشر الإنتاج الصناعي
 - مؤشر مديري المشتريات
 - مؤشر ثقة المستهلك
- نقاط البيع والسحوبات النقدية
- الأسهم

02

الفصل الأول: الاقتصاد العالمي 7

- حالة الاقتصاد العالمي
- مؤشرات أسعار السلع الأساسية
- أسعار الفائدة وتنامي المخاوف من الركود
- مخاطر الدين العالمي

ملخص تنفيذي

يواجه الاقتصاد العالمي العديد من الأزمات والتحديات جراء ارتفاع معدلات التضخم إلى مستوى لم يشهده العالم منذ عقود، بالإضافة إلى التداعيات الاقتصادية السلبية التي نتجت عن استمرار الأزمة الروسية الأوكرانية، وارتفاع حدة التوترات في مناطق أخرى من العالم، وتشديد السياسات النقدية والمالية في معظم المناطق، وأيضًا اضطرابات سلاسل الإمداد، واستمرار الإغلاقات الجزئية في الصين خلال عام 2022 مع ظهور متحورات جديدة لجائحة كوفيد-19، واشتعال أزمات شديدة في أسواق الطاقة خاصة الأوروبية، حيث أثرت هذه التطورات وغيرها في استمرار عدم وضوح الرؤية الاقتصادية العالمية وتزايد حالة الضبابية وعدم اليقين.

وقد دفعت هذه التطورات إلى المزيد من التنبؤات السلبية والتي أدت بدورها لانكماش أو تباطؤ لكثير من الاقتصادات العالمية، فقد أشارت توقعات صندوق النقد الدولي لشهر أكتوبر من عام 2022 إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي من 6.0% لعام 2021 إلى 3.2% في عام 2022 وصولًا إلى 2.7% لعام 2023، وأوضحت تقديرات صندوق النقد الدولي بأن الانكماش في النمو يرجع إلى التباطؤ الملحوظ في أكبر الاقتصادات العالمية، حيث انكمش الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية في النصف الأول لعام 2022، مع حدوث انكماش في منطقة اليورو بالنصف الثاني من عام 2022، بالإضافة إلى إجراءات الإغلاق التي حدثت بالصين من أجل الحد من تفشي فيروس كوفيد-19 وكذلك تزايد أزمة العقارات في البلاد.

وتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى ارتفاع معدلات التضخم من 4.7% عام 2021 ليصل إلى 8.8% عام 2022، ويتوقع أن يتراجع ليصل إلى 6.5% في 2023.

وبالرغم من المخاطر وارتفاع التضخم وظهور بوادر لتباطؤ اقتصادي عالمي، إلا أن هنالك مجموعة من العوامل ساهمت في دعم النشاط الاقتصادي السعودي ليوصل معدلات نموه الإيجابية على صعيدي القطاع النفطي وغير النفطي، حيث استمر التأثير الإيجابي للإصلاحات الاقتصادية التي تهدف إلى زيادة مستويات التنوع الاقتصادي، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، والاستفادة من ارتفاع أسعار النفط من أجل تعزيز الأداء المالي والأنشطة الاقتصادية ودعم استقرارها.

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، نموًا بمعدل 5.5% في الربع الرابع من عام 2022 على أساس سنوي، ويعكس هذا النمو الارتفاع الكبير الذي حققته الأنشطة النفطية والذي بلغ 6.1% في الربع الرابع من عام 2022 على أساس سنوي، بالإضافة إلى نمو الأنشطة غير النفطية بمعدل 6.2% في نفس الربع على أساس سنوي، وقد انعكس الأداء القوي للقطاع الخاص غير النفطي على استمرار حالة التفاؤل في المستقبل.

السياسات المالية والنقدية

ارتفع إجمالي الإيرادات الحكومية بنسبة 18.10% على أساس سنوي لتصل إلى 317,97 مليار ريال في الربع الرابع من عام 2022، في حين ارتفعت المصروفات الحكومية لتصل إلى 363,7 مليار ريال في الربع الرابع لعام 2022 بنسبة 7.8% مقارنةً بنفس الفترة من العام السابق.

وحققت الميزانية العامة للدولة لعام 2022 فائضاً قدره 90.0 مليار ريال مقابل عجز بحوالي 140.9 مليار ريال مقارنةً بنفس الفترة من العام الماضي. وبلغت الإيرادات في عام 2022 حوالي 1,268 مليار ريال، ويُعزى ذلك إلى تطور الأداء المالي والاقتصادي والأسواق العالمية.

وقد ارتفع متوسط سعر الفائدة بين المصارف المحلية لمدة ثلاثة أشهر (السايبور) ليصل إلى 5.28%، والجدير ذكره أن الفارق بين متوسط سعر الفائدة بين المصارف على الودائع بالريال (السايبور) وسعر الفائدة بين البنوك بالدولار (اللايبور) لفترة ثلاثة أشهر بلغ نحو 77 نقطة أساس لصالح الريال في الربع الرابع من عام 2022، في حين بلغ في الربع الثالث من العام الحالي نحو 14 نقطة أساس.

التنوع الاقتصادي

استمرت مؤشرات مديري المشتريات للقطاع الخاص غير النفطي في تسجيل مستويات توسعية خلال عام 2022، حيث سجل 56.9 نقطة في شهر ديسمبر 2022. وقد استمر في نموه الإيجابي في شهر فبراير 2023 ليلبغ 59.8 نقطة، ليصل إلى أعلى مستوياته منذ 2015.

وارتفع مؤشر الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي بنسبة 7.3% خلال شهر ديسمبر من عام 2022 على أساس سنوي، والذي واصل نموه الإيجابي منذ مايو 2021.

كما شهد الإنفاق الاستهلاكي الخاص نموًا بلغ 3.3% على أساس سنوي، ونموًا بلغ 0.6% على أساس ربعي، وبنسبة مساهمة بلغت 35.1% من إجمالي الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي و64% من إجمالي الاستهلاك النهائي وذلك خلال الربع الثالث من عام 2022.

وأما في جانب القطاع الخاص غير النفطي فقد حقق نموًا بنسبة 5.9% على أساس سنوي، و8.3% على أساس ربعي، وبنسبة مساهمة بلغت 38.6% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، و71.7% من إجمالي القطاع غير النفطي.

الاستثمارات والتجارة

ارتفعت التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الربع الثالث من عام 2022 بنسبة 10.7% على أساس سنوي.

وسجل الميزان التجاري للسلع فائضًا قدره 149.4 مليار ريال في الربع الرابع من عام 2022 مقابل فائض قدره 173.3 مليار ريال لنفس الفترة من العام السابق.

سوق العمل

وصل معدل البطالة بين السعوديين إلى 9.9% بينما استقر عند 5.8% لإجمالي السكان وذلك في الربع الثالث من عام 2022. وبالنسبة لمعدل البطالة بين السعوديين الذكور، فقد وصل لأدنى مستوى له منذ 1999، مسجلًا ما نسبته 4.3%. واستمرت مشاركة المرأة في سوق العمل بالنمو في اتجاه إيجابي، حيث ارتفعت من 34.1% إلى 37.0% على أساس سنوي، وهو ما يعد أعلى معدلات مشاركة المرأة تاريخيًا في سوق العمل.

الأسواق والأعمال

شهدت أسواق الأسهم العالمية خلال عام 2022 العديد من التحديات في ظل تشديد السياسة النقدية وتعاقد احتمالات التباطؤ الاقتصادي.

وقد انعكس تشديد السياسات النقدية على أداء السوق السعودي، حيث سجل مؤشر السوق السعودية (تداول) تراجعًا، إذ وصل مؤشر السوق الرئيسية في المملكة للربع الرابع من العام 2022 إلى 11,405 نقطة، منخفضًا بنسبة 1.02% على أساس ربعي، و 0.79% على أساس سنوي. وسجل المؤشر 10,102.7 نقطة في فبراير 2023.

وذلك لما تواجهه اقتصادات العالم من تحديات وتشديد أسعار الفائدة وارتفاع حالة عدم اليقين وما آلت إليه من تراجع الأسواق العالمية.

وبالنسبة إلى أسواق العقار في المملكة، فقد ارتفع مؤشر الرقم القياسي العام لأسعار العقارات في الربع الرابع من العام 2022 بنسبة 1.6% مقارنة بالربع المماثل من عام 2021، ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار القطاع السكني بنسبة 2.6% بسبب ارتفاع الطلب خلال الفترة المذكورة.

الفصل الأول

الاقتصاد العالمي

تباطؤ في النمو وأزمات ومخاوف من ركود محتمل

لا زالت هناك حالة من عدم اليقين حول أداء الاقتصاد العالمي في عام 2023، وسيتوقف الأداء على قدرة السياسات المالية والنقدية على كبح جماح التضخم، والحد من غلاء المعيشة، والاستمرار في تعزيز سلاسل الإمداد، والتغلب على صعوبات التجارة التي أفرزتها الأزمة الروسية في أوكرانيا. وعلى الجانب الآخر هناك مساحة من التفاؤل بقدرة الاقتصاد العالمي على التغلب على التحديات بعد تراجع معدلات التضخم نسبيًا في الشهور الأخيرة من عام 2022 واستقرار أسعار الغذاء والطاقة وإعادة فتح الاقتصاد الصيني بشكل كامل مع بدايات العام الجديد.

المخاطر المحتملة أمام الاقتصاد العالمي في عام 2023 تتعلق باستمرار الأزمة الروسية الأوكرانية، ونقص الطاقة، وتحديات الأمن الغذائي، والصراعات الجيوسياسية، وأزمة الرهن العقاري بالصين، وانعكاسات سلبية لسياسات التشديد النقدي على اقتصادات الكثير من دول العالم خاصة الناشئة. هذه المخاطر قد تزيد من احتمالات الركود وقد تؤثر بالتالي على أسعار النفط والوضع المالي للمملكة، وهو ما ينعكس بالسلب على الاقتصاد المحلي.

الاقتصاد العالمي: أزمات متواصلة وبصيص من التفاؤل

لا يمكن وصف السيناريوهات المتوقعة لمستقبل الاقتصاد العالمي بدون الأخذ في الاعتبار وجود مساحتين أساسيتين من التوقع؛ الأولى مساحة ضبابية ساهمت في تكوينها عوامل اقتصادية سلبية وعلى رأسها استمرار الأزمة الروسية الأوكرانية، وارتفاع معدلات عدم اليقين الاقتصادي، وعدم استقرار سلاسل الإمداد بشكل كامل، وارتفاع الديون عالمياً إلى مستويات مقلقة، فضلاً عن ضعف أداء العملات خاصة بالدول النامية، والآثار السلبية الناتجة عن سياسات التشديد النقدي عالمياً، وارتفاع معدلات التضخم والذي بات يهدد القوى الشرائية للأسر مع توقف أو ببطء عمليات التوظيف في الكثير من دول العالم.

وتزداد المخاوف من إسهام العوامل السابقة في إحداث ركود اقتصادي عالمي في عام 2023، وإن كانت هذه المخاوف قد هدأت نسبياً وخاصة في الاقتصادات المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بدأ الاقتصاد الأمريكي في التعافي منذ منتصف العام الماضي وتباطؤ معدل التضخم، ولاحظنا تراجع معدلات الإنفاق الاستهلاكي في الولايات المتحدة في الشهرين الأخيرين من العام مع تراجع مكاسب الدخل الشخصي في ظل ارتفاع معتدل للأجور، كما بقيت معدلات البطالة في مستويات معتدلة تماثل مستوياتها ما قبل جائحة كوفيد-19.

أما المساحة الثانية فهي مساحة من التفاؤل بدأت مع نهاية العام الماضي 2022، وخاصة عندما بدأت معدلات التضخم في التراجع نسبياً في الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو والمملكة المتحدة نتيجة سياسات البنوك المركزية في رفع أسعار الفائدة الأساسية، مع تراجع أسعار الغذاء ومعظم المعادن عالمياً بعد صدمات الارتفاع بعد اندلاع الأزمة الروسية الأوكرانية، وكذلك تباطؤ الارتفاع في أسعار الطاقة عالمياً.

ومما حافظ على مساحة التفاؤل بمستقبل أسعار الطاقة أن الشتاء الأوروبي لم يكن باردًا بالشكل المتوقع، وبالتالي كانت مخزونات الطاقة في دول القارة كافية للتعامل مع أزمات نقص الطاقة التي سببها توقف الإمدادات الروسية نتيجة للحرب في أوكرانيا. كما كان للاتفاقيات الثنائية التي أبرمتها بعض دول القارة للحصول على الغاز من مصادر أخرى مثل دول شمال إفريقيا أثر في تخفيف وطأة أزمة الطاقة في أوروبا.

الاقتصاد العالمي: أزمات متواصلة وبصيص من التفاؤل

وربما يغذي مساحة التفاؤل بأداء أفضل للاقتصاد العالمي في عام 2023، استئناف عمليات الفتح السريع للاقتصاد الصيني بعد إغلاقات جزئية متكررة نتيجة متحورات كوفيد-19 وسياسة صفر كوفيد التي اتبعتها الحكومة للحد من انتشار الجائحة في البلاد.

ومع استئناف الصين أنشطتها الاقتصادية إلى مستويات ما قبل كوفيد من خلال تعزيز النمو، من المتوقع أن يزيد الاستهلاك المحلي بشكل كبير مع سهولة الحركة عبر الحدود، وارتفاع متوقع في صادرات السلع الاستهلاكية والصناعية، وهو ما سينعكس بالإيجاب على حركة التجارة العالمية.

كما أنه من المتوقع أن يساعد انفتاح الاقتصاد الصيني في زيادة الطلب على الوقود، وخاصة وقود الطائرات.

وقد يُساعد أيضًا التعافي القوي للاقتصاد الهندي في عام 2023 في تعزيز أداء الاقتصاد العالمي، خاصة مع إعلان الحكومة الهندية عن إنفاق نحو 20% من ميزانيتها في العام المالي الجديد على الاستثمارات الرأسمالية والاستمرار في المشروعات الصناعية الضخمة وخاصة في المجال التقني.

ونتوقع أن تعتمد مساحة التفاؤل بأداء أفضل للاقتصاد العالمي على قدرة السياسات المالية والنقدية على كبح جماح التضخم، والحد من غلاء المعيشة وتقليل فجوة الفقر خاصة في البلدان النامية.

كما ستعتمد على استمرار الاتفاقات الدولية لضمان تدفق السلع الاستراتيجية بعيدًا عن مسارات الأزمة في أوكرانيا، كما سيمثل اتجاه الدول للطاقة المتجددة وتسريع مشروعاتها عاملًا مهمًا نحو استقرار أكبر لأسواق الطاقة عالميًا.

وفي كل الأحوال، يجب أن تحرص حكومات الدول المتقدمة على إيصال المساعدات اللازمة التي تمكن الدول النامية من مواجهة صدمات ارتفاع تكاليف الغذاء والطاقة ومواجهة الأزمات المالية الناتجة عن ارتفاع معدلات الديون إلى مستويات قياسية.

جدول (1): أبرز مستجدات الأداء الاقتصادي العام لدول مجموعة العشرين (1 من 2)

دول مجموعة العشرين	نمو الناتج المحلي الحقيقي (الأسعار الثابتة %) ¹	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ربع السنوي (مليار دولار أمريكي) ²	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ربع السنوي (مليار دولار أمريكي) ³	الميزان التجاري (من الناتج المحلي) ⁴	احتياطات النقد الأجنبي للربع الثالث 2022 (من الناتج المحلي) ⁵	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 2021 (% من الناتج المحلي) ⁶	التضخم الرقم القياسي للأسعار نوفمبر 2022 ⁷
الولايات المتحدة	1.9	25724	20055	-0.8	1.0	1.9	7.1
الصين	3.9	12230	4056	2.2	18.0	1.9	1.6
إيطاليا	2.6	463	429	-3.5	2.2	0.7	11.5
فرنسا	1.0	648	577	-7.3	7.7	3.0	5.9
المملكة المتحدة	1.9	697	620	-2.1	5.5	0.7	10.7
ألمانيا	1.2	946	736	0.7	0.9	1.7	8.6
الاتحاد الأوروبي	2.3	3269	2688	-3.7	2.1	1.8	10.1
إندونيسيا	5.7	334	195	4.5	11.0	1.8	5.5
كندا	3.9	2039	1588	0.1	5.2	3.0	6.8
اليابان	1.5	3829	3778	-1.2	25.1	0.6	3.8
روسيا	-3.7	613	384	-	30.4	2.3	12.0
أستراليا	5.9	396	355	5.1	3.5	1.9	6.9
البرازيل	3.6	470	179	2.8	20.4	2.9	5.9
المكسيك	4.3	1440	918	-0.9	15.5	2.6	7.8
الهند	6.3	802	469	-10.4	16.8	1.4	5.9
السعودية	8.8	276	193	21.0	56.2	2.3	2.9
تركيا	3.9	230	211	-13.7	18.7	1.7	64.3
كوريا الجنوبية	3.1	375	343	-4.9	23.0	0.9	5.0
الأرجنتين	5.9	607	5	-0.1	7.7	1.4	92.4
جنوب أفريقيا	4.2	371	257	0.9	12.5	9.9	7.4

المصدر: Bloomberg

*1 الربع الثالث - 2022

*2 الربع الثالث - 2022 ماعدا (روسيا الربع الثاني 2022)

*3 البرازيل وتركيا مؤشرات

*4 الربع الثالث - 2022

*5 الربع الثالث - 2022 (تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021 كبدل لحساب النسبة المئوية)

جدول (1): أبرز مستجدات الأداء الاقتصادي العام لدول مجموعة العشرين (2 من 2)

البيالة (%) ¹³	مؤشر مديري المشتريات 2022 ¹²	مؤشر الإنتاج الصناعي (%) ¹¹	عائد الأسواق المالية (المؤشر الرئيسي) خلال 12 شهرًا الماضية % ¹⁰	نسبة الدين إلى الناتج المحلي (%) 2022 ⁹	أسعار الفائدة الرسمية (%) ⁸	دول مجموعة العشرين
3.7	53.4	2.5	-19.4	122.1	4.5	الولايات المتحدة
5.7	49.1	2.2	-21.6	76.9	3.7	الصين
5.5	51.5	-1.6	-13.3	147.2	2.5	إيطاليا
7.1	51.8	-2.7	-9.5	111.8	2.5	فرنسا
3.7	51.6	-2.4	0.9	87.0	3.5	المملكة المتحدة
5.3	51.8	0.0	-12.3	71.1	2.5	ألمانيا
6.5	52.1	3.4	-11.7	93.0	2.5	الاتحاد الأوروبي
5.9	51.6	-	4.1	40.9	5.5	إندونيسيا
5.1	53.2	-	-8.2	102.2	4.3	كندا
2.4	52.1	-1.3	-9.4	263.9	-0.1	اليابان
3.7	50.4	-1.8	-43.1	16.2	7.5	روسيا
3.4	54.8	0.5	-5.5	56.7	3.1	أستراليا
8.3	50.5	1.7	4.7	88.2	13.8	البرازيل
2.9	49.6	3.1	-9.0	56.8	10.5	المكسيك
8.1	55.2	-4.0	4.4	83.4	6.3	الهند
5.8	56.5	14.1	-7.1	24.8	5.0	السعودية
10.2	48.2	2.5	196.6	37.5	9.0	تركيا
2.9	50.3	-3.7	-24.9	54.1	3.3	كوريا الجنوبية
7.1	-	3.5	142.0	76.0	75.0	الأرجنتين
32.9	50.9	1.0	-0.9	68.0	7.0	جنوب إفريقيا

المصدر: Bloomberg

*8 آخر عام 2022

نوفمبر 2022 للمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي واليابان

وروسيا وكوريا الجنوبية

*9 توقعات صندوق النقد الدولي

*13 نوفمبر 2022

*10 ديسمبر 2022

أكتوبر 2022 لإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي والبرازيل وتركيا.

*11 أكتوبر 2022

سبتمبر 2022 للمملكة العربية السعودية والأرجنتين وجنوب إفريقيا.

أغسطس 2022 لإندونيسيا

حالة الاقتصاد العالمي

2022: عام التحديات الاقتصادية.

مر الاقتصاد العالمي في عام 2022 بظروف صعبة أفرزتها التداعيات السلبية لمتحورات جائحة كوفيد-19، ثم الأزمة الروسية في أوكرانيا وما صاحبها من قيود ومعوقات تجارية رفعت من معدلات عدم اليقين الاقتصادي، وما رافقها من أزمات خانقة واضطرابات في سلاسل الإمداد أسهمت في رفع معدلات التضخم العالمي لمستويات غير مسبوقة في الكثير من دول العالم.

وتتفق معظم التحليلات والتقارير الاقتصادية على تزايد احتمالات استمرار تلك التحديات في عام 2023 والتي قد تؤثر بالسلب على آفاق الاقتصاد العالمي في المستقبل، حيث تستند النظرة السلبية للاقتصاد العالمي في واقع الأمر إلى استمرار نهج السياسات التي تتبعها الاقتصادات المتقدمة والتي قد ترفع قيمة الدولار الأمريكي بشكل أكبر، حيث ستؤدي الصدمات التي تتعرض لها أسعار السلع إلى إبقاء معدلات التضخم لفترات أطول. كما أن استمرار سياسات التشديد النقدي ستؤدي إلى تفاقم أزمات الديون الخاصة بالأسواق الناشئة. وقد تنعكس أزمة القطاع العقاري في الصين على قطاع البنوك وبشكل سلبي عابر للحدود مما يؤدي لعرقلة فرص النمو للكثير من البلدان.

وبحسب تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي لشهر أكتوبر 2022 والذي أصدره صندوق النقد الدولي بعنوان "مواجهة أزمة تكلفة المعيشة"، فإن الاقتصاد العالمي ستستمر معاناته مع تصاعد التوترات الجيوسياسية والاجتماعية وزيادة معدلات الفقر وعدم المساواة عالميًا، وارتفاع أسعار الطاقة والغذاء والسلع الأولية ونقص العمالة واضطراب الإمدادات. وبحسب صندوق النقد الدولي، سيكون على اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المثقلة بالديون والتي لديها احتياجات للتمويل الخارجي أن تتأهب لاضطرابات محتملة في الأسواق المالية مع تشديد السياسات النقدية في الاقتصادات المتقدمة. وسينبغي على هذه الاقتصادات أيضًا مواجهة آثار تغير المناخ والثورة الرقمية بالإصلاحات الهيكلية وتطوير السياسات لبناء الصلابة والنمو المستدام.

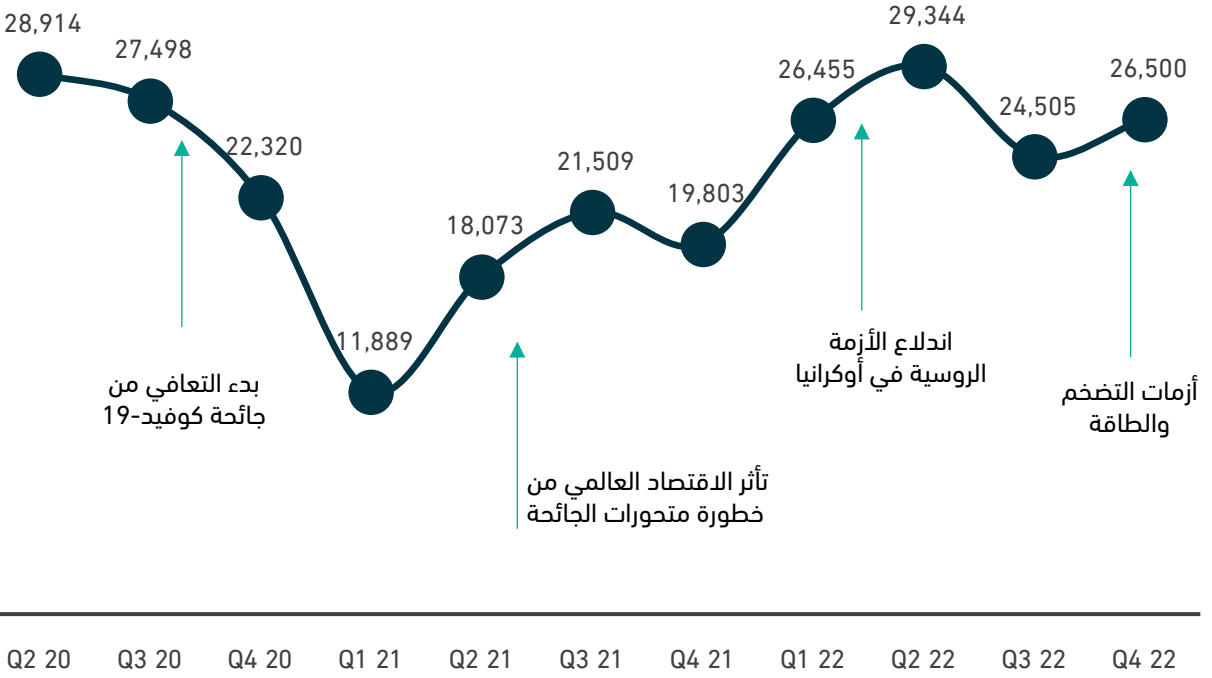
عدم اليقين الاقتصادي

ساهم القلق وعدم وضوح الرؤى الاقتصادية في عام 2022 للعديد من المؤشرات مثل التضخم وحركة التجارة والاستثمار بالإضافة إلى التوترات الجيوسياسية والأزمة الروسية في أوكرانيا في زيادة حالة عدم اليقين في الاقتصاد العالمي، حيث بقيت معدلات عدم اليقين الاقتصادي مرتفعة مع تزايد احتمالات حدوث ركود اقتصادي عالمي في عام 2023.

الشكل (1): مؤشر عدم اليقين العالمي

(نقطة)

مؤشر عدم اليقين العالمي

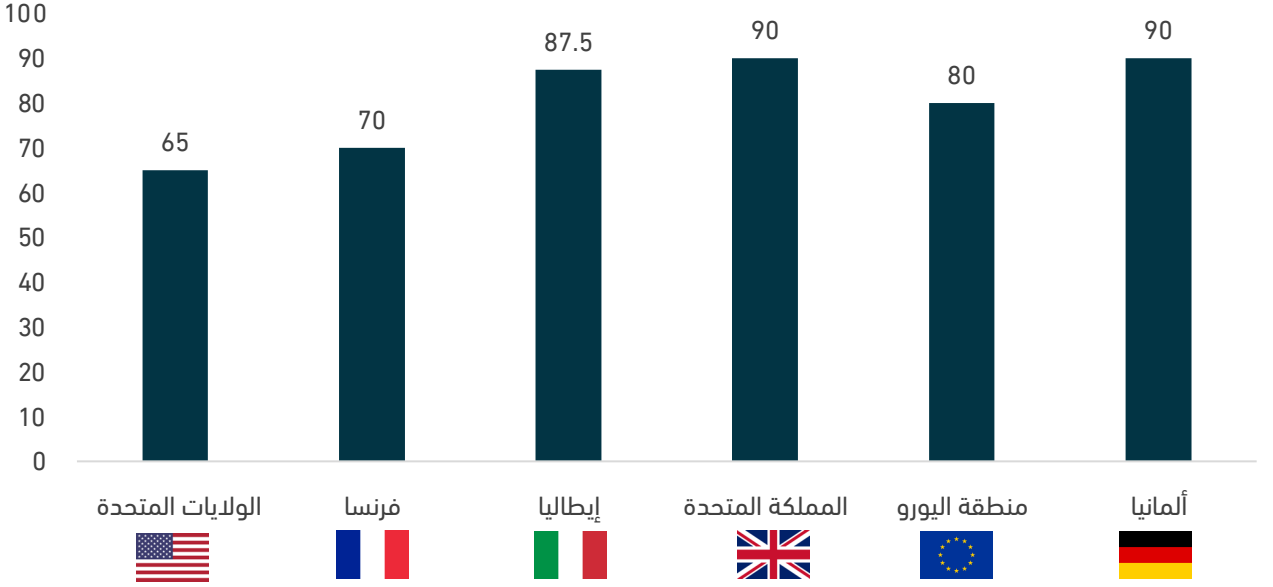


المصدر: مؤشر عدم اليقين العالمي WUI

وتبدو احتمالات حدوث الركود الاقتصادي في الدول الأوروبية أعلى من نظيراتها في الولايات المتحدة الأمريكية، وإن كانت هذه الاحتمالات في معدلات مرتفعة عمومًا ومقلقة لصانع القرار الاقتصادي.

الشكل (2): احتمالات حدوث ركود اقتصادي في عام 2023

(نسبة مئوية)



المصدر: Bloomberg

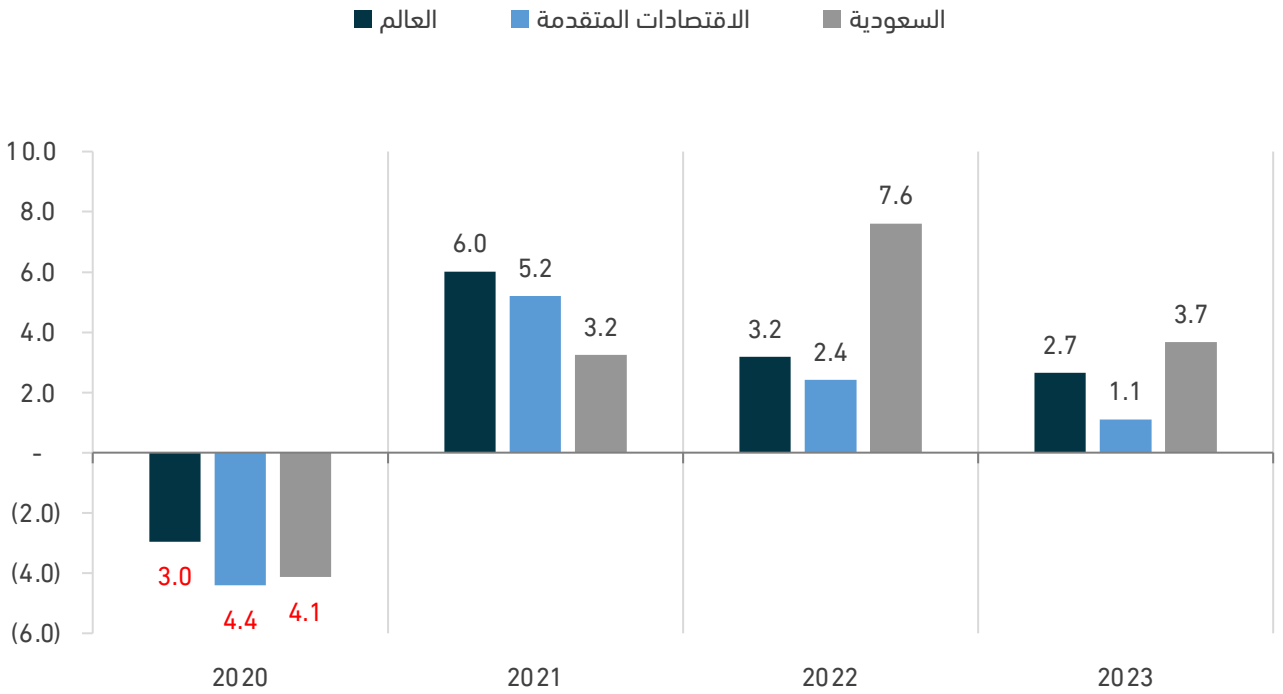
ونتيجة لهذه النظرة السلبية، أبقى صندوق النقد الدولي على توقعات نمو الناتج العالمي لعام 2022 عند 3.2%، وهو نفس المعدل الذي سبق وأن توقعه الصندوق في تقريره لشهر يوليو الماضي كـثالث تخفيض لمعدل النمو لهذا العام، بينما خفض توقعات الناتج المحلي العالمي لعام 2023 إلى 2.7% من 2.9% في تقرير شهر يوليو 2022، وأشار التقرير بنظرة أكثر تشاؤمًا بالنسبة لمعدلات النمو في الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو.

وبحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، فإن مستقبل الاقتصاد العالمي يعتمد على مدى نجاح السياسات النقدية، وعلى مسار الأزمة في أوكرانيا، وإمكانية زيادة جانب العرض المرتبط بأزمات الجائحة والإغلاقات الجزئية في الصين.

ومن جانبه، يرى البنك الدولي في تقريره الصادر في شهر يناير 2023 أن معدلات النمو العالمي تتباطأ بشدة في مواجهة ارتفاع معدلات التضخم، وارتفاع أسعار الفائدة، وانخفاض الاستثمارات، والاضطرابات الناجمة عن الأزمة الروسية الأوكرانية، وتوقع البنك الدولي أن ينمو الاقتصاد العالمي بمعدل 1.7% في عام 2023 و2.7% في عام 2024، مع بلوغ متوسط نمو نصيب الفرد من الدخل في اقتصادات الأسواق النامية 2.8%، وهو ما يقل بنقطة مئوية كاملة عن المتوسط المسجل للسنوات 2010-2019. ويوصي البنك بأن يعمل صانعو السياسات، وخاصة في الدول منخفضة الدخل، على تحسين آفاق النمو على المدى الطويل من خلال تعزيز القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ، وتشجيع التنوع الاقتصادي الفعال، والارتقاء بمستوى كفاءة الأداء الحكومي.

الشكل (3): الناتج المحلي الإجمالي العالمي

(نسبة مئوية)



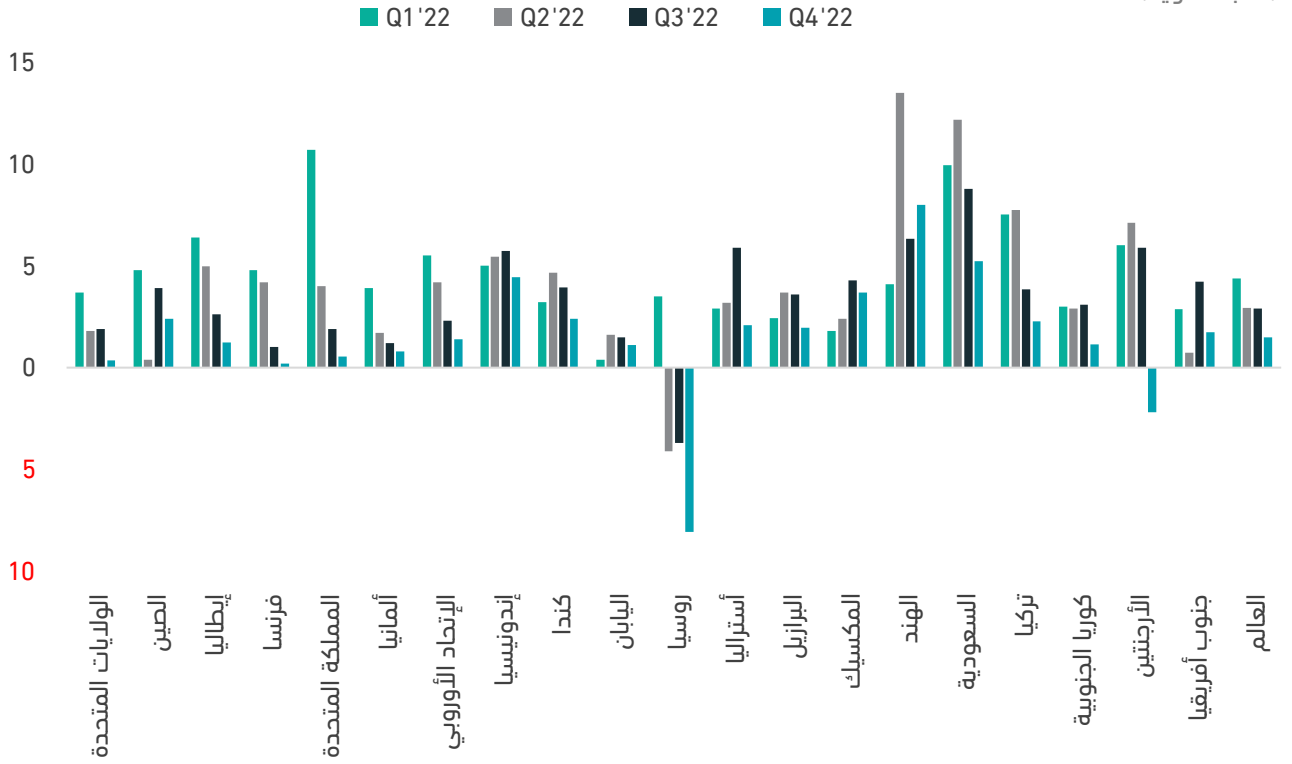
المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (أكتوبر 2022)

مجموعة العشرين:

تأثرت دول مجموعة العشرين بالأوضاع الاقتصادية غير الجيدة في عام 2022، وخاصة الدول الصناعية الكبرى، ولكن استفادت بعض دول المجموعة مثل السعودية والهند في تحقيق معدلات نمو عالية خلال العام. وقد توقع الصندوق أن يسجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة في عام 2022 أعلى نسبة نمو للناتج المحلي الحقيقي بين دول مجموعة العشرين بنحو 7.6% بسبب زيادة عائدات النفط. وتوقع صندوق النقد الدولي أن تسجل المملكة نموًا يقدر بـ 3.7% في عام 2023. وعلى الجانب الآخر كان أداء الاقتصاد الروسي متراجعًا بسبب تكاليف الأزمة المرتفعة، كما انكمش الاقتصاد الأرجنتيني في الربع الأخير من العام مدفوعًا بتراجع العملة ووصول التضخم لمعدلات قياسية.

الشكل (4): الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمجموعة العشرين

(نسبة مئوية)



المصدر: Bloomberg and S&P Global

الولايات المتحدة الأمريكية:

خفض صندوق النقد الدولي توقعاته للاقتصاد الأمريكي بواقع 1.7 نقطة مئوية في عام 2022 إلى 1.6%، وأبقى على التوقع السابق بنمو 1% في عام 2023، في ظل نهج البنك الفيدرالي الأمريكي سياسة نقدية أكثر تشددًا للسيطرة على معدلات التضخم المرتفعة.

منطقة اليورو:

وبالنسبة لاقتصاد منطقة اليورو، فقد رفع صندوق النقد الدولي توقعاته لعام 2022 بواقع 0.5 نقطة مئوية بينما خفضها في عام 2023 بنحو 0.7 نقطة مئوية، لتصل إلى 3.1% و 1.2% على التوالي، تحت ضغط تصاعد المخاوف بشأن زيادات حادة في تكاليف الطاقة وتضرر أغلب الاقتصادات الأوروبية بتداعيات العقوبات المفروضة على روسيا.

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

توقعات صندوق النقد الدولي لمنطقة الشرق الأوسط والقوقاز ووسط آسيا كانت أفضل نسبيًا بسبب الآفاق الإيجابية لاقتصادات الدول المصدرة للنفط في هذه المنطقة والتأثير الضئيل الذي تحدثه الأزمة في أوكرانيا على اقتصادات هذه المنطقة بالتحديد، حيث توقع الصندوق أن يرتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي فيها إلى 5% في عام 2022، وهو أفضل بمقدار 0.1 نقطة مئوية عن تقديرات شهر يوليو الماضي، وبحسب الصندوق، من المتوقع أن يبلغ النمو 3.6% في عام 2023 نتيجة انخفاض أسعار النفط وتباطؤ الاقتصاد العالمي بشكل عام.

الصين:

كما خفّص صندوق النقد الدولي توقعات نمو الاقتصاد الصيني إلى 3.2% في عام 2022 بما يقل بمقدار 0.1 نقطة مئوية عن توقعات شهر يوليو 2022، كما خفّص توقعات النمو في البلاد إلى 4.4% في عام 2023 بدلًا من 4.6% في تقديرات شهر يوليو الماضي، وذلك نتيجة تجدد الإغلاقات بسبب تفشي كوفيد-19 وما نتج عنها من تعطل سلاسل التوريد العالمية، بالإضافة إلى تفاقم أزمة القطاع العقاري.

بريطانيا:

ورفع صندوق النقد الدولي توقعات نمو الاقتصاد البريطاني إلى 3.6% في عام 2022 بما يقل بمقدار 0.4 نقطة مئوية عن توقعات شهر يوليو، كما خفّص توقعات النمو إلى 0.3% في عام 2023 بدلًا من 0.5% في تقديرات شهر يوليو الماضي.

تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية:

التداعيات الاقتصادية الناجمة عن الأزمة الروسية الأوكرانية التي اندلعت في فبراير من عام 2022 زادت من وطأة الضغوط الواقعة على الموارد العامة في وقت لا تزال فيه بلدان العالم تفتقر إلى التوازن في أعقاب صدمة جائحة كوفيد-19.

وتسببت الأزمة في زيادة مستويات العجز وتراكم الديون بوتيرة أسرع كثيرًا مقارنة بفترات الركود السابقة، بما فيها الأزمة المالية العالمية، حيث مثل الدين الحكومي حاليًا قرابة 40% من مجموع الدين العالمي، وهي أعلى نسبة مسجلة على مدار ستة عقود تقريبًا.

كما تسببت الأزمة في إحداث اضطرابات حادة في أسواق السلع الأولية، وسلاسل الإمداد، مما أثر سلبيًا على الاستقرار المالي الكلي والنمو.

وقد زادت تداعيات جائحة كوفيد-19 والأزمة الروسية الأوكرانية من صعوبة الأزمات التي تواجهها الكثير من الدول النامية حول العالم المتخمة بمشاكل الفقر والمشاكل الاجتماعية والسياسية، حيث تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي في هذه الدول، ومن غير المتوقع أن يلامس هذا المتوسط مستويات عام 2019 قبل حلول عام 2024 على أقل تقدير.

الأزمة الروسية الأوكرانية زادت أيضًا من مشاكل اللاجئين حول العالم، مع لجوء أكثر من 8 ملايين أوكراني إلى الدول الأوروبية المجاورة هربًا من الأزمة، مما شكّل ضغطًا إضافيًا على ميزانيات هذه الدول التي تعاني أصلًا من ضغوط نقدية متزايدة وعلى أسواق العمل والخدمات فيها.

من تداعيات الأزمة السلبية أيضًا ارتفاع التضخم في كثير من البلدان نتيجة اختلالات العرض والطلب، وسياسات الدعم أثناء فترة الجائحة. ولا شك أن بقاء التضخم في النطاق المرتفع لفترة طويلة سيؤدي من الضغوط على مجموعة كبيرة من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية من خلال ارتفاع تكاليف الاقتراض وازدياد مخاطر تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج.

ولا تُبدي الجهات الاقتصادية المعروفة تفاؤلًا بمستقبل الاقتصاد العالمي في ظل استمرار الأزمة، فيتوقع صندوق النقد الدولي أن تؤدي الأزمة إلى زيادة التباين بين الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، وستهدد بتجزئة الاقتصاد العالمي إلى كتل جغرافية-سياسية لكل منها معايير تكنولوجية ونظم مدفوعات للتحويل الهيكلي عبر الحدود واحتياطي عملات خاصة بها.

تحدي التضخم:

أصبحت أولوية السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة مع بداية عام 2023 أكثر أهمية من أي وقت مضى، وخاصة مع تزايد احتمالات حدوث صدمات إضافية مرتبطة بالإمدادات في أسعار الغذاء والطاقة نتيجة الأزمة الروسية الأوكرانية، والعقوبات الغربية على موسكو، وقيود التجارة والتي قد تزيد بشكل حاد من التضخم الإجمالي.

توقع صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر أكتوبر 2022 أن يقفز معدل التضخم عالمياً من 4.7% التي سجلها في عام 2021 إلى 8.8% في عام 2022، قبل أن يعاود التراجع إلى 6.5% في عام 2023، ثم إلى 4.1% في عام 2024.

وقد واصل التضخم ارتفاعه بشكل مفاجئ في الاقتصادات المتقدمة، حيث من المتوقع أن ترتفع أسعار المواد الاستهلاكية بنسبة 7.2% في تلك الاقتصادات في عام 2022، و4.4% في عام 2023 بينما ستفاوت معدلات التضخم في اقتصادات الدول الناشئة لترتفع أسعار المواد الاستهلاكية في 2022 بنسبة 9.9% و8.1% في عام 2023، وطبقاً لتوقعات الصندوق، سيبلغ معدل التضخم في الولايات المتحدة 8.1% في عام 2022 و3.5% في عام 2023 ويبلغ 9.2% بالاتحاد الأوروبي في عام 2022 و6.8% في عام 2023.

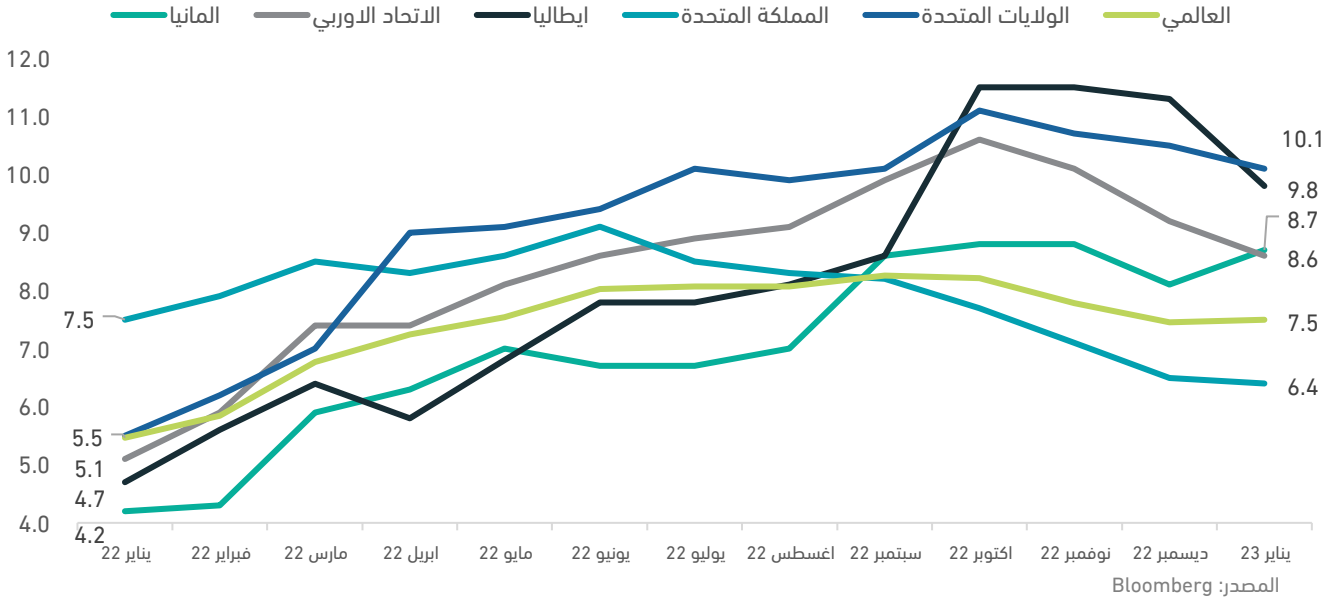
ونتيجة للتطورات الحاصلة في معدلات التضخم والمخاوف المتعلقة من استمرار الضغوط السعرية، كانت أهم توصيات صندوق النقد الدولي أن يكون كبح التضخم على رأس أولويات صانعي السياسة، لأن التضخم العالمي المتزايد يضغط حالياً على مستويات المعيشة في جميع أنحاء العالم.

وعلى صعيد السياسة النقدية، من المتوقع أن يتواصل العمل على استعادة استقرار الأسعار، وتوجيه السياسات المالية العامة نحو تخفيف الضغوط الناجمة عن تكلفة المعيشة، بشكل يتسق مع السياسات النقدية حتى وإن كانت أكثر تشدداً.

ويعتقد الصندوق أن الإصلاحات الهيكلية يمكن أن يكون لها دور إضافي في مواجهة التضخم في المستقبل القريب، حيث يمكن لتلك الإصلاحات تحسين الإنتاجية والحد من نقص الإمدادات، كما أن زيادة معدلات التعاون متعدد الأطراف يعتبر الآن أداة ضرورية لتسريع مسار التحول إلى الطاقة النظيفة.

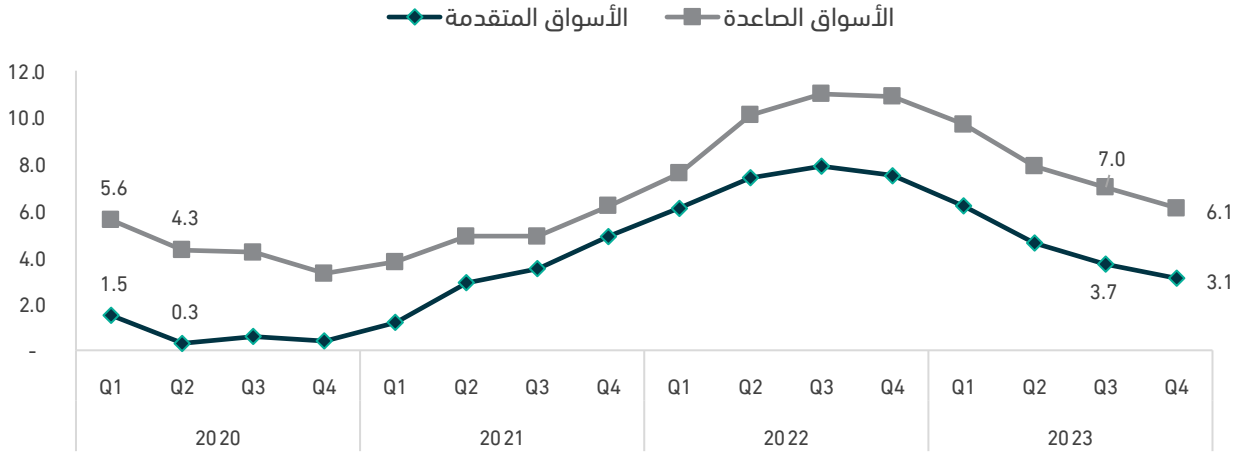
الشكل (5): مؤشر أسعار المستهلك العالمي

(نسبة مئوية)



الشكل (6): معدلات التضخم للأسواق المتقدمة والصاعدة

(نسبة مئوية)

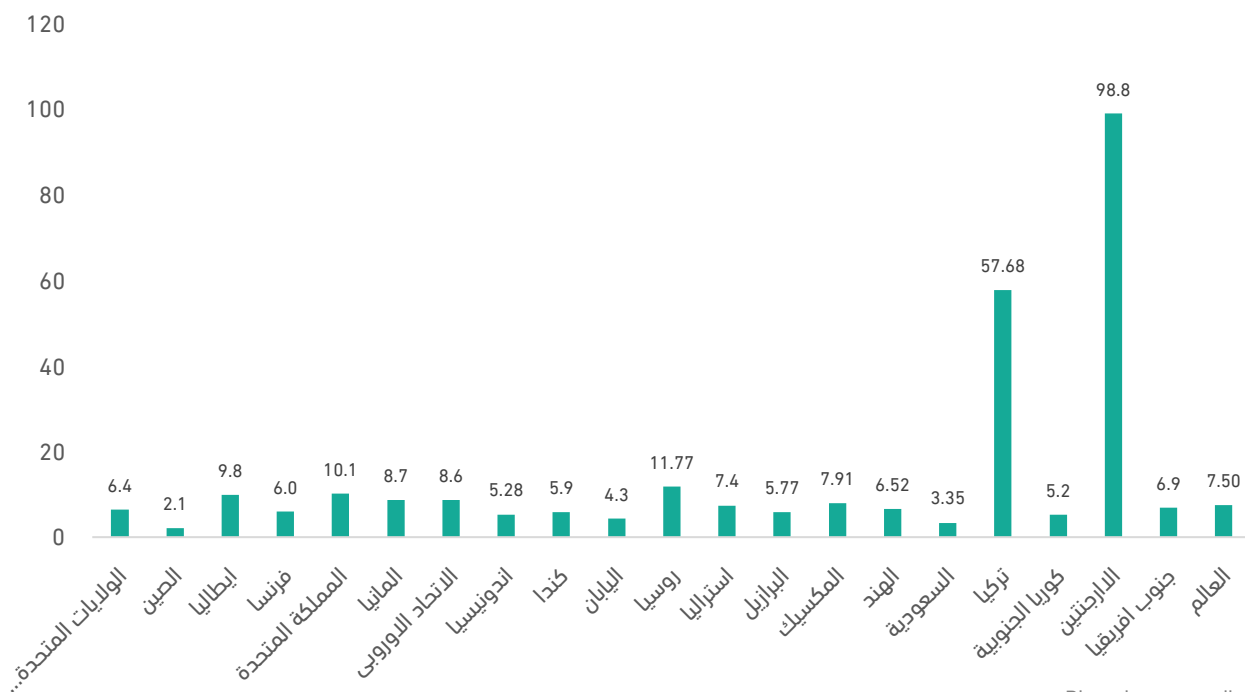


المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (أكتوبر 2022)

وكما كانت أزمة التضخم المتزايد مؤلمة للعديد من الاقتصادات الصغيرة، أوجع أيضًا ارتفاع الأسعار اقتصادات دول مجموعة العشرين، وخاصة الأرجنتين وتركيا اللتان وصل معدل التضخم فيهما إلى معدلات قياسية بلغت 92.4% و64.3% على التوالي في شهر نوفمبر من العام الماضي، وذلك بسبب ضعف العملة المحلية أمام الدولار الأمريكي وضغوطات الإصلاح الهيكلية.

الشكل (7): معدلات التضخم في دول مجموعة العشرين يناير 2023

(نسبة مئوية)



المصدر: Bloomberg

أزمات السلع الأساسية والمعادن

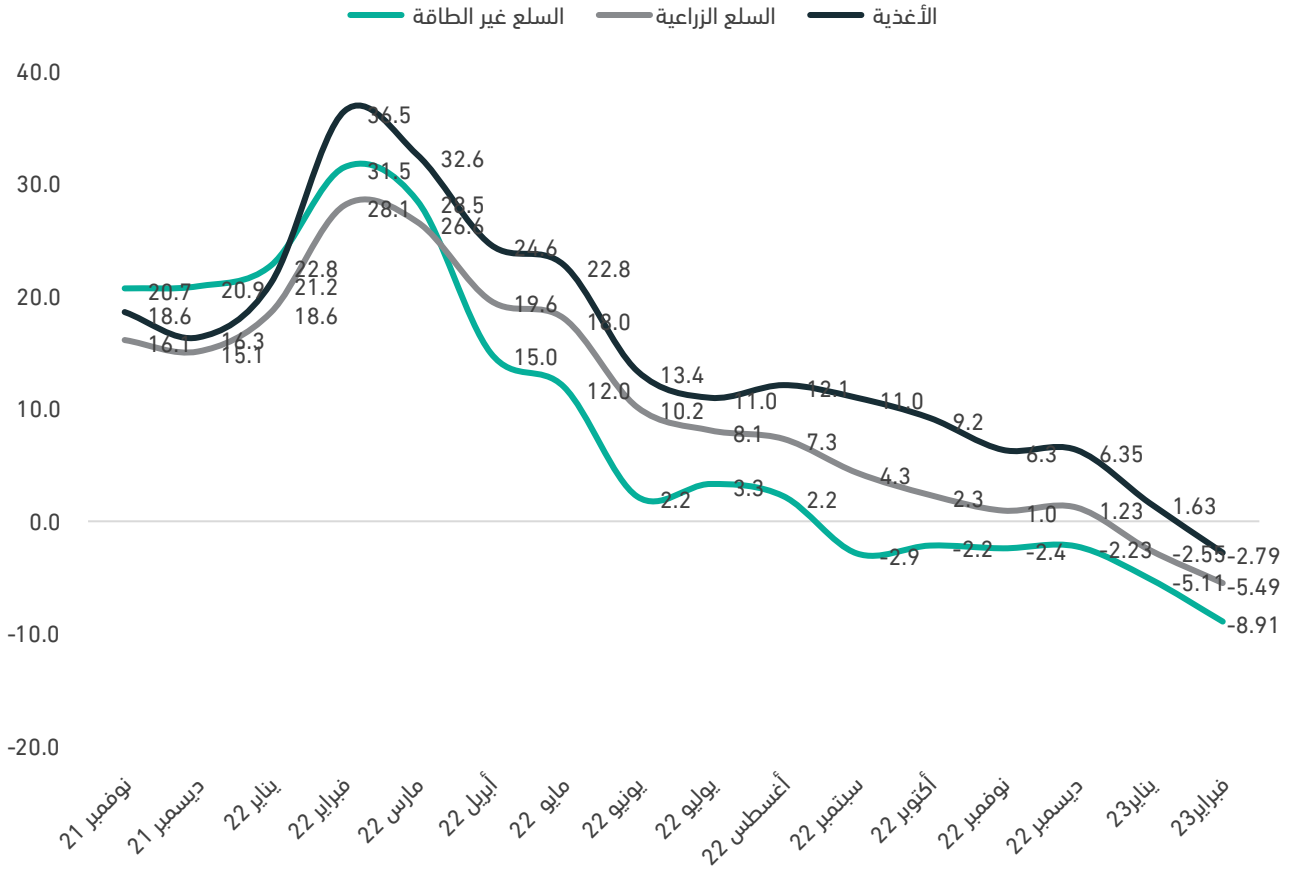
بدأت موجة التضخم العالمية بزيادة أسعار السلع الغذائية والصناعية، مع حدوث اختلالات بين العرض والطلب ومع وجود مخاوف شح المعروض لبعض المواد. وشهدت أسعار الأغذية والمشروبات والمعادن الأساسية والمواد الخام الزراعية والأسمدة زيادةً كبيرة خلال عام 2022، وتقلبات متكررة منذ عام 2021.

وشكلت أزمة أسواق الحبوب في عام 2022 تحديًا كبيرًا بالنسبة للدول المعتمدة على استيراد القمح والذرة والشعير، فمنذ اندلاع الأزمة في أوكرانيا تضاعفت الأسعار بشكل كبير. ولكن تراجع الأسعار في الربع الرابع من عام 2022 ولاحظنا تراجع مؤشرات أسعار الغذاء والسلع الزراعية وكذلك السلع الأخرى غير الطاقة بسبب وجود تحسن نسبي في بعض سلاسل الإمداد، وتوقيع اتفاقيات تمرير السلع عبر الحدود الأوكرانية والروسية، وعودة إنتاج بعض السلع الأساسية إلى معدلاتها الطبيعية.

غير أن معدلات التضخم العالمية لا تزال مرتفعة بشكل عام. ولا تزال الدول، وخاصة الناشئة، تقاوم ضغوط التضخم والمشاكل المتعلقة بتنامي قوة الدولار أمام عملاتها الوطنية وتآكل احتياطياتها النقدية وتعرض أمنها الغذائي لتهديد حقيقي. والكثير من البلدان الناشئة تعتمد إلى حد كبير على الواردات من أوكرانيا وروسيا، ومعظمها بلدان منخفضة الدخل تستورد معظم احتياجاتها من الغذاء ومن الطاقة.

الشكل (8): مؤشرات أسعار السلع الأساسية

(نسبة مئوية)



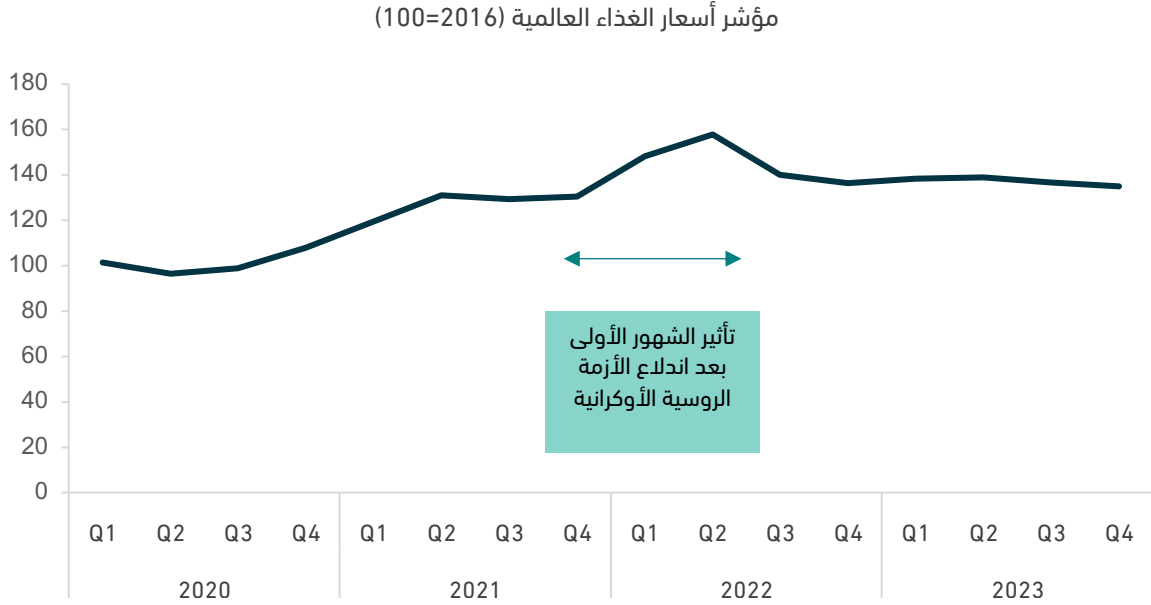
ومع بداية الربع الرابع من عام 2022 استمرت أسعار الغذاء في التحسن، بعد أن دفعتها الأزمة الروسية في أوكرانيا للارتفاع.

وهناك أيضًا بعض العوامل التي ساعدت على بقاء أسعار الغذاء مرتفعة حتى مع التراجع الأخير ولعل من أهمها التغيرات المناخية مثل الفيضانات في بعض المناطق بالهند وباكستان وكذلك موجات الجفاف بالبرازيل.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تستقر أسعار الغذاء بشكل عام في عام 2023 وإن ظلت أعلى من معدلاتها الطبيعية.

الشكل (9): مؤشر أسعار الغذاء العالمي

(نقطة)



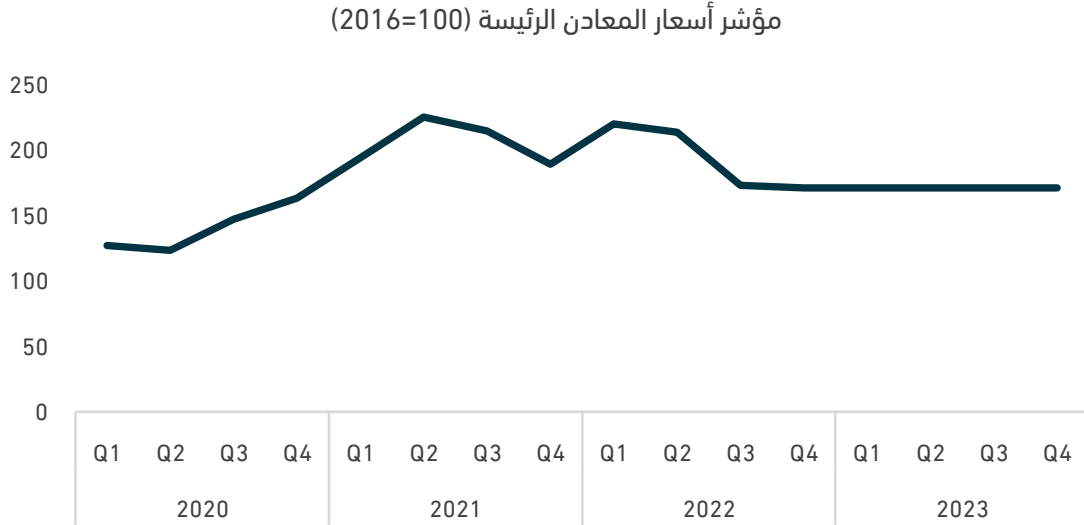
المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (أكتوبر 2022)

تباين أداء المعادن في عام 2022، فمع اندلاع الأزمة الروسية الأوكرانية وتصاعد حدة التوترات السياسية في مناطق أخرى، ارتفعت أسعار المعادن الثمينة، وتزايدت المخاوف من احتمالات حدوث الركود الاقتصادي، كما أدت سياسات الحماية التجارية في بعض الدول والتي علقت تصدير بعض المعادن مثل الزنك والليثيوم والنحاس والبلاديوم إلى زيادة الأسعار بشكل غير مسبوق، غير أن الطلب على المعادن الثمينة كالذهب تراجع في الأشهر الأخيرة من العام في ظل الاتجاه للاستثمار في عوائد البنوك المرتفعة والتي لجأت لها البنوك المركزية لكبح جماح التضخم.

وتزامن التباين في النشاط التعديني خلال عام 2022 مع وجود أزمات متصلة مثل أزمة الرقائق الإلكترونية أو أشباه الموصلات، حيث أدى شح المعروض من هذه الرقائق إلى لجوء اقتصادات كبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين إلى ضخ استثمارات بمليارات الدولارات لتدشين مصانع جديدة لإنتاجها. وتضررت بسبب هذه الأزمة صناعات كثيرة، مثل بعض الأجهزة الإلكترونية، والسيارات الكهربائية قبل أن تخف الأزمة مع تباطؤ الطلب العالمي ومخاوف حدوث الركود.

الشكل (10): مؤشر أسعار المعادن الرئيسية

(نقطة)



المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (أكتوبر 2022)

وفي كثير من البلدان، بالرغم من بعض التراجع في أسعار الغذاء مقارنة بمستويات الذروة المسجلة مؤخرًا، فإن أسعار الغذاء والأسمدة والطاقة لا تزال مرتفعة، وتسببت في زيادة تكاليف المعيشة، بل وزادت من حدة الفقر وأضررت بالنمو، فضلًا عن تسببها في بعض الاضطرابات الاجتماعية في بعض البلدان. ويتوقع تقرير لصندوق النقد الدولي نُشر في ديسمبر 2022 أن تضاف نحو 9 مليارات دولار إلى الضغوط الواقعة على الميزانيات العمومية للدول منخفضة الدخل في عامي 2022 و2023 ومعظمها ضغوط ناتجة عن ارتفاع تكاليف استيراد الغذاء والأسمدة.

ولذلك باتت البلدان منخفضة الدخل في حاجة أكثر من أي وقت مضى للدعم النقدي العاجل وزيادة مصادر التمويل من المنظمات الدولية والإقليمية وحماية الطبقات الاجتماعية الفقيرة، كما أصبحت السياسات في حاجة لأن تحافظ على درجة الانفتاح التجاري بالإضافة إلى زيادة إنتاجية الغذاء وتحسين شبكات التوزيع.

وفي كل الأحوال يظل الخبر الجيد للاقتصاد العالمي بشكل عام هو تباطؤ التضخم في دول أوروبا وقبله في الولايات المتحدة الأمريكية بجانب فتح الاقتصاد في الصين، في حين إذا استمر تراجع التضخم وتقلصت حدة رفع سعر الفائدة من البنوك المركزية فإن ذلك سيخفف من الضغط على عملات الدول الناشئة وستعود وجهة الاستثمارات نحو الأسواق الناشئة مع تعافي القطاع الصناعي حول العالم بعد عمليات الإغلاق في عام 2022.

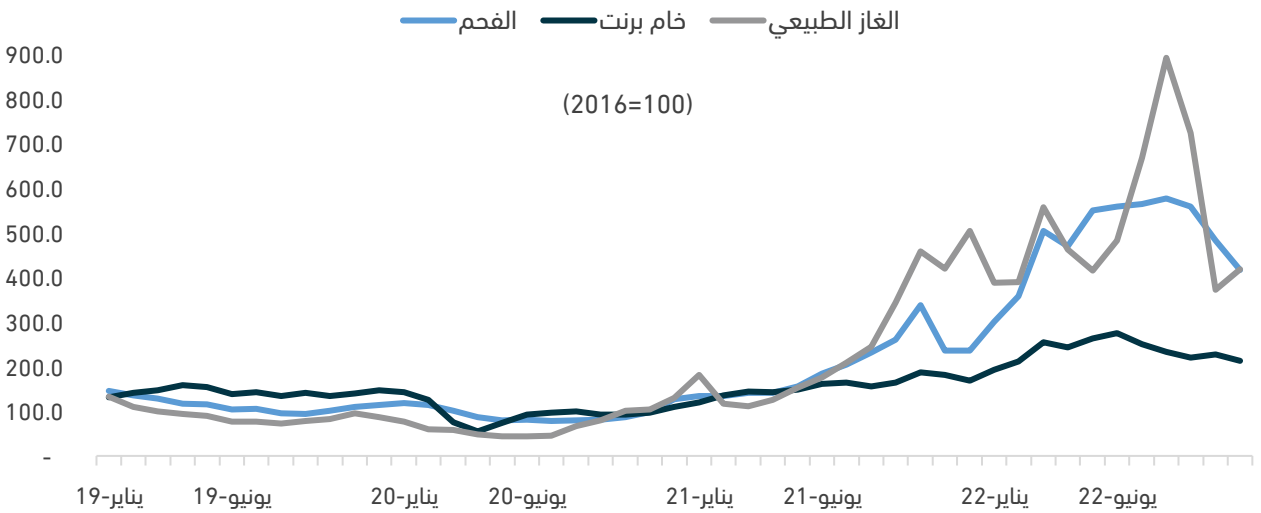
أزمة الطاقة

خلال عام 2022 تفاقمت أزمة الطاقة وخاصة في أوروبا بعد بدء الأزمة الروسية الأوكرانية بنهاية فبراير من العام، وبلغت أسعار الغاز في أغسطس من العام مستويات قياسية تجاوزت 100 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، قبل أن تتراجع إلى نحو 25 دولارًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في نهاية عام 2022 بسبب مخزونات الغاز المرتفعة وواردات الغاز الطبيعي المسال.

وطبقًا لتقرير لوكالة الطاقة الدولية فإنه من المتوقع أن تواجه أوروبا فجوة في العرض والطلب تبلغ 30 مليار متر مكعب خلال عام 2023 وخاصة مع مزاحمة الصين وتعافي الطلب على الغاز الطبيعي المسال هناك إلى مستويات عام 2021. ومن التحديات أيضًا تحديد سقف اتفق عليه -مؤخرًا- على أسعار الغاز الأوروبية بالجملة قد يؤدي إلى تعقيد سعي أوروبا للحصول على الإمدادات. ولكن ربما يساعد المخزون إذا بقي على ارتفاعه وكذلك التوسع في استخدامات الطاقة المتجددة في تقليل حدة الأزمة في العام القادم. كما قد يساعد اتفاق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على تنفيذ سياسات مشتركة للحصول على الإمدادات بشكل جماعي لتجنب المنافسة وتقليل الأسعار.

الشكل (11): مؤشر أسعار الطاقة

(نقطة)



المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (أكتوبر 2022)

أسعار الفائدة وتنامي المخاوف من الركود

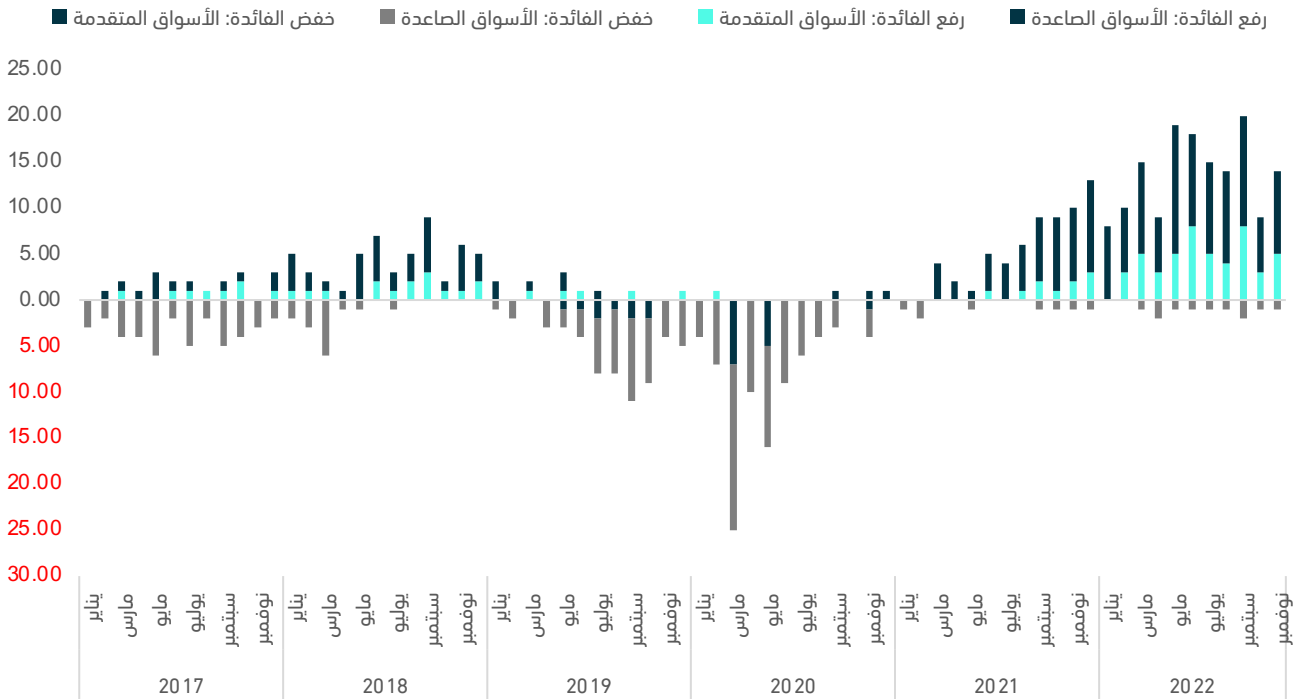
مثلت ارتفاعات أسعار الفائدة، وتقلبات الأسواق عام 2022، إشارتان لتصاعد المخاطر على الاستقرار المالي خلال العام، حيث اشتدت الأوضاع المالية العالمية في ظل استمرار العديد من البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة والصاعدة في رفع أسعار الفائدة لكبح جماح التضخم المرتفع. ووسط بيئة عالمية تشوبها درجة عالية من عدم اليقين، وزيادة كبيرة في المخاطر المحيطة بالاستقرار المالي.

وواجهت الحكومات وخاصة في الدول الصاعدة مواطن ضعف مالي كبيرة منها الديون المتزايدة والضغط السعري على المؤسسات المالية غير المصرفية وصناديق الاستثمار والتحوط وغيرها، بالإضافة إلى السيولة الضعيفة في الأسواق. ومع الاستمرار في رفع أسعار الفائدة واستمرار حالة عدم اليقين تجنّب المستثمرون المخاطر بشكل كبير، وتراجعت أسعار الأصول المالية مع تشديد السياسة النقدية وتنامت المخاوف من الركود في العام القادم 2023، كما زادت تكلفة الاقتراض وأثرت بالسلب على العديد من القطاعات وعلى رأسها القطاع العقاري. أما الخطر الأكبر فهو تزايد احتمالات تعرض بعض الأسواق الواعدة لمخاطر التعثر في سداد الدين السيادي، وخاصة مع صعوبة إصدارها لسندات دولارية لتمويل العجز بالميزانية ومع انسحاب المستثمرين الأجانب من أسواقها واتجاههم للسوق الأمريكي ذو العائد المرتفع.

ومع ارتفاع أسعار الفائدة تسببت زيادة التكاليف في تقليل أرباح الشركات، كما زادت حالات إفلاس الشركات الصغيرة بسبب ارتفاع تكاليف الاقتراض والفائدة العالية وتراجع الدعم من المالية العامة.

الشكل (12): تحركات أسعار الفائدة عالمياً

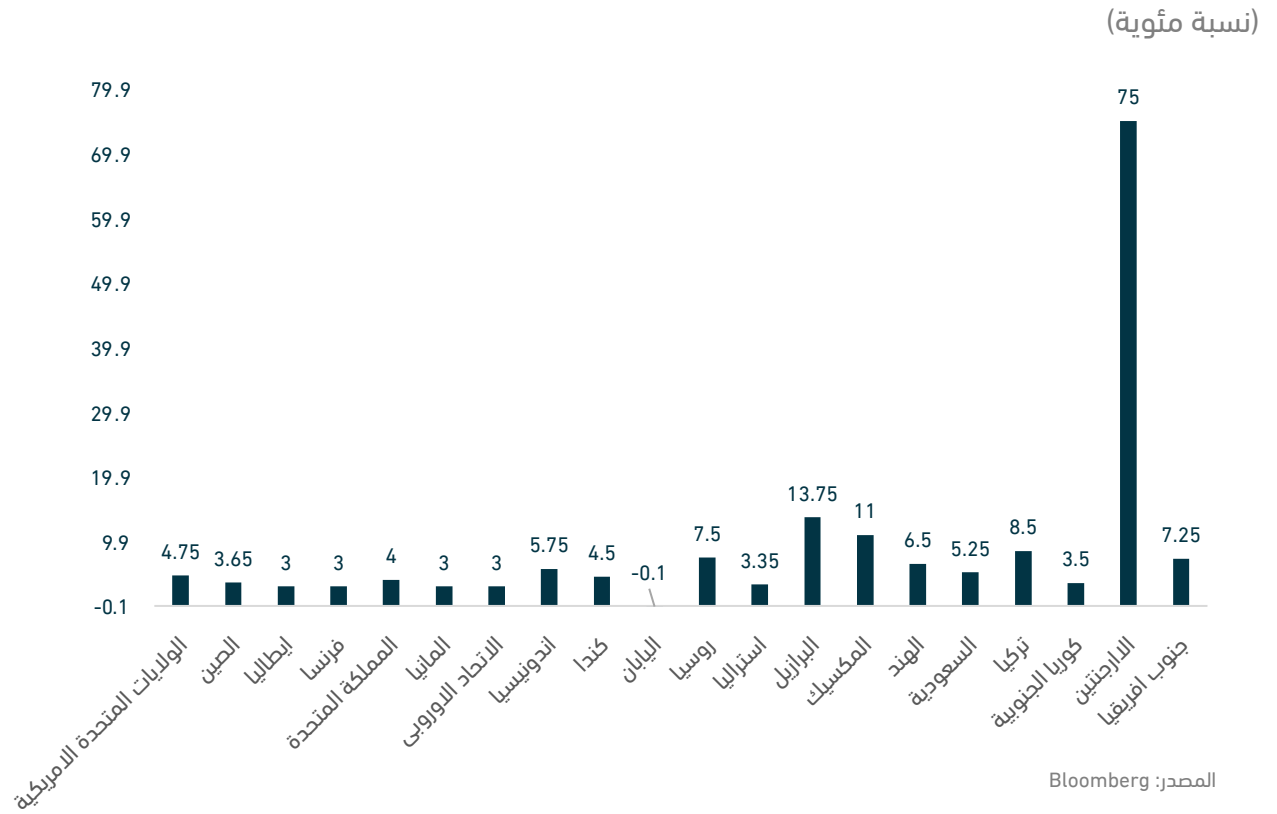
(نسبة مئوية)



المصدر: صندوق النقد الدولي.

وتواجه البنوك المركزية لدول مجموعة العشرين، مثل معظم دول العالم، ضغوطًا تضخمية متزايدة، بعدما أدت الزيادات القوية في أسعار الطاقة والغذاء إلى رفع التضخم الرئيسي لأعلى مستوياته في عقود. وتسجل دول إندونيسيا وروسيا والبرازيل والمكسيك والهند وتركيا وجنوب إفريقيا معدلات فائدة أعلى من 5% وتصل إلى 13.7% كما هو الحال في البرازيل، بينما سجلت الأرجنتين ارتفاعًا قياسيًّا لأسعار الفائدة بلغ 75% جعلتها على رأس المجموعة في أسعار الفائدة. وسعر الفائدة المرتفع للغاية في الأرجنتين هو محاولة من جانب بنكها المركزي لخفض الأسعار المتصاعدة التي تضر بمدخرات وأجور المواطنين، حيث تحاول البلاد إبقاء معدل الفائدة الحقيقي إيجابيًا كأحد النقاط المتفق عليها بين الأرجنتين وصندوق النقد الدولي في إطار سعي الأرجنتين للحصول على قرض جديد بقيمة 44 مليار دولار للوفاء بالتزامات سداد الديون. وتعد الأرجنتين ثاني دولة من حيث معدل الفائدة العالي على الودائع في العالم، بعد زيمبابوي التي تمنح عائدًا بـ 200%.

الشكل (13): أسعار الفائدة في دول مجموعة العشرين (فبراير 2023)



مخاطر الدين العالمي

ظل إجمالي الدين العالمي أعلى من مستويات ما قبل الجائحة في عام 2021 من حيث إجمالي القيمة حتى بعد تسجيل نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي أكبر انخفاض في نحو سبعة عقود، وبلغ إجمالي قيمة الدين العام مستوى قياسي عند 235 تريليون دولار العام الماضي 2021 مما يبرز التحديات التي تواجه صانعي السياسات.

وتعزى التقلبات الكبيرة غير المعتادة في نسب الديون إلى الانتعاش الاقتصادي بعد الجائحة والارتفاع المتسارع في التضخم الذي أعقب ذلك.

واتسمت ديناميكية الدين بالتفاوت الكبير بين مجموعات البلدان، فكان أكبر انخفاض للدين في الاقتصادات المتقدمة، بنحو 5% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2021، ولكن في البلدان النامية منخفضة الدخل استمرت زيادة نسب الدين في عام 2021، مدفوعة بارتفاع الدين الخاص. وفقًا لتقرير الرائد المالي الصادر عن صندوق النقد الدولي في شهر ديسمبر 2022، فإن ثمة ثلاث عوامل أساسية فسرت التفاوت في معدلات الديون العالمية، أولها التذبذبات الكبيرة في النمو الاقتصادي، حيث ساعد الانتعاش القوي في إجمالي الناتج المحلي على هبوط نسب الدين في العام الماضي. وثاني العوامل تمثل في ارتفاع التضخم وتقلباته خلال العام الماضي. أما ثالث العوامل فكان تأثير الصدمات الاقتصادية على ميزانيات الحكومات والشركات والأسر والتي أثرت على ديناميكية الدين.

ففي البرازيل وكندا والهند والولايات المتحدة على سبيل المثال، أدى الانتعاش الاقتصادي وارتفاع التضخم إلى هبوط مستوى الدين بأكثر من 10 نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي، ولكن الدين الفعلي انخفض بأقل من تلك النسبة نظرًا لاحتياجات التمويل لدى الحكومة والقطاع الخاص. وفي حالات أخرى - مثل الصين وألمانيا - ارتفع الدين العام لأن العجز الكبير تجاوز الارتفاع في إجمالي الناتج المحلي الاسمي.

وفي كل الأحوال، سوف تتزايد صعوبات التعامل مع مستويات الدين المرتفعة إذا استمر تدهور آفاق الاقتصاد وزاد ارتفاع تكاليف الاقتراض. وإذا ظل التضخم متشبثًا بالارتفاع، فسوف يزداد الإنفاق على كثير من البنود وخاصة الأجور.

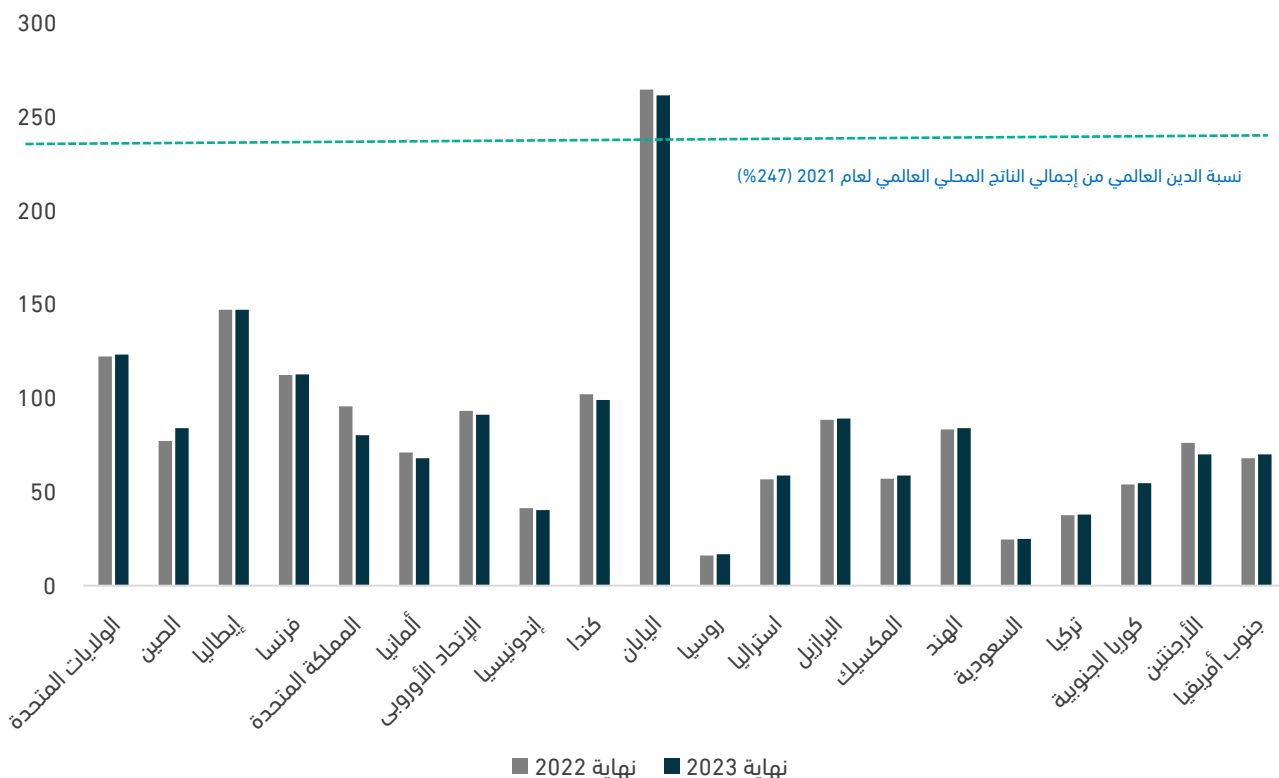
ويجب على الحكومات أن تطور سياساتها المالية لتخفيف الضغوط التضخمية وهشاشة وضع الدين العام في الأجل القريب والمتوسط بالحد من الإنفاق المتزايد والتركيز على الأولويات بما فيها القطاعات التي تأثرت بشدة من ارتفاع تكاليف المعيشة.

ويساعد ذلك في نهاية الأمر على تسهيل عمل البنوك المركزية حول العالم بحيث تتباطأ نسب زيادة أسعار الفائدة وصولاً إلى تعزيز مستويات الثقة على المدى الطويل.

ومن التوصيات التي دأبت المؤسسات الاقتصادية على توجيهها لبعض دول مجموعة العشرين وعلى رأسها اليابان وإيطاليا والولايات المتحدة وفرنسا أن تخفض من مستويات الديون العالية، بينما يظل حجم الديون معتدلاً للغاية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للسعودية وروسيا.

الشكل (14): إجمالي الديون لدول مجموعة العشرين

(نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: Bloomberg

الفصل الثاني

الاقتصاد السعودي

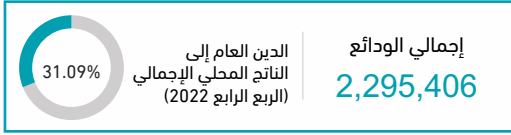
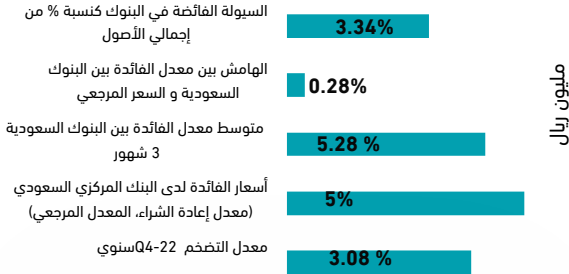
نمو الاقتصاد السعودي في عام 2022 الأعلى منذ 10 أعوام بفضل تحسن أسعار النفط والتدابير الحكومية ومبادرات رؤية 2030

من المتوقع استمرار زخم النمو بمعدلات إيجابية وأداء قوي للقطاعات والأنشطة الاقتصادية خلال عام 2023، وجاء ذلك انعكاسًا للجهود القائمة في العديد من الإصلاحات الهيكلية والاستراتيجيات القطاعية ضمن رؤية المملكة 2030.

مستجدات الاقتصاد السعودي (1 من 2)

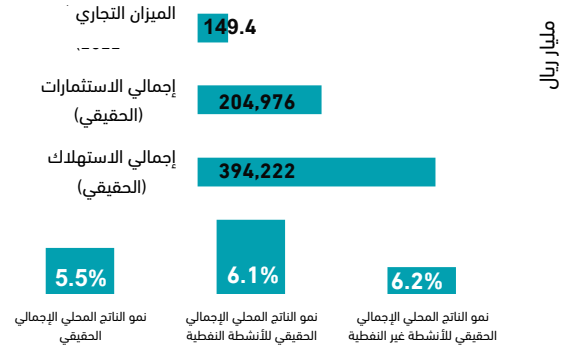
السياسة النقدية

الربع الرابع 2022



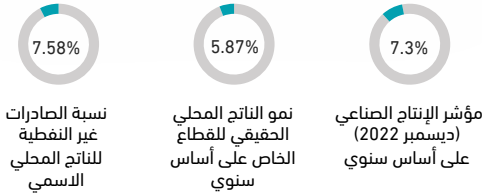
أداء الاقتصاد

الربع الرابع 2022



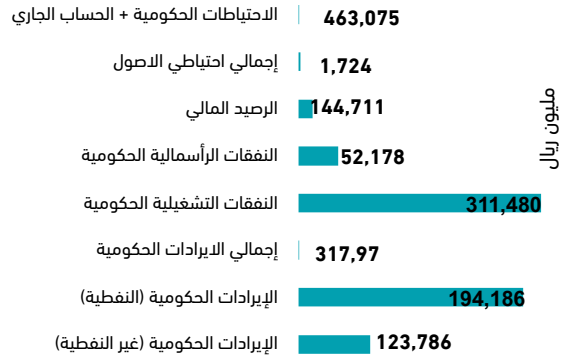
التنويع الاقتصادي

الربع الرابع 2022



المالية العامة

الربع الرابع 2022

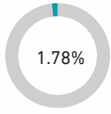


مستجدات الاقتصاد السعودي (2 من 2)

مؤشرات الاستهلاك

الربع الرابع 2022، 2018 = 100

الرقم القياسي لأسعار المستهلك	108.30
الرقم القياسي لأسعار الجملة	148.90
مشتريات نقاط البيع	145,040.17
قروض المستهلك وبطاقات الائتمان	474,621



القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض
(الربع الثالث 2022)

الأسواق والأعمال

الربع الرابع 2022

1.6% الرقم القياسي لمؤشر أسعار العقارات - النمو

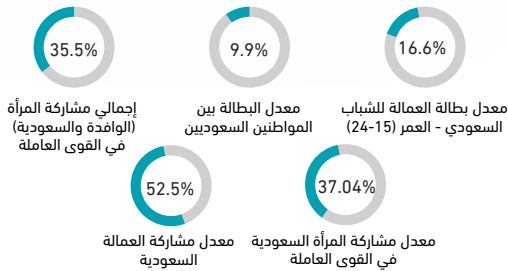
23.03% الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (الربع الثالث 2022)

مؤشر مديري المشتريات (متوسط 3 أشهر)	57.5	مليون ريال
مؤشر تداول (آخر شهر في الربع)	10,478.46	
مطالبات بنكية على القطاع الخاص (قروض، سندات مخصصة، استثمارات)	2,289,676	

سوق العمل

الربع الثالث 2022

أجور الموظفين السعوديين 9,583 ريال



الاستثمارات والتجارة

الربع الثالث 2022

التسهيلات الائتمانية من البنوك إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة	212,566
صافي الحساب الجاري	177,536
صافي الحساب المالي	184,332
الاستثمار الأجنبي المباشر (الداخل)	7,170

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

الاقتصاد السعودي يواصل نموه بمعدل 5.5% في الربع الرابع من عام 2022

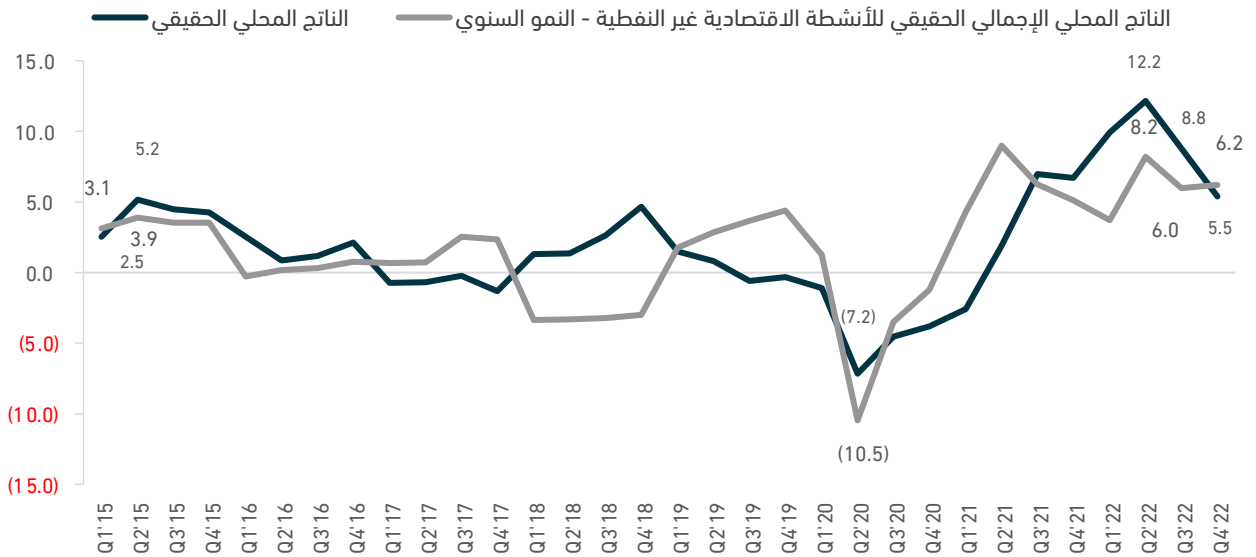
واصل الاقتصاد السعودي الأداء الإيجابي، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة بنسبة 5.5% في الربع الرابع من عام 2022؛ مدعومًا بالارتفاع في جميع الأنشطة الاقتصادية، حيث ارتفعت الأنشطة النفطية بنسبة 6.1% في الربع الرابع من عام 2022 على أساس سنوي مع استمرار زيادة الطلب العالمي على النفط، كما ارتفعت الأنشطة غير النفطية بنسبة 6.2% في الربع الرابع مقارنة بنفس الفترة من عام 2021، مما يعكس تنوع قاعدة النمو الاقتصادي والانتعاش الذي تشهده في كافة القطاعات، خصوصًا على مستوى الاستثمار والصناعات التحويلية.

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والناتج المحلي الحقيقي للأنشطة غير النفطية خلال الربع الرابع من عام 2022.

الشكل (15): نمو الناتج المحلي الحقيقي للمملكة

(نسبة مئوية)

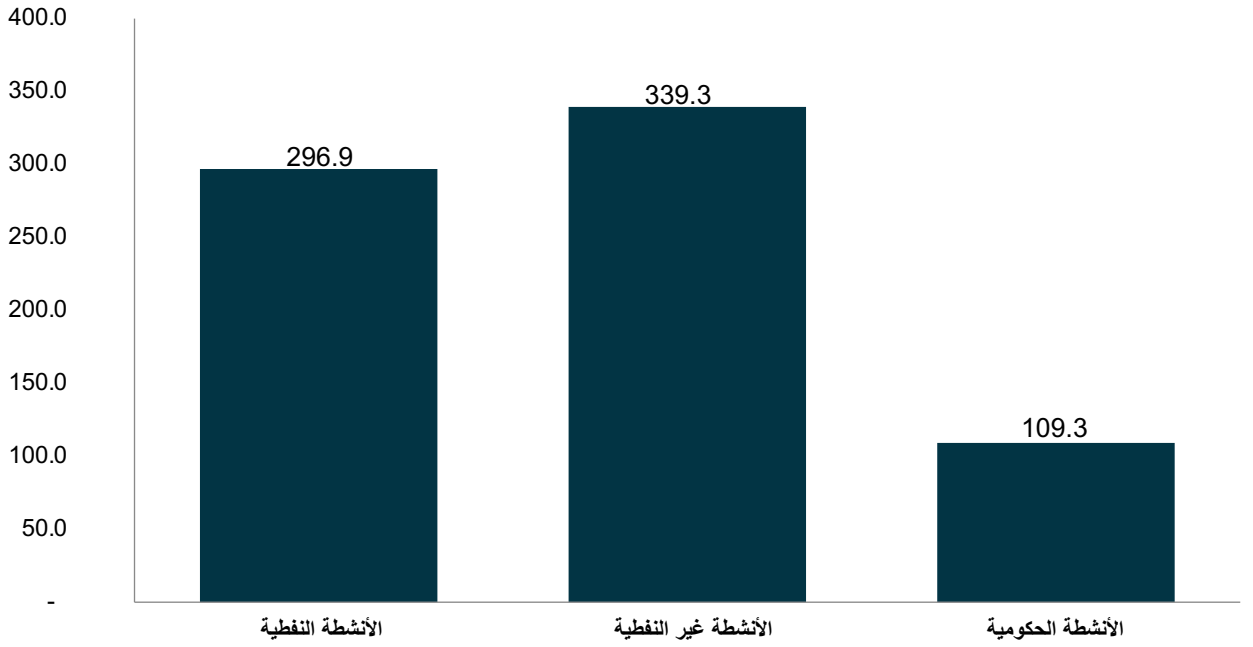


المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2022

سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، نموًا بمعدل 5.5% في الربع الرابع من عام 2022 على أساس سنوي، ويعكس هذا النمو الارتفاع الكبير الذي حققته الأنشطة النفطية والذي بلغ 6.1% في الربع الرابع من عام 2022 على أساس سنوي، بالإضافة إلى نمو الأنشطة غير النفطية بمعدل 6.2% في نفس الربع على أساس سنوي، وقد انعكس الأداء القوي للقطاع الخاص غير النفطي على استمرار حالة التفاؤل في المستقبل.

مساهمات الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الرابع 2022

الشكل (16): مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي (مليار ريال)



النشاط الاقتصادي	النسبة من الناتج
الأنشطة النفطية	%42.5
الأنشطة غير النفطية	%41.8
الأنشطة الحكومية	%12.3
النمو السنوي	%2.5
النمو السنوي	%14.2
النمو السنوي	%6.0

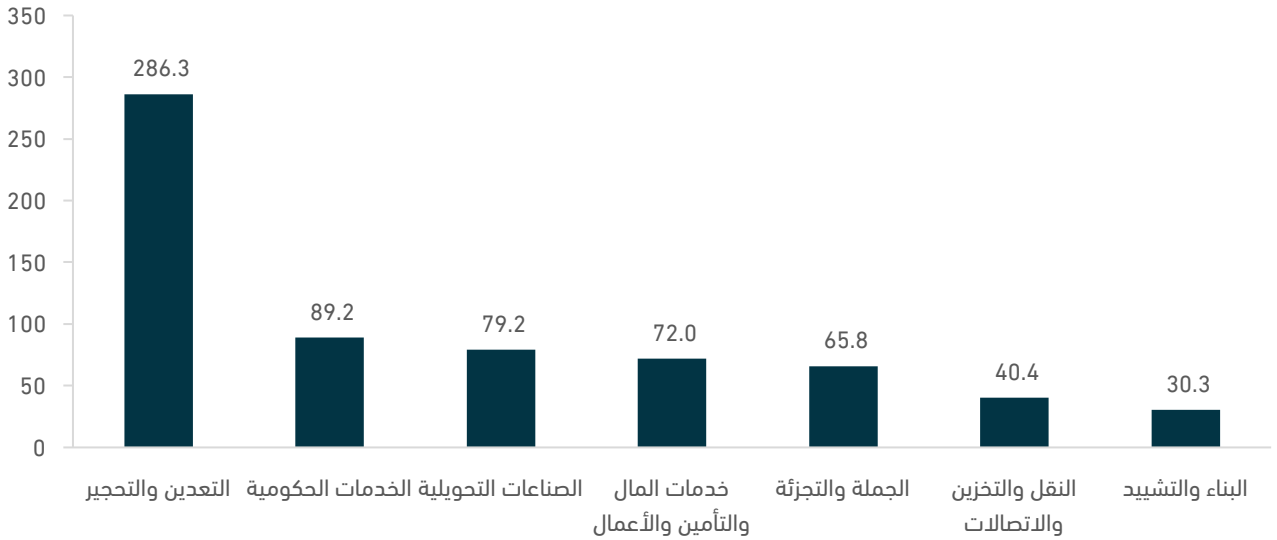
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2022

نمت كافة الأنشطة الاقتصادية، حيث حققت الأنشطة النفطية نموًا على أساس سنوي بنسبة %14.2، ويعزى ذلك النمو إلى زيادة أسعار النفط مع زيادة الطلب عليه. في حين نمت الأنشطة غير النفطية بنسبة %6، بسبب نمو نشاط الصناعات التحويلية غير النفطية.

كما نمت الأنشطة الحكومية بنسبة %2.5 خلال الربع الرابع من عام 2022 مقارنة بالربع المماثل من العام السابق.

المساهمات القطاعية في الناتج المحلي الحقيقي

الشكل (17): المساهمات القطاعية في الناتج المحلي الحقيقي
(مليار ريال)



مساهمة						
39%	12%	11%	10%	9%	6%	4%
نمو						
15%	3%	10%	3%	5%	9%	4%

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2022

بالنظر إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب نوع النشاط الاقتصادي، نجد أن نشاط "التعدين والتعجير (الزيت الخام والغاز الطبيعي)" سجل أعلى معدل مساهمة، حيث بلغ 39% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونموًا سنويًا بلغ 15% خلال الربع الثالث من عام 2022 على أساس سنوي.

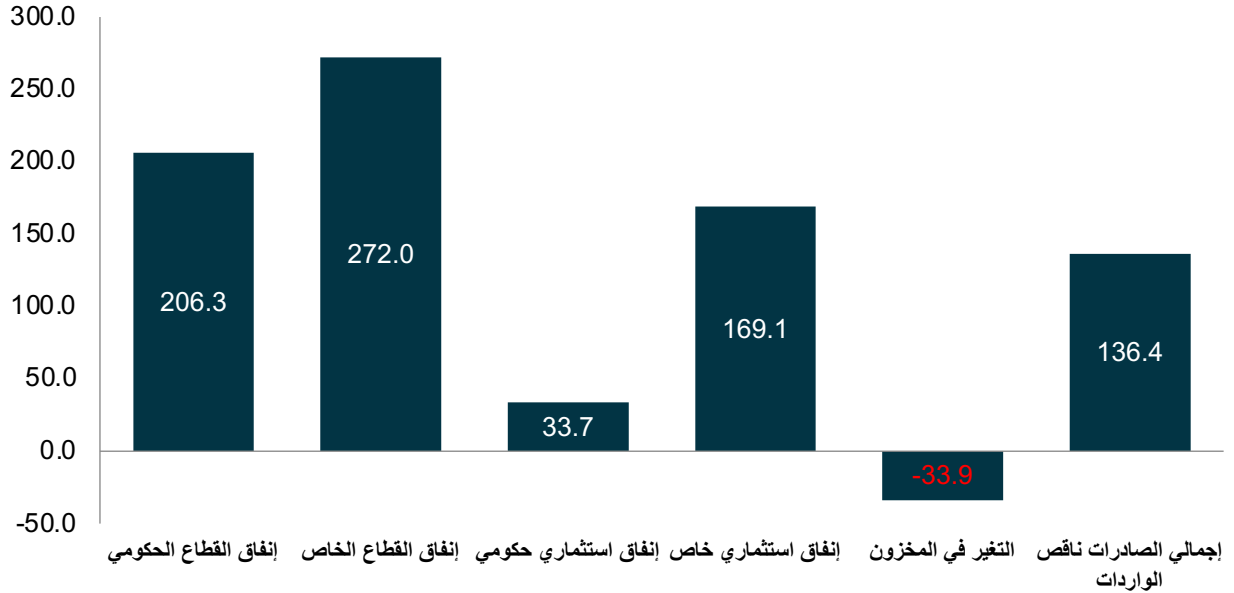
وسجل ثاني أكبر نشاط في الاقتصاد السعودي نشاط "الخدمات الحكومية" مساهمة بلغت 12.3% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ونموًا سنويًا بلغ 3% خلال الربع الثالث من عام 2022 على أساس سنوي.

في حين سجل ثالث أكبر نشاط "الصناعات التحويلية" مساهمة بلغت 11.0% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بمعدل نمو سنوي بلغ 10.0% خلال الربع الثالث من عام 2022 على أساس سنوي.

مساهمات كل قطاع في الناتج المحلي الحقيقي حسب مكونات الإنفاق

قيمة مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الحقيقي حسب مكونات الإنفاق خلال الربع الرابع 2022

الشكل (18): مساهمات كل قطاع في الناتج المحلي الحقيقي حسب مكونات الإنفاق (مليار ريال)



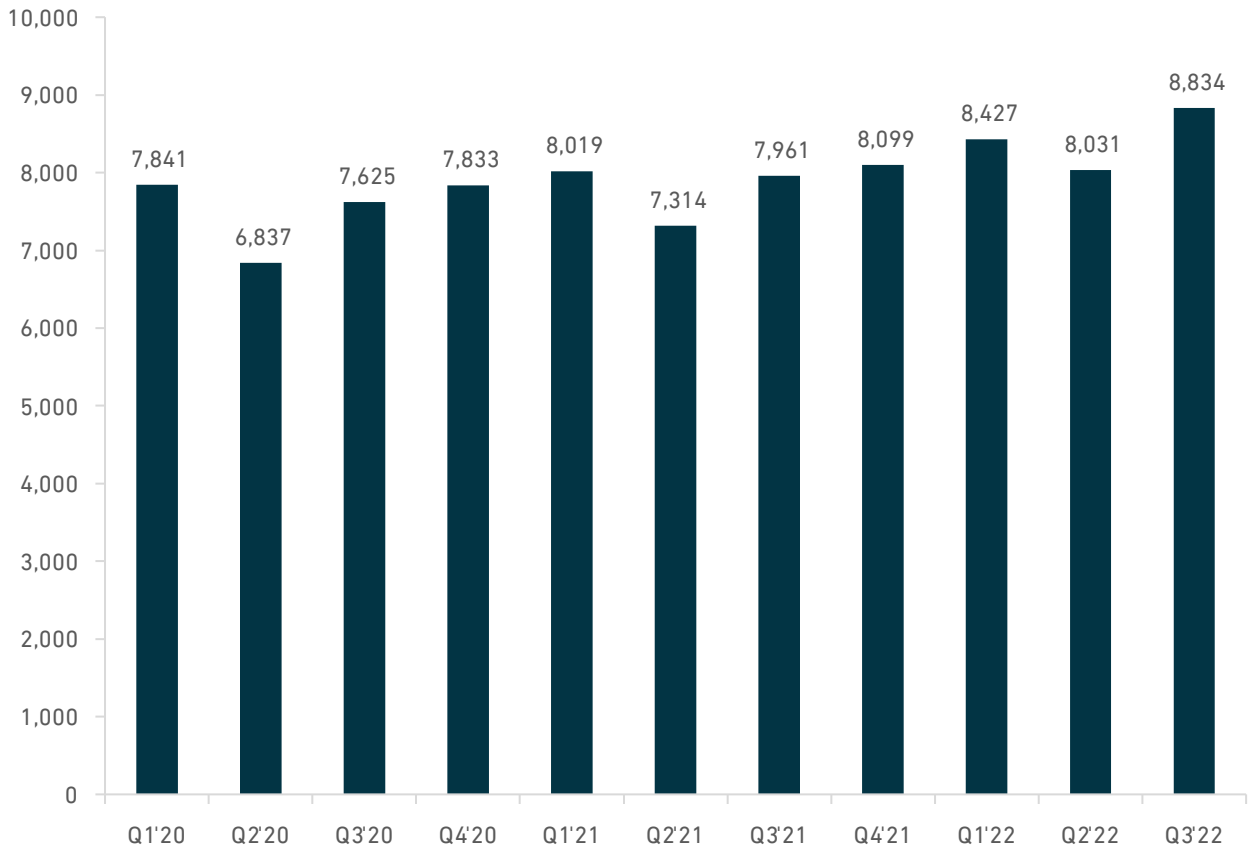
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2022

سجل إجمالي الإنفاق الاستهلاكي نموًا سنويًا بمقدار 4.5% مدعومًا بنمو الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي والخاص، حيث سجل نموًا سنويًا بلغ 5.7% و3.7% على التوالي، وتمثل مساهمة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي 34.55% في حين تبلغ مساهمة الإنفاق الاستهلاكي الخاص 65.45% من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي.

ويعد الاستهلاك الخاص مساهمًا حقيقيًا في النمو الاقتصادي، ومؤثرًا قويًا في معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي للقطاع الخاص خاصة إذا تم إنفاقه على السلع والخدمات المحلية، كما أن له دورًا مهمًا في التوظيف والنمو.

متوسط نصيب الفرد الربعي من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

الشكل (19): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي
(ألف ريال)



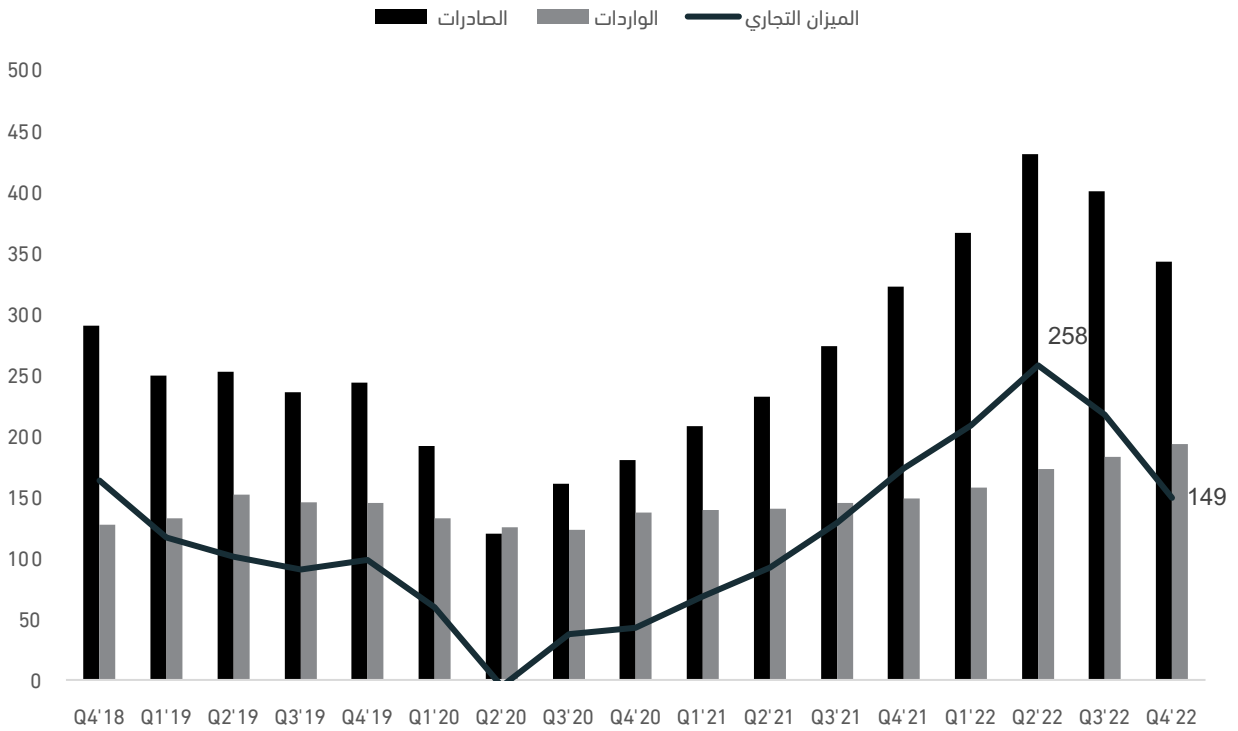
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2022

سجل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي نموًا سنويًا بنسبة 11.0% ليصل إلى 8,834 ريال للفرد في الربع الثالث من عام 2022 مقابل 8,031 ريال في الربع الثاني من نفس العام. وبالنظر إلى معدلات النمو الربعية نجد أن نصيب الفرد بالربع الثالث من عام 2022 سجل ارتفاعًا بمعدل 10.0% عن الربع السابق من عام 2022.

الأسواق المحلية والدولية

حقق الميزان التجاري فائضًا بقيمة 149.4 مليار خلال الربع الرابع من عام 2022

الشكل (20): حجم الصادرات والواردات والتبادل التجاري
(مليار ريال)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2022

سجل الميزان التجاري فائضًا قدره 149.4 مليار ريال في الربع الرابع من عام 2022، مقابل فائض قدره 173.3 مليار ريال لنفس الفترة من العام السابق، وذلك بمعدل ارتفاع قدره 14%، ويعزى السبب في ذلك إلى ارتفاع الصادرات بنسبة 6% على أساس سنوي، حيث بلغت 342.4 مليار ريال خلال الربع الرابع من عام 2022.

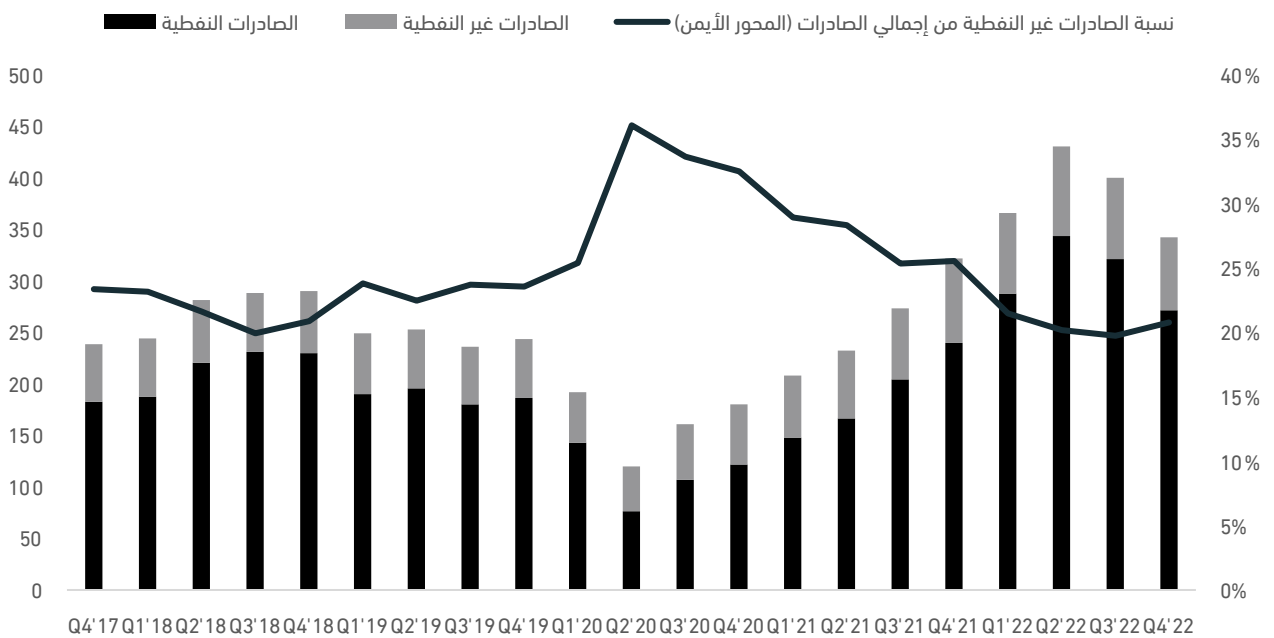
بينما ارتفعت الواردات بنسبة 30% على أساس سنوي لتسجل ما قيمته 193 مليار ريال، وذلك بسبب زيادة الواردات لكل من العربات ومعدات النقل والمنتجات المعدنية.

المصادر

استمرت الصادرات النفطية بالارتفاع للربع الثامن على التوالي لتسجل ما قيمته 271.3 مليار ريال خلال الربع الرابع من عام 2022، وبارتفاع سنوي نسبته 13%، أما على أساس ربعي، فقد سجلت الصادرات تراجعًا بنسبة (16%).

الشكل (21): الصادرات السلعية

(مليار ريال)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2022

سجلت الصادرات السلعية في الربع الرابع لعام 2022 ما قيمته 342.3 مليار ريال، بارتفاع نسبته 6.4% على أساس سنوي، وبترجع نسبته (14.5%) على أساس ربعي، حيث سجلت الصادرات النفطية ارتفاعًا نسبته 13.2% مدعومة بارتفاع أسعار وكميات النفط المصدرة خلال نفس الفترة.

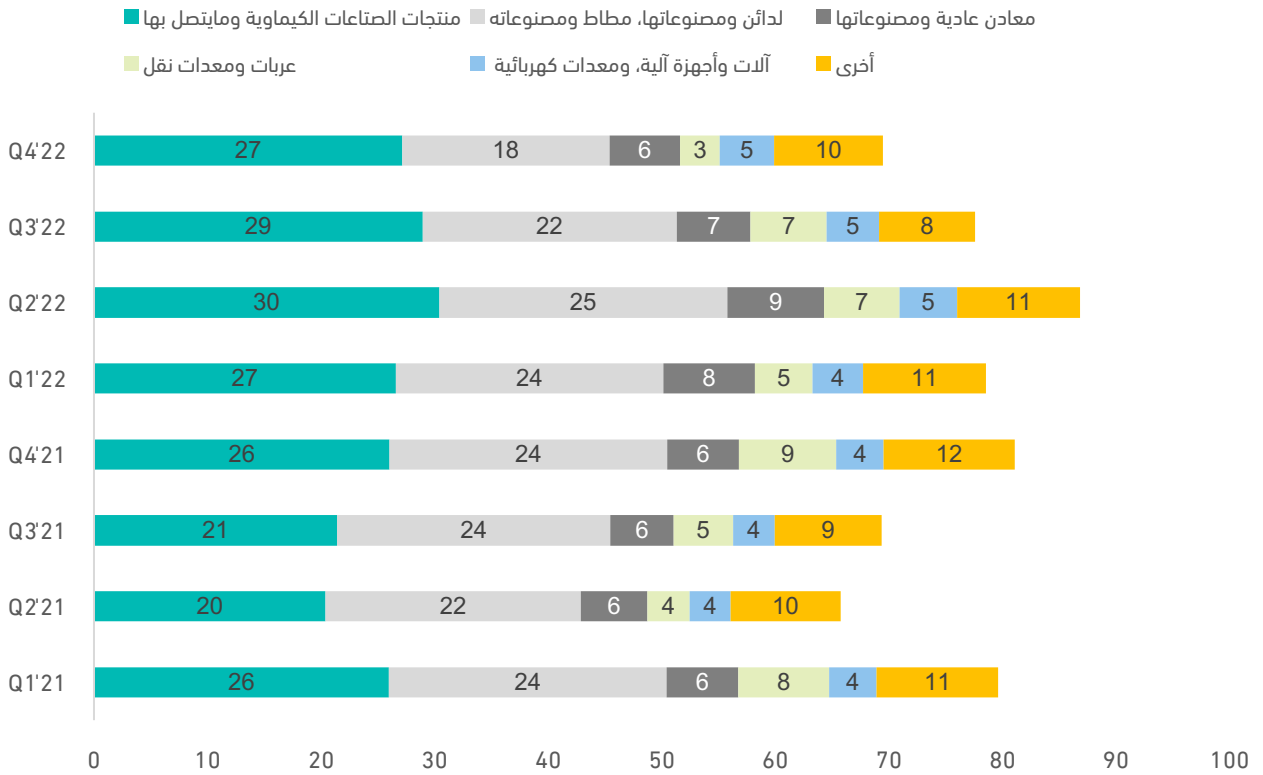
وسجلت الصادرات غير النفطية ما قيمته 71.1 مليار ريال خلال الربع الرابع من عام 2022 بانخفاض نسبته (13.6%) و(10%) على أساس سنوي وربعي على التوالي، وبلغت نسبة الصادرات غير النفطية 21% من إجمالي الصادرات، وأقل من 25% متوسط آخر خمس سنوات، ويرجع التراجع في حصة الصادرات غير النفطية إلى ارتفاع الصادرات النفطية وانخفاض الصادرات غير النفطية.

الصادرات غير النفطية حسب أهم الأقسام

شكّلت المنتجات البتروكيماوية (منتجات الصناعات الكيماوية واللدائن والمطاط) الحصة الأكبر من الصادرات غير النفطية بنسبة 63.9% خلال الربع الرابع من عام 2022.

الشكل (22): الصادرات غير النفطية حسب أهم الأقسام

(مليار ريال)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2022

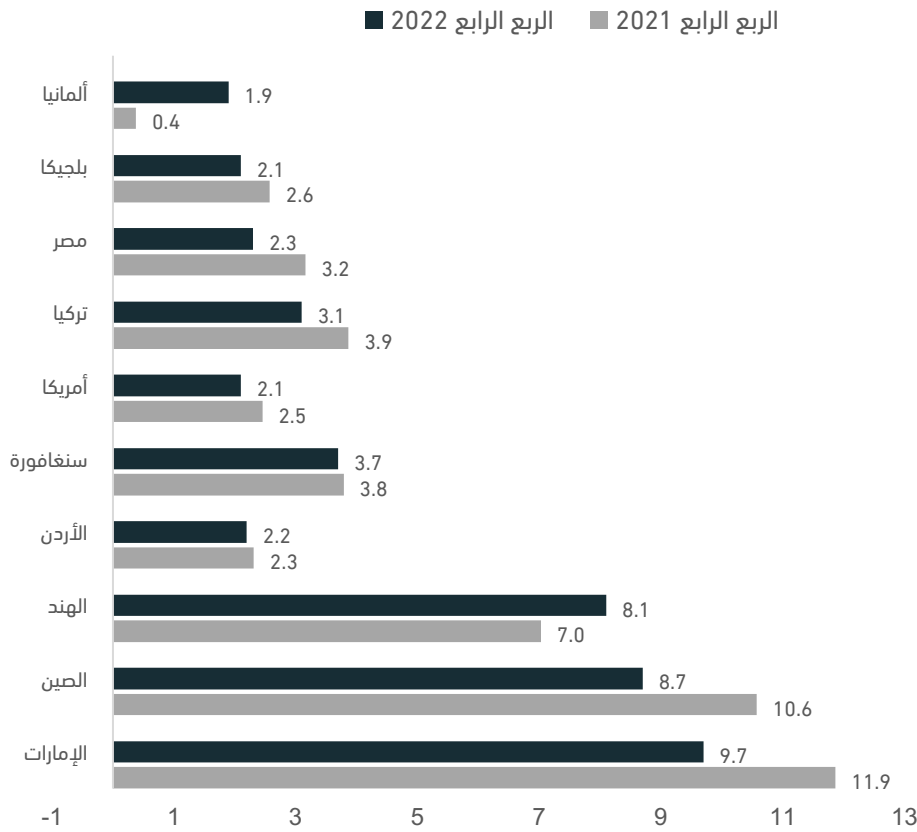
سجّلت قيمة الصادرات من "منتجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها" ارتفاعًا سنويًا نسبتها 4.4% خلال الربع الرابع من عام 2022، لتصل إلى 27.2 مليار ريال، وبنصيب نسبتها 38.2% من إجمالي الصادرات غير النفطية، بينما انخفضت قيمة صادرات "اللدائن والمطاط ومصنوعاتها" بنسبة (25.4%) لتبلغ حوالي 18.3 مليار ريال، وبنصيب قدره 25.7%. وانخفضت قيمة الصادرات من "معادن عادية ومصنوعاتها" بنسبة 1.7% لتبلغ 6.2 مليار ريال، وتمثل ما نسبته 8.8% من إجمالي الصادرات غير النفطية.

الصادرات غير النفطية حسب أهم الشركاء التجاريين

بلغت قيمة صادرات المملكة غير النفطية لأكثر عشر شركاء تجاريين في الربع الرابع لعام 2022 حوالي 48.6 مليار ريال، وبلغ نصيبها من إجمالي الصادرات غير النفطية ما نسبته 61.9%.

الشكل (23): الصادرات غير النفطية حسب أهم الشركاء التجاريين

(مليار ريال)



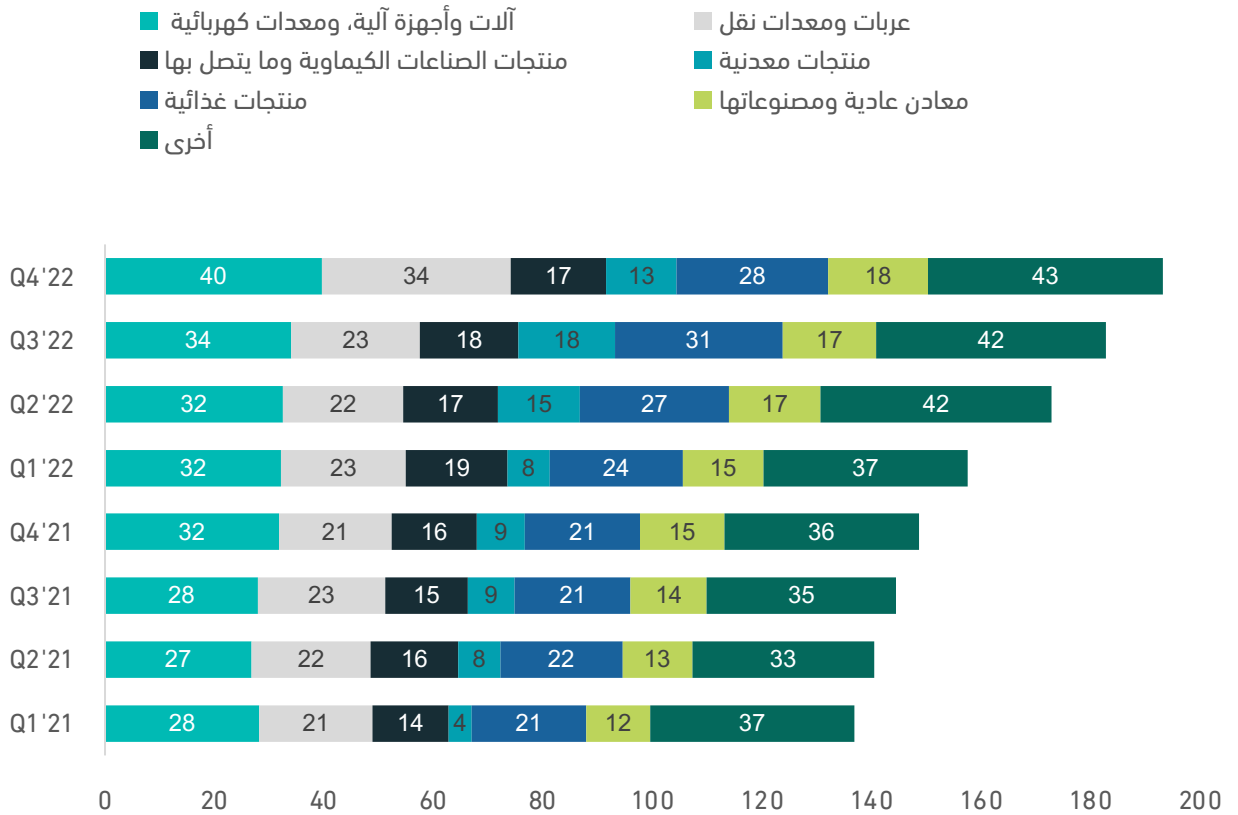
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2022

حققت الصادرات غير النفطية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة الحصة الأكبر بقيمة 9.6 مليار ريال، وبنصيب 13.6% من إجمالي الصادرات غير النفطية، وبانخفاض نسبته (18.7%) على أساس سنوي، وشكلت صادرات "البتروكيماويات" و "عربات ومعدات نقل" ما نسبته 23.2% و 18.6%، على التوالي، من إجمالي الصادرات غير النفطية إلى الإمارات، واحتلت الصين على المركز الثاني بقيمة 8.7 مليار ريال، وبنسبة 12.3% من إجمالي الصادرات غير النفطية، وبانخفاض نسبته (17.6%) على أساس سنوي، وشكلت "البتروكيماويات" ما نسبته 82.2% من إجمالي الصادرات غير النفطية إلى الصين. فيما جاءت الهند في المركز الثالث بقيمة 8.1 مليار ريال، وبنسبة بلغت 11.9% من إجمالي الصادرات غير النفطية، وبارتفاع نسبته 15.5% على أساس سنوي، وشكلت "البتروكيماويات" ما نسبته 86.8% من إجمالي الصادرات السعودية غير النفطية إلى الهند.

الواردات حسب أهم الأقسام

شهدت معظم أقسام الواردات ارتفاعًا ملحوظًا خلال الربع الرابع من عام 2022، أعلاها قسم "عربات ومعدات نقل" و"المنتجات الغذائية" بنسبة 67.3% و30.4% على التوالي، بدعم من ارتفاع أسعار السلع الأولية عالميًا.

الشكل (24): الواردات حسب أهم الأقسام
(مليار ريال)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2022

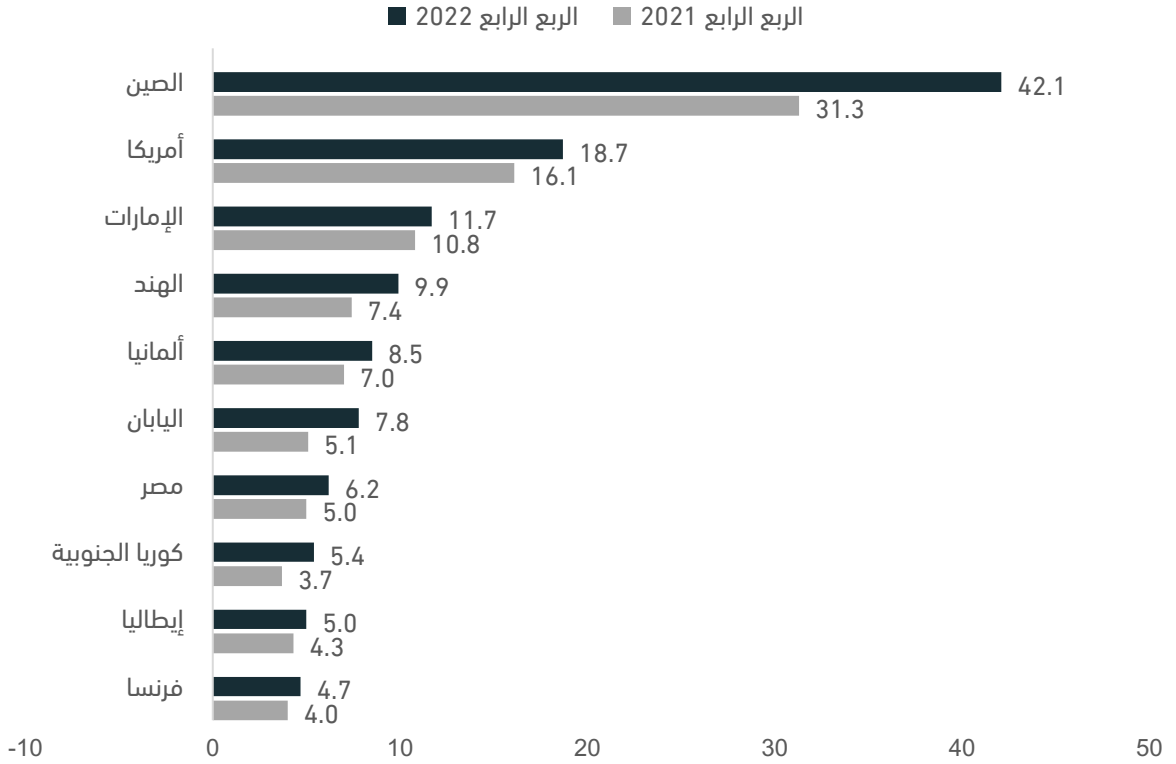
ارتفعت واردات قسم "الآلات والأجهزة الآلية الكهربائية" بنسبة 25% على أساس سنوي، لتسجل ما قيمته 39.6 مليار ريال، وبنصيب قدره 20.6% من إجمالي الواردات، وكذلك ارتفعت "عربات ومعدات نقل" بنسبة 67.3% على أساس سنوي، لتصل إلى 34.4 مليار ريال، وبنصيب بلغ 17.8%. وارتفعت واردات "المنتجات الغذائية" بنسبة 30.4% على أساس سنوي، لتبلغ قيمتها 27.6 مليار ريال، وبنصيب بلغ 14.2%، ثم "منتجات الصناعات الكيماوية وما يتصل بها" بارتفاع سنويًا نسبته 11.9%، تصل قيمته إلى 17.4 مليار ريال، وبنصيب بلغ 9%.

الواردات حسب أهم الدول

بلغت قيمة واردات المملكة لأكثر عشر شركاء تجاريين في الربع الرابع لعام 2022 حوالي 120 مليار ريال، وبلغ نصيبها من إجمالي الواردات ما نسبته 62.2%.

الشكل (25): الواردات حسب أهم الشركاء التجاريين

(مليار ريال)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

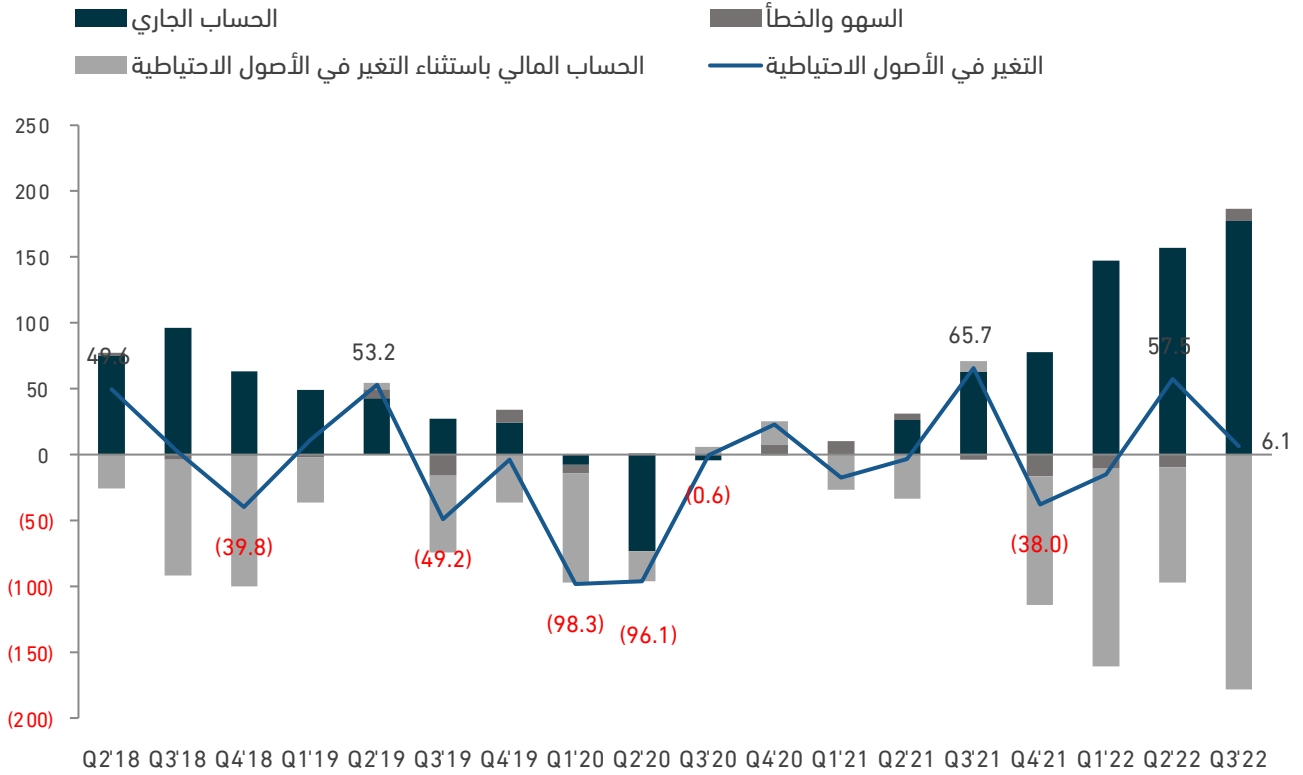
احتلت الواردات من الصين على الحصة الأكبر بقيمة 42.1 مليار ريال، وبارتفاع سنوي نسبته 34.7%، وبنصيب يبلغ 21.8% من إجمالي الواردات، وبلغت الواردات من "الآلات والأجهزة الكهربائية" ما نسبته 38.2% من إجمالي الواردات من الصين. وحلت الولايات المتحدة الأمريكية ثانيًا بقيمة واردات 18.7 مليار ريال، وبارتفاع سنوي نسبته 16.3%، وبنصيب يبلغ 9.7%، وشكلت واردات قسم "الآلات والأجهزة الكهربائية" الحصة الأكبر من الواردات السعودية من أمريكا بنسبة 27.7% ثم قسم "عربات ومعدات نقل" بنسبة 26.7%. وحلت الإمارات العربية المتحدة ثالثًا بقيمة واردات 11.7 مليار ريال، وبارتفاع سنوي نسبته 19.2%، وبنصيب يبلغ 6.8%، وشكلت الواردات من قسم "الأحجار الكريمة ومعادن ثمينة وما شابههما" بنسبة 29.4% من إجمالي الواردات من الإمارات.

ميزان المدفوعات للمملكة العربية السعودية

سجل الحساب الجاري للمملكة فائضاً قدره 177.5 مليار ريال يمثل 17.1% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث من عام 2022، الأعلى منذ الربع الأول من عام 2012.

الشكل (26): ميزان المدفوعات

(مليار ريال)



المصدر: البنك المركزي السعودي

ارتفع فائض الحساب الجاري خلال الربع الثالث بنسبة 183% ليصل إلى 177.5 مليار ريال في الربع الثالث من عام 2022 مقارنة بـ 62.8 مليار ريال خلال الربع المماثل من العام، كنتيجة للتطورات التالية:

ارتفع فائض ميزان السلع بنسبة 64.6% على أساس سنوي ليصل إلى 232.7 مليار ريال، نتيجة لتحسن الصادرات السعودية.

انخفض العجز في ميزان الخدمات بنسبة 48.4% على أساس سنوي ليلبلغ 27.6 مليار ريال، وهذا عائد بشكل كبير إلى تسجيل بند السفر لأكبر فائض تاريخياً بقيمة 15.5 مليار ريال، مقارنة مع عجز (8.6) مليار ريال للربع الثالث من عام 2021، وذلك لتزامنه مع موسم حج عام 1443هـ وتحسن النشاط السياحي بوجه عام.

ومن جهة أخرى، انخفض فائض ميزان الدخل الأولي بنسبة (8.4%) على أساس سنوي، ليسجل ما قيمته 15.8 مليار ريال، لتراجع دخل استثمارات الحافظة بنسبة (11.7%) خلال نفس الفترة.

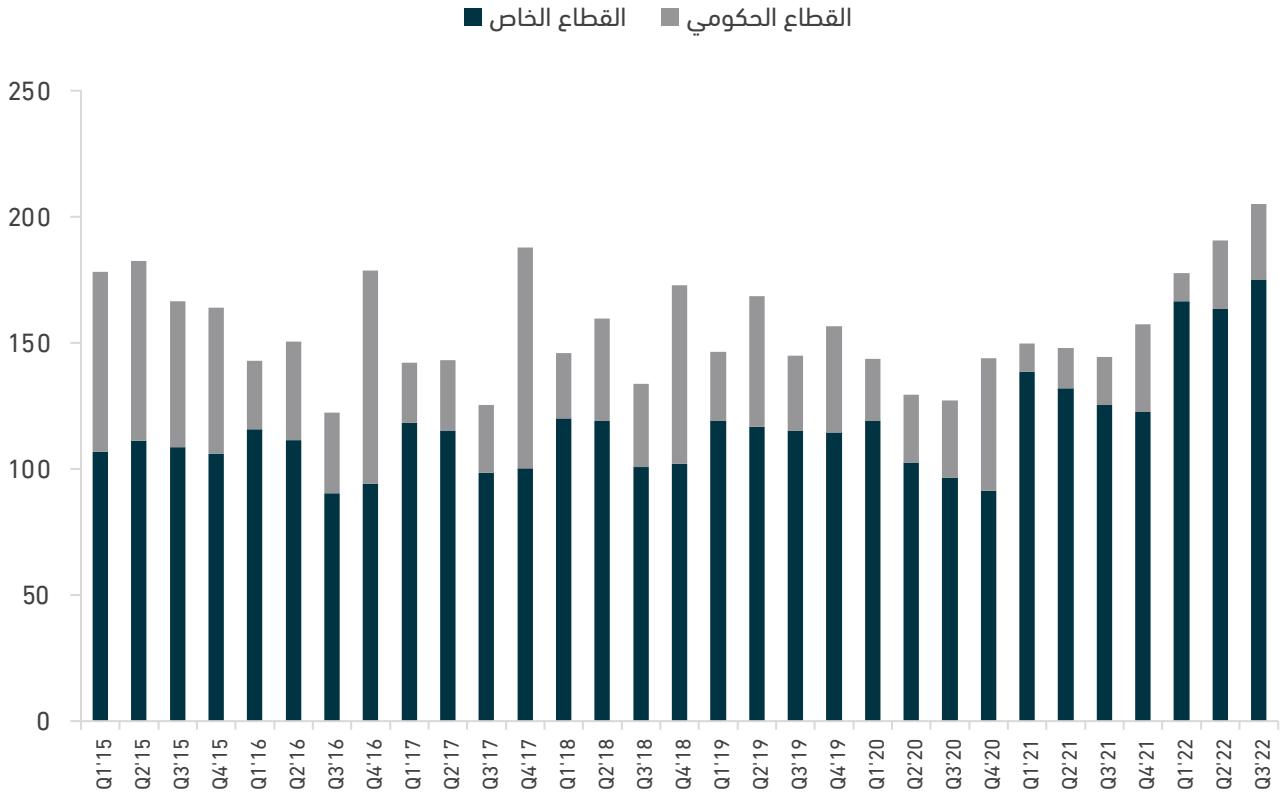
ارتفعت تحويلات العاملين بنسبة ضئيلة بلغت 0.7% على أساس سنوي لتصل إلى 38.3 مليار ريال (3.7% من الناتج المحلي الإجمالي) خلال الربع الثالث من عام 2022.

أما على مستوى الحساب المالي، فقد تم تسجيل تدفقاً إلى الخارج بقيمة 184.3 مليار ريال، بارتفاع نسبته 219.9% على أساس سنوي، حيث سجل صافي استثمارات الحافظة والاستثمارات الأخرى (العملة والودائع) تدفقاً إلى الخارج بقيمة 39.6 مليار ريال و145.1 مليار ريال على التوالي، بينما سجل صافي الاستثمار المباشر تدفقاً إلى الداخل بقيمة 6.4 مليار ريال.

ومن جراء هذه التطورات في التعاملات الدولية للسعودية خلال الربع الثالث من عام 2022، فقد سجلت الأصول الاحتياطية للبنك المركزي السعودي ارتفاعاً بقيمة 6.1 مليار ريال ليصل إجمالي الأصول الاحتياطية إلى 1.76 تريليون ريال، وهو ما يعادل 35 شهر من الواردات السلعية.

إجمالي تكوين رأس المال الثابت

الشكل (27): تكوين رأس المال الثابت حسب القطاع التنظيمي
(مليار ريال)



Q1-20	Q2-20	Q3-20	Q4-20	Q1-21	Q2-21	Q3-21	Q4-21	Q1-22	Q2-22	Q3-22	
(%2)	(%23)	(%12)	(%8)	%4	%14	%13	%9	%19	%29	%42	نمو رأس المال الثابت
%0	(%12)	(%16)	(%20)	%17	%29	%30	%34	%20	%24	%40	المساهمة الخاصة
(%10)	(%48)	%4	%25	(%55)	(%40)	(%38)	(%34)	%1	%68	%57	المساهمة العامة

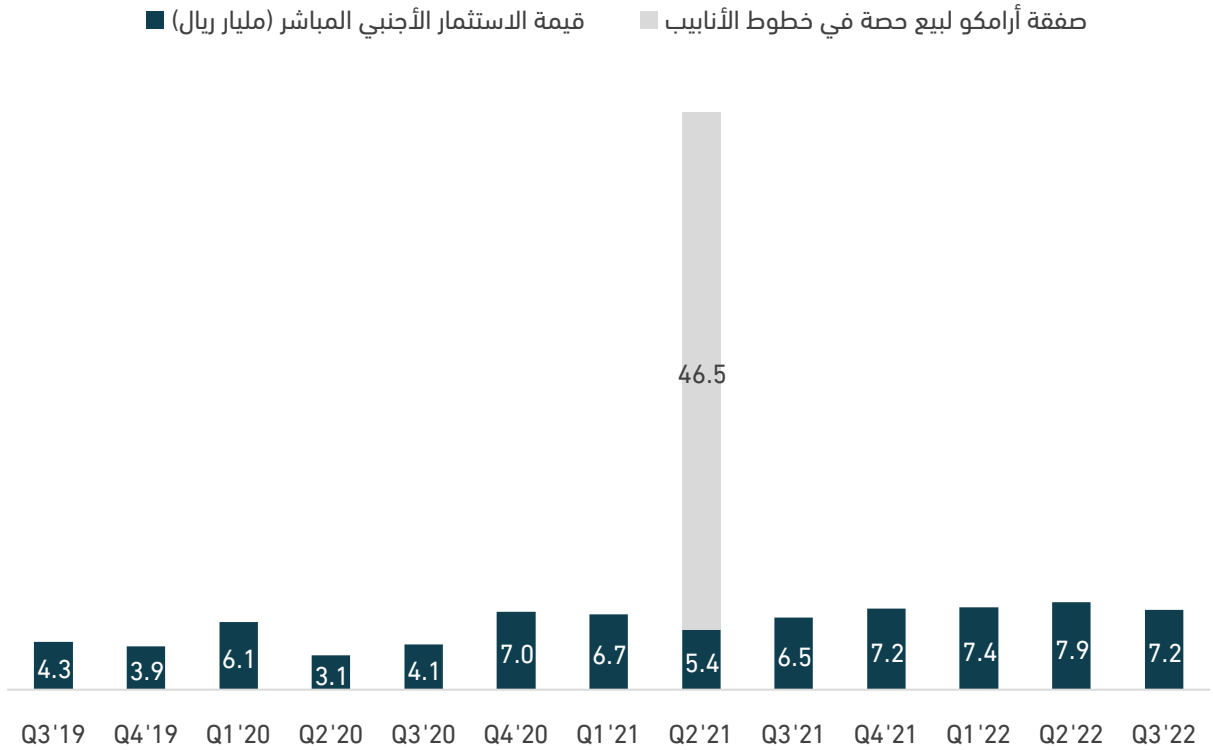
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2022

ارتفع إجمالي تكوين رأس المال الثابت الحقيقي بنسبة 42% على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2022 ليصل إلى 204.9 مليار ريال، وذلك لما يشهده الاقتصاد السعودي من تزايد في الإنفاق الاستثماري في ظل زيادة الإيرادات النفطية، وكانت هذه الزيادة مدعومة بنمو في تكوين رأس المال العام بنسبة 57%، ونمو في تكوين رأس المال الخاص بنسبة 40%.

التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر FDI

ارتفاع التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الربع الثالث من عام 2022 بنسبة 10.7% على أساس سنوي

الشكل (28): التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر
(مليار ريال)



المصدر: البنك المركزي السعودي 2022

ارتفعت التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر في الربع الثالث من العام 2022 بنسبة 10.7% على أساس سنوي، لتصل إلى 7.2 مليار ريال (0.7% من الناتج المحلي الإجمالي) وأعلى من متوسط آخر خمس سنوات وهو ما يعادل 5.1 مليار ريال.

وبحسب بيانات وزارة الاستثمار، شهد عدد التراخيص الاستثمارية المصدرة للمستثمرين الأجانب ارتفاعاً بنسبة 8.8% على أساس سنوي، ل يبلغ عددها 928 ترخيصاً خلال الربع الثالث من عام 2022.

سوق العمل

سجلت قوة العمل للسكان السعوديين ارتفاعًا بنسبة 1.6% في الربع الثالث من عام 2022 مقارنة بالربع السابق له، حيث بلغت 8,107,971 فردًا، ويشكل حملة البكالوريوس أو ما يعادلها وحملة الشهادة الثانوية 39% و31.1% على التوالي.

انخفض معدل البطالة الإجمالي للسكان في المملكة 0.8 نقطة مئوية بالمقارنة مع الربع الثالث من عام 2021، واستقر معدل البطالة الإجمالي خلال الربع الثالث من عام 2022 على نفس المستوى وبنسبة 5.8% بالمقارنة مع الربع السابق.

واتجه معدل البطالة للمواطنين السعوديين إلى الانخفاض من 11.3% في الربع الثالث لعام 2021 إلى 9.9% في الربع الثالث من عام 2022، أما من حيث المقارنة مع الربع السابق من نفس العام، فقد ارتفع معدل البطالة للسعوديين بشكل طفيف حيث بلغ نسبة 9.9%، مرتفعًا 0.2 نقطة مئوية عن الربع السابق.

وبالنسبة لمعدل البطالة بين السعوديين الذكور، فقد وصل لأدنى مستوى له منذ 1999، ليسجل انخفاضًا ربعيًا بلغ 0.4 نقطة مئوية مسجلًا نسبة 4.3%، وبانخفاض 1.6 نقطة مئوية مقارنة بالعام السابق، وسجل معدل البطالة للإناث ارتفاعًا ليصل إلى 20.5% بزيادة مقدارها 1.2 نقطة مئوية، على أساس ربعي.

ارتفعت نسبة المشاركة في القوى العاملة السعودية إلى 52.5%، بزيادة قدرها 0.5 نقطة مئوية عن الربع الثاني من عام 2022، وواصلت مشاركة المرأة النمو باتجاه إيجابي متجاوزًا النمو في معدل المشتغلين إلى السكان، حيث ارتفع معدل المشاركة في القوى العاملة للسعوديات بمقدار 1.4 نقطة مئوية ليصل إلى 37.0%، في حين ارتفع معدل المشتغلات السعوديات إلى السكان بمقدار 0.7 نقطة مئوية لتبلغ 29.4%.

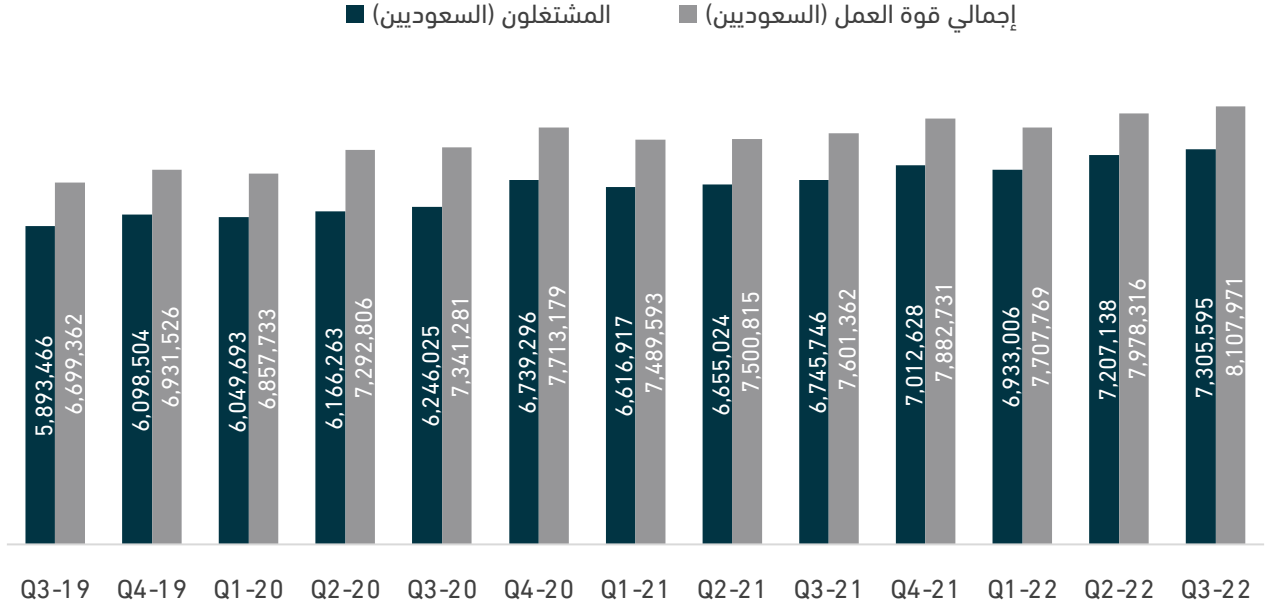
بالنسبة إلى الذكور السعوديين، فقد استمر التوظيف في القطاع العام بالتراجع بشكل طفيف من 58.7% في الربع الثاني إلى 58.3% في الربع الحالي من نفس العام. بينما ارتفعت نسبة توظيف الذكور في القطاع الخاص بنسبة 0.6 نقطة مئوية مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 41.4% في الربع الثالث من عام 2022. وبالنسبة للإناث السعوديات، ارتفعت نسبة العاملات في القطاع الخاص من 61.4% في الربع الثاني من عام 2022 إلى 62.8% في الربع الثالث من عام 2022، بينما انخفض معدل التوظيف في القطاع العام 1.2 نقطة مئوية لتصل إلى 36.9% في الربع الثالث من عام 2022.

استنادًا إلى التقديرات الحالية، انخفض نمو الأجور للمواطنين السعوديين بنسبة (8.1%) في الربع الثالث من عام 2022 بالمقارنة مع الربع السابق، متأثرًا بالانخفاض في متوسط الأجور للذكور والإناث السعوديات بنسبة (5.6%) و(12.5%) على التوالي.

قوة العمل للسعوديين

ارتفاع قوة العمل للسعوديين بمعدل 1.6% بالربع الثالث من عام 2022 مقارنة بالربع السابق له.

الشكل (29): المشتغلون السعوديون من إجمالي قوة العمل للسعوديين (15 سنة فأكثر)
(مليون)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2022

سجلت قوة العمل للسكان السعوديين ارتفاعًا بنسبة 1.6% في الربع الثالث من عام 2022 مقارنة بالربع السابق له، حيث بلغت 8.1 مليون فردًا، ويشكل حملة البكالوريوس أو ما يعادلها وحملة الثانوية 39% و 31.1% على التوالي.

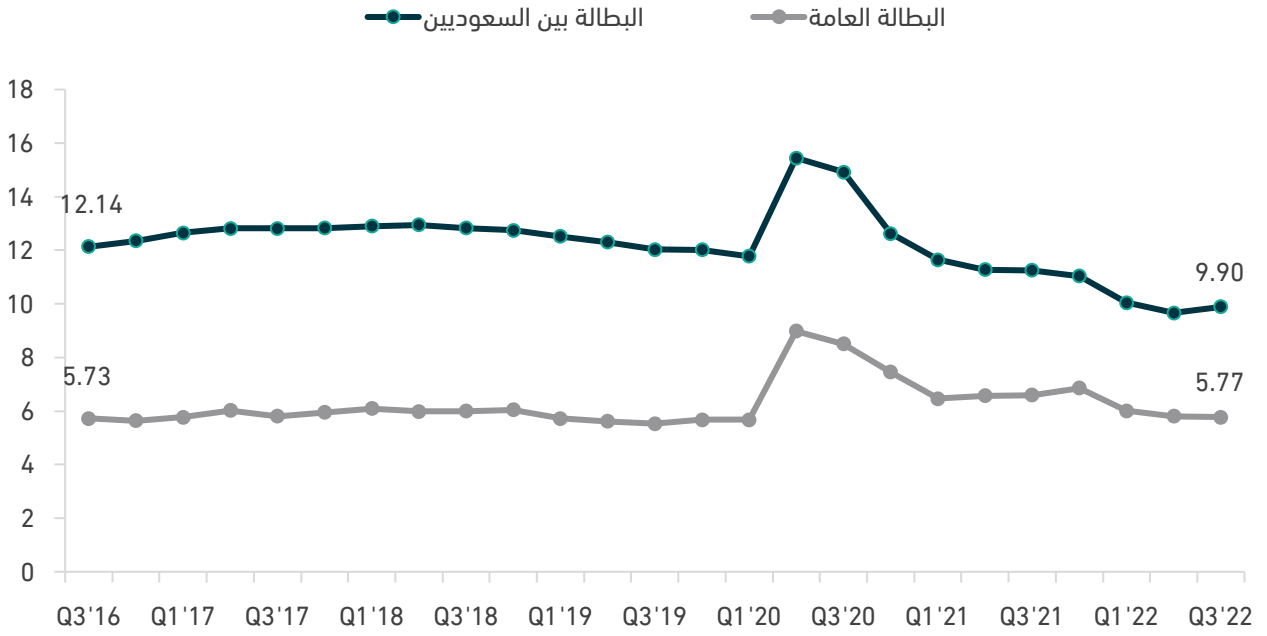
وفيما يتعلق بالمشتغلين فقد ارتفع إجمالي أعداد المشتغلين السعوديين 1 في الربع الثالث من عام 2022 إلى 7.3 مليون موظف مقارنة بـ 7.2 مليون موظف بارتفاع قدره 1.4% عن الربع السابق له، ومثل الذكور نحو 69.4% (5.07 مليون موظف) من إجمالي المشتغلين السعوديين مقابل 30.6% للإناث السعوديات (2,234,958 موظفة).

1 لا تشمل العاملين في القطاعات الأمنية والعسكرية والعاملين غير المسجلين في سجلات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

مستويات البطالة العامة والبطالة بين السعوديين

وصلت نسب البطالة بين السعوديين إلى 9.9% واستقرت على 5.8% للمستوى العام

الشكل (30): نسب البطالة العامة والبطالة بين السعوديين
(نسبة مئوية)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2022

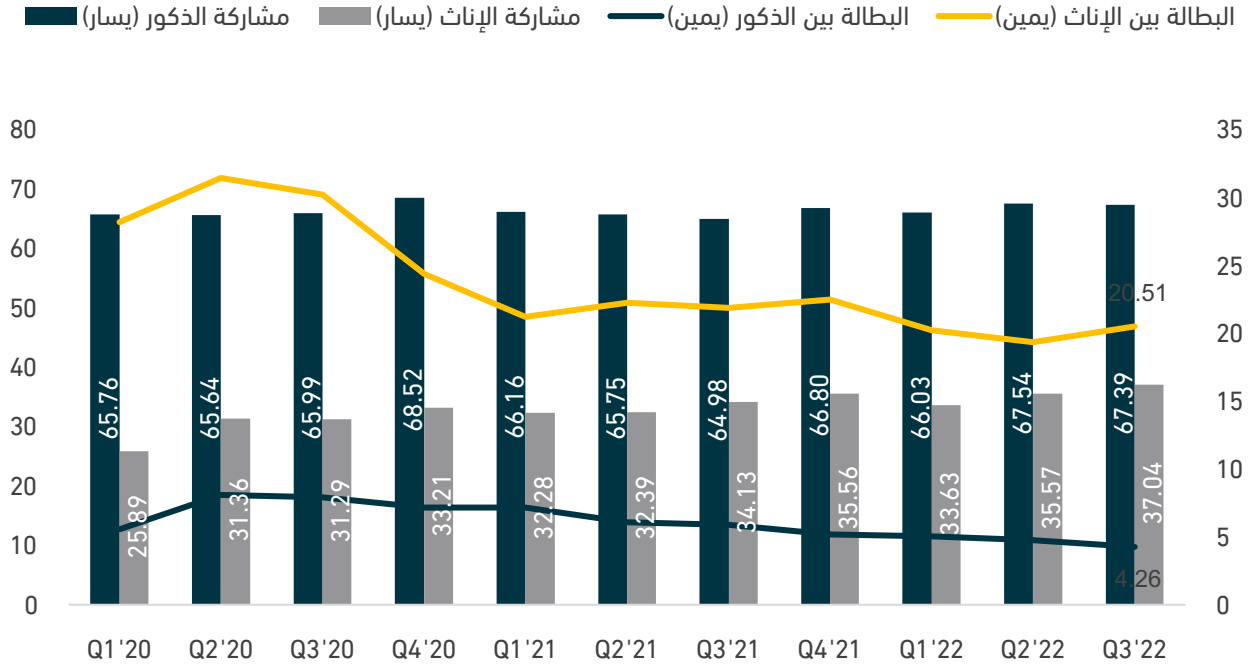
ارتفعت معدلات البطالة بين السعوديين في بداية جائحة كوفيد-19 مطلع عام 2020، لكنها استمرت في الانخفاض من أعلى مستوى لها عند 15.4% في الربع الثاني من عام 2020، واستمر معدل البطالة في الانخفاض ليصل إلى 9.7% في الربع الثاني من عام 2022، وفي الربع الثالث من عام 2022 ارتفعت نسبة البطالة بشكل طفيف بنسبة 0.2 نقطة مئوية لتصل إلى 9.9%، ويعزى هذا إلى ارتفاع نسبة البطالة عند الإناث؛ حيث ارتفعت 1.2 نقطة مئوية لتصل إلى 20.5% في الربع الثالث لعام 2022.

سجل معدل البطالة الإجمالي للسكان في المملكة انخفاضًا بلغ 0.8 نقطة مئوية بالمقارنة مع الربع الثالث من عام 2021، واستقر معدل البطالة الإجمالي خلال الربع الثالث من عام 2022 على نفس المستوى ونسبة 5.8%، بالمقارنة مع الربع السابق.

المشاركة في سوق العمل ومعدل البطالة بين المواطنين بحسب الجنس

مستويات التشغيل بين الإناث السعوديات في ارتفاع مستمر مع تراجع معدل البطالة

الشكل (31): نسب البطالة حسب الجنس (نسبة مئوية)



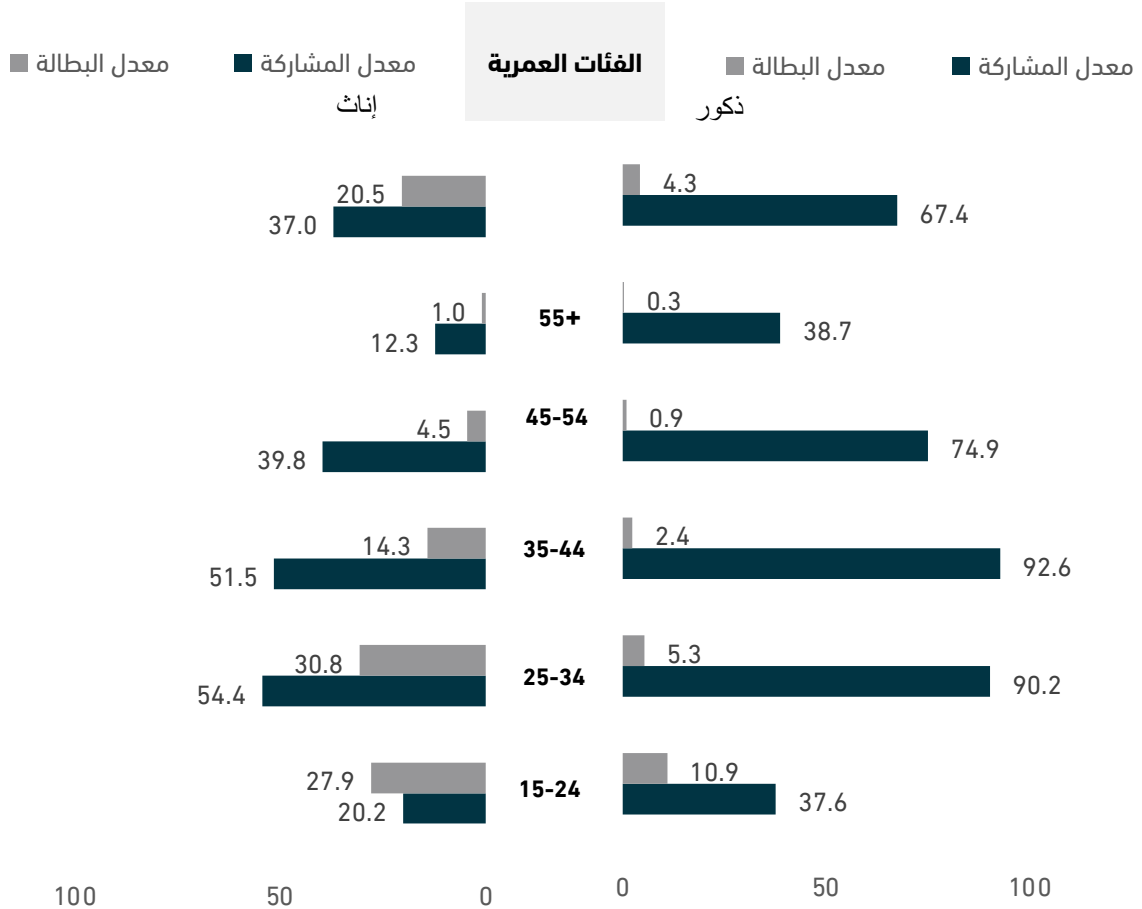
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2022

ارتفع إجمالي معدل مشاركة القوى العاملة السعودية إلى 52.5% في الربع الثالث من عام 2022 مقارنة بـ 49.8% للربع المماثل من العام الماضي، وارتفعت نسبة مشاركة الذكور من 65.0% إلى 67.4% بالمقارنة مع نفس الربع من عام 2021، واستمرت مشاركة المرأة في النمو باتجاه إيجابي، حيث ارتفعت من 34.1% إلى 37.0% على أساس سنوي، والجدير بالذكر بأن معدل مشاركة المرأة عند أعلى مستوى له.

وبالنسبة لمعدل البطالة بين السعوديين الذكور، فقد وصل لأدنى مستوى له منذ 1999م، ليسجل انخفاضاً ربعياً بلغ 0.5 نقطة مئوية مسجلاً نسبة 4.3%، وارتفع معدل البطالة للإناث ليصل إلى 20.5% بزيادة مقدارها 1.2 نقطة مئوية، على أساس ربعي.

المشاركة في سوق العمل ونسب البطالة بين المواطنين بحسب الجنس والعمر

الشكل (32): المشاركة في سوق العمل ونسب البطالة بين السعوديين بحسب الجنس والعمر (نسبة مئوية)



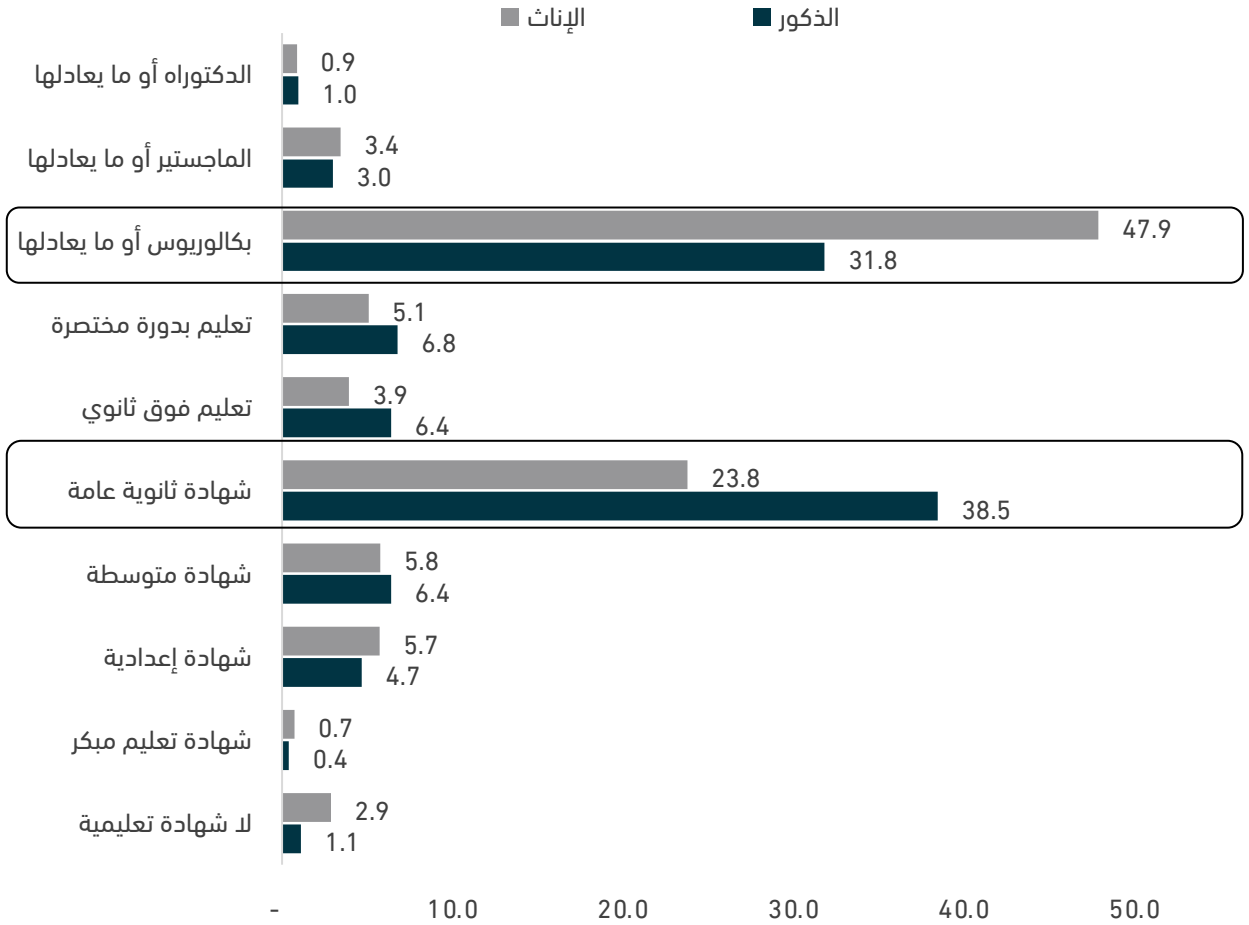
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2022

تشير بيانات الهيئة العامة للإحصاء إلى أن أعلى معدل بطالة للسكان السعوديين من حيث الفئة العمرية في الربع الثالث من عام 2022، كانت للإناث في الفئة العمرية (25-34) بنسبة 30.8%، وبالنسبة للذكور في الفئة العمرية (15-24) بنسبة 10.9%. ويلاحظ أن فئة الشباب هي الأعلى نسبيًا في معدلات البطالة مقارنة ببقية الفئات العمرية في الربع الثالث من عام 2022.

توزيع نسب القوى العاملة السعودية بين القطاعين العام والخاص

تزداد نسبة البطالة بين السعوديات الحاصلات على شهادة البكالوريوس أو ما يعادلها، وتزداد البطالة بالمقابل بين الذكور الذين يحملون شهادة الثانوية العامة.

الشكل (33): نسبة البطالة بين السعوديين بحسب الجنس ومستويات التعليم (نسبة مئوية)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2022

يلاحظ أن فئة حملة شهادة التعليم الثانوي الأعلى نسبيًا مقارنة ببقية المستويات التعليمية الأخرى من إجمالي معدل البطالة للذكور السعوديين وذلك بمعدل بطالة 38.5%، في حين يلاحظ أن أعلى نسبة بطالة للإناث هي في فئة البكالوريوس أو ما يعادلها حيث بلغت 47.9%، وقد يعزى ذلك إلى ضعف الموازنة بين احتياجات سوق العمل ومخرجات التعليم، كما تعد كفاءة مخرجات التعليم ذات أهمية عالية وتتساوى مع أهمية الموازنة، حيث يظهر أثر المزاومة بين السعوديين حديثي التخرج وغير السعوديين في ظل مبادرات دعم التوطين وتقليل الاعتماد على العمالة الوافدة.

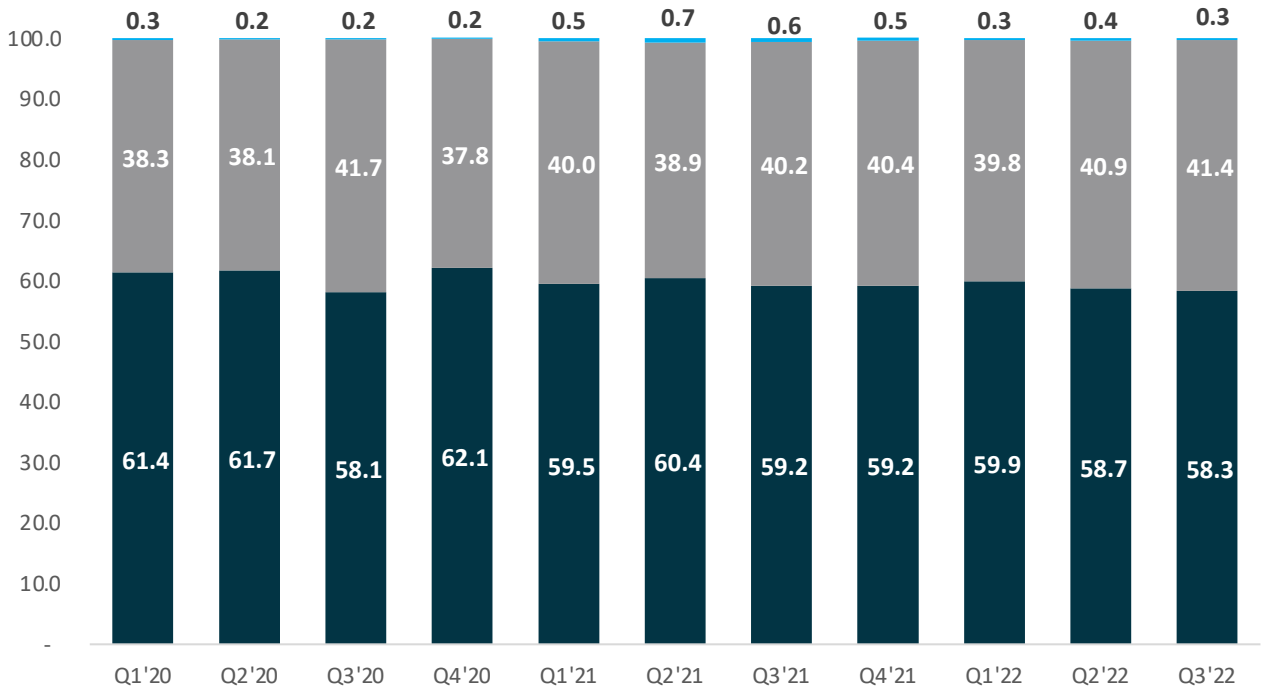
توزيع نسب القوى العاملة السعودية بين القطاعين العام والخاص والقطاعات الأخرى

تراجع طفيف في نسبة الذكور السعوديين العاملين في القطاع العام والقطاعات الأخرى

الشكل (34): نسبة الذكور السعوديين العاملين بحسب القطاعات

(نسبة مئوية)

القطاع الآخر - السعوديون المشتغلون ■ القطاع الخاص - السعوديون المشتغلون ■ القطاع العام - السعوديون المشتغلون



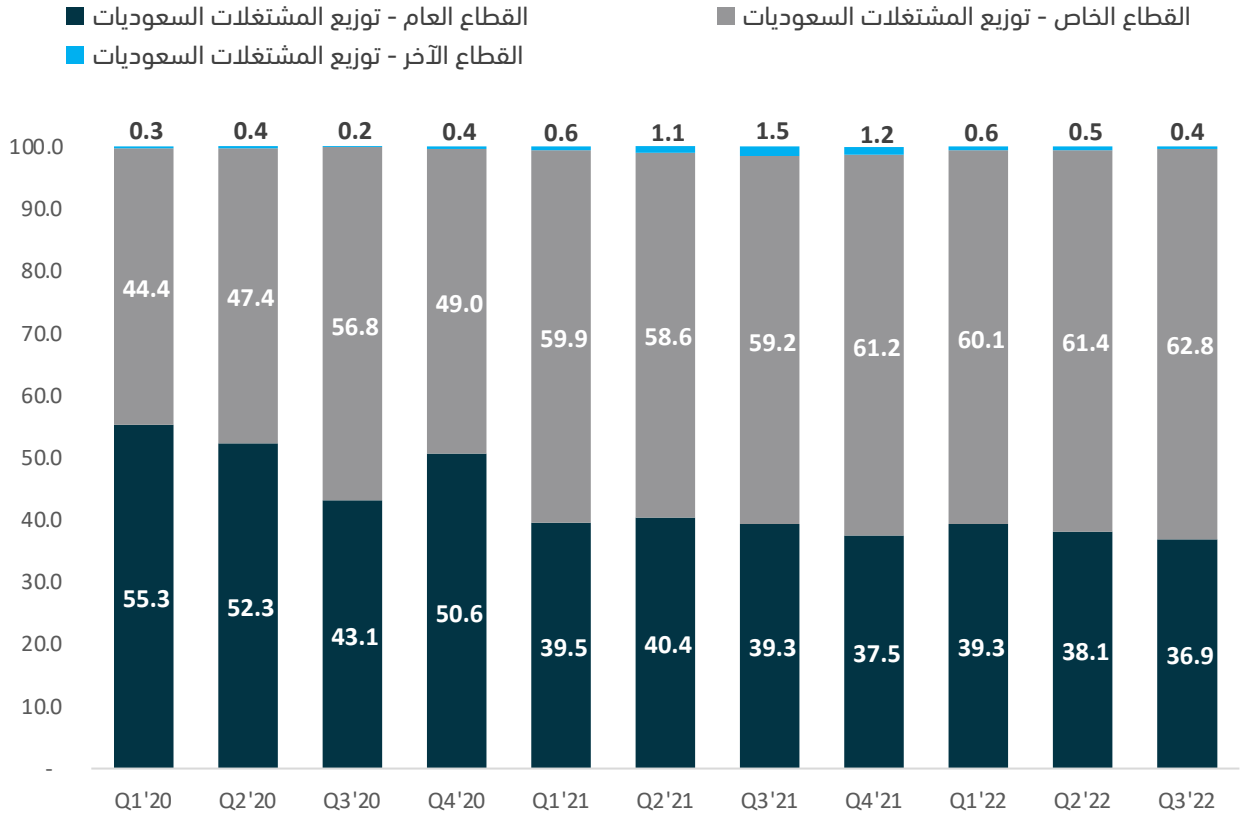
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2022

بالنسبة للذكور السعوديين، تراجع التوظيف في القطاع العام من 58.7% في الربع الثاني من عام 2022 إلى 58.3% في الربع الثالث من العام الحالي.

وارتفعت نسبة توظيف الذكور في القطاع الخاص بنسبة 0.5% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 41.4% في الربع الثالث من عام 2022، كذلك انخفض معدل التوظيف في القطاعات الأخرى بنسبة 0.1% عن الربع السابق حيث بلغت نسبة التوظيف في هذه القطاعات 0.3% عن الربع المماثل من عام 2021.

استمر التزايد في نسبة الإناث العاملات في القطاع الخاص

الشكل (35): نسبة الإناث العاملات بحسب القطاعات
(نسبة مئوية)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2022

بالنسبة للإناث السعوديات، ارتفعت نسبة العاملات في القطاع الخاص بمعدل 1.4 نقطة مئوية بالمقارنة مع الربع السابق، حيث بلغت ما نسبته 62.8% في الربع الثالث لعام 2022، مع انخفاضها بالمقابل في القطاع العام بمعدل 1.2 نقطة مئوية لتصل إلى نسبة 36.9%، كذلك انخفاض نسبة التوظيف في القطاعات الأخرى بنسبة 0.1%، حيث بلغت 0.4% في الربع الثالث لعام 2022.

المالية العامة

سجلت المملكة العربية السعودية نموًا قويًا فيما يتعلق بإيراداتها المالية خلال الربع الرابع من عام 2022، حيث سجلت زيادة بنسبة 18.10% على أساس سنوي مقارنة بنفس الفترة من عام 2021. وارتفع إجمالي الإيرادات إلى 317.97 مليار ريال في الربع الرابع من عام 2022، مقارنة بإجمالي الإيرادات البالغة 269.238 مليار ريال في الربع الرابع من عام 2021. ويرجع ذلك إلى ارتفاع إنتاج النفط وأسعاره.

بلغت الإيرادات النفطية 194.19 مليار ريال في الربع الرابع من عام 2022 مقارنة بـ 165.49 مليار ريال بنفس الفترة من العام الماضي، بزيادة قدرها 17.34%، وكذلك بلغت الإيرادات غير النفطية 123.79 مليار ريال في الربع الرابع من عام 2022.

أما فيما يخص إجمالي النفقات، فقد بلغ نحو 363.659 مليار ريال في الربع الرابع من عام 2022، مقارنةً بـ 337.313 مليار ريال في الربع المماثل من عام 2021. وجاءت هذه الزيادة نتيجة ارتفاع النفقات الرأسمالية (CAPEX) بنسبة (9.1%)، وانخفاض النفقات التشغيلية (OPEX) بنسبة (9.6%).

حققت الميزانية عجزًا بحوالي (45.69) مليار ريال في الربع الرابع من عام 2022، مقارنة بالفائض البالغ 14.143 مليار ريال في الربع السابق. ويُشير ارتفاع فائض الميزانية لعام 2022 إلى أن الحكومة السعودية نجحت في الإصلاحات المالية التي انعكست على اقتصادها، في وقت يعاني فيه معظم بلدان العالم من الركود في اقتصاداتها.

ووفقًا لمبادئ وقواعد برنامج الاستدامة المالية الخاص بالمملكة العربية السعودية فإنه يتم الاحتفاظ بالفائض من الإيرادات كاحتياطي للأولويات الإنفاق على المدى المتوسط. وسيتم تحديد إطار العمل المالي الكلي والأولويات الاقتصادية طويلة الأجل لبرنامج الاستدامة المالية عبر مزيج من الإنفاق متوسط الأجل للمملكة ومخصصات الميزانية في العام المقبل.

إلى جانب ذلك، بلغ رصيد الدين العام بنهاية الربع الرابع من العام 2022 حوالي (990.1) مليار ريال. وبذلك، وصلت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 31.1%، بما يتوافق مع هدف سقف الاستدانة المفروض ذاتيًا.

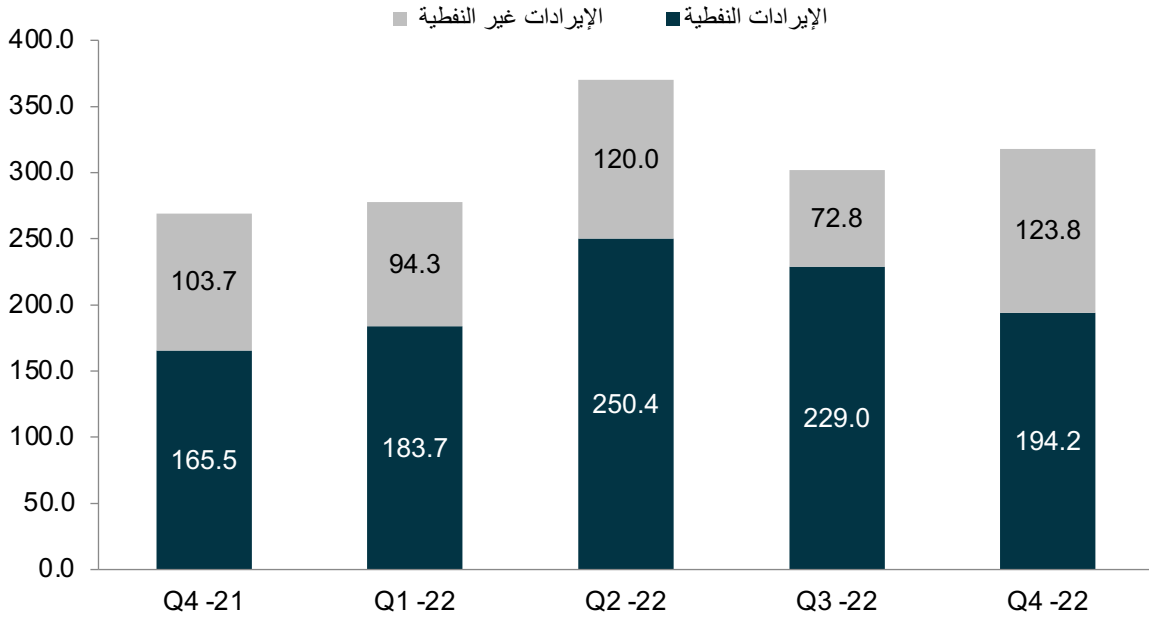
وبحسب بيان وزارة المالية، من المتوقع أن تبلغ إيرادات العام الجاري 1.2 تريليون ريال والنفقات 1.1 تريليون ريال، أي بفائض 90 مليار ريال في عام 2022.

إجمالي الإيرادات الحكومية

ارتفع إجمالي الإيرادات الحكومية في الربع الرابع من عام 2022 بنسبة 18.10% على الرغم من انخفاض الإيرادات غير النفطية.

الشكل (36): الإيرادات الحكومية (النفطية وغير النفطية)

(مليار ريال)



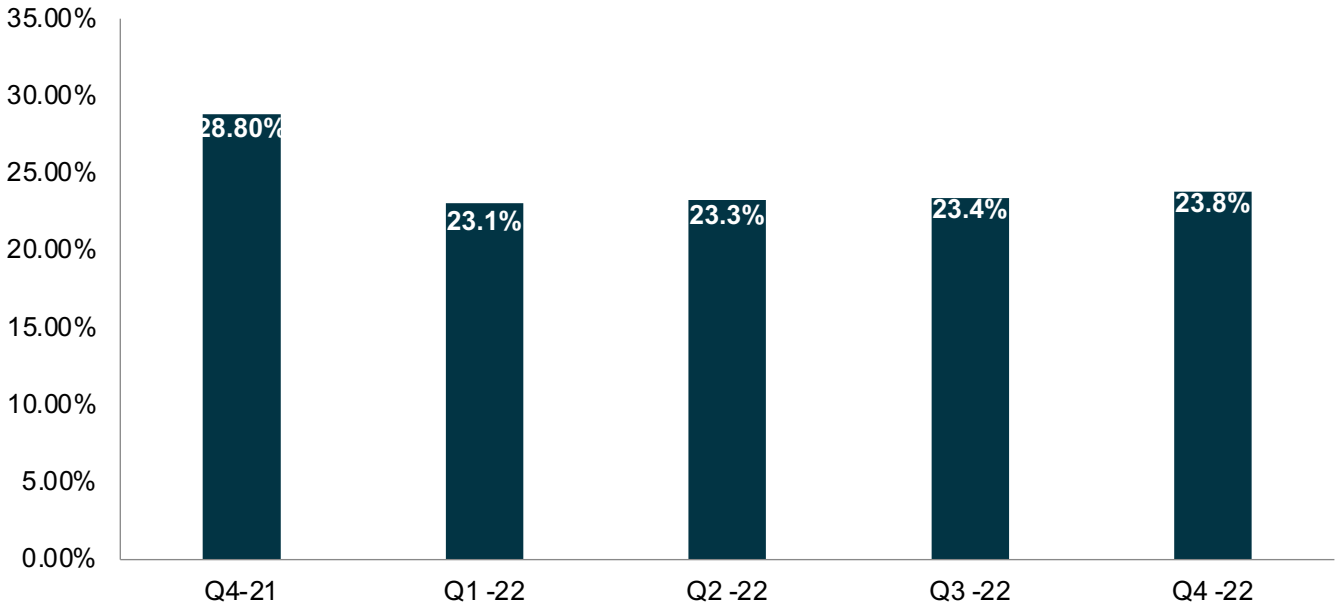
المصدر: وزارة المالية 2022

ارتفع إجمالي الإيرادات الحكومية بنسبة 18.10% على أساس سنوي لتصل إلى 317.97 مليار ريال في الربع الرابع من عام 2022، بسبب الارتفاع الكبير في الإيرادات النفطية بنسبة 17.34% لتصل إلى 194.186 مليار ريال، على الرغم من انخفاض الإيرادات غير النفطية بنسبة (19.31%) لتصل إلى 123.786 مليار ريال في الربع الرابع من عام 2022 مقابل 103.748 مليار ريال في الربع المماثل من العام السابق، ويعزى ذلك الانخفاض إلى التراجع في إيرادات الضرائب، وتحديدًا الضرائب على السلع والخدمات بشكل أكبر بنسبة 28.84% لتصل إلى 81.96 مليار ريال خلال الربع الرابع من عام 2022 مقابل 63.613 مليار ريال في الربع المماثل من العام السابق.

نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي

بلغت نسبة الدين إلى الناتج المحلي 23.8% في الربع الرابع من عام 2022

الشكل (37): نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي
(نسبة مئوية)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2022

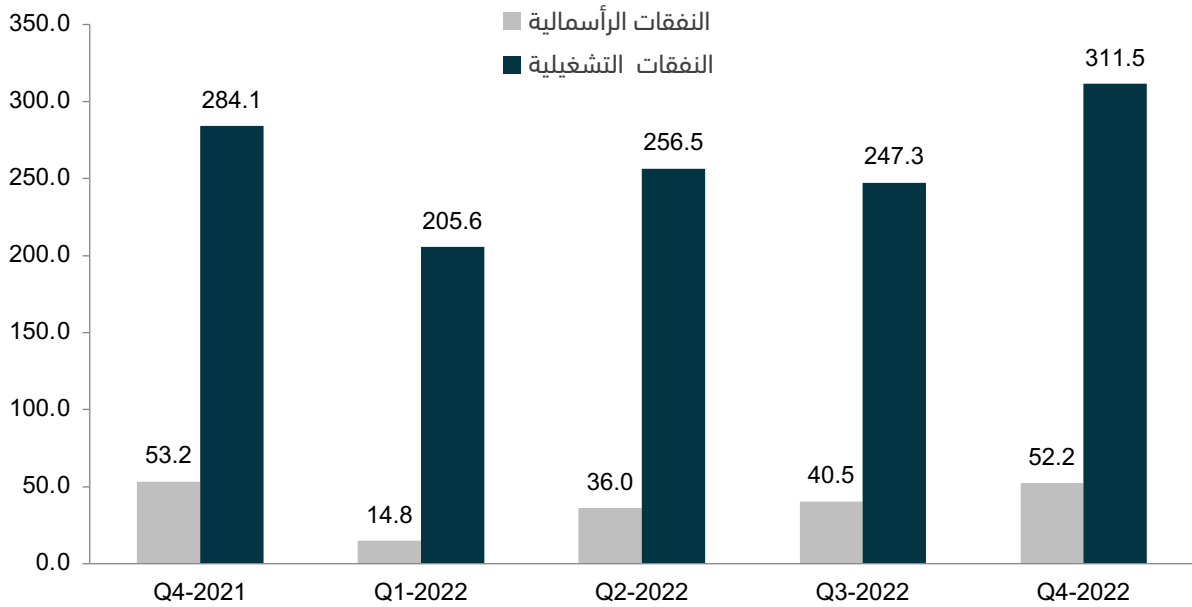
سجل إجمالي الدين العام في الربع الرابع من عام 2022 ارتفاعًا بنسبة 5.6% على أساس سنوي، إذ تقدر نسبة الدين العام من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي 23.8%، وقد بلغ إجمالي كل من الدين الداخلي والدين الخارجي 614.95 مليار ريال و 375.12 مليار ريال على التوالي حتى نهاية الربع الرابع من عام 2022، وبارتفاع قدره 9.2% في الدين الداخلي، ونسبة تراجع بمقدار 4.6% للدين الخارجي.

الإنفاق الحكومي

ارتفعت النفقات العامة للدولة بنسبة 7.8% في الربع الرابع من عام 2022 على أساس سنوي.

الشكل (38): النفقات الحكومية الرأسمالية والتشغيلية

(مليار ريال)



المصدر: وزارة المالية 2022

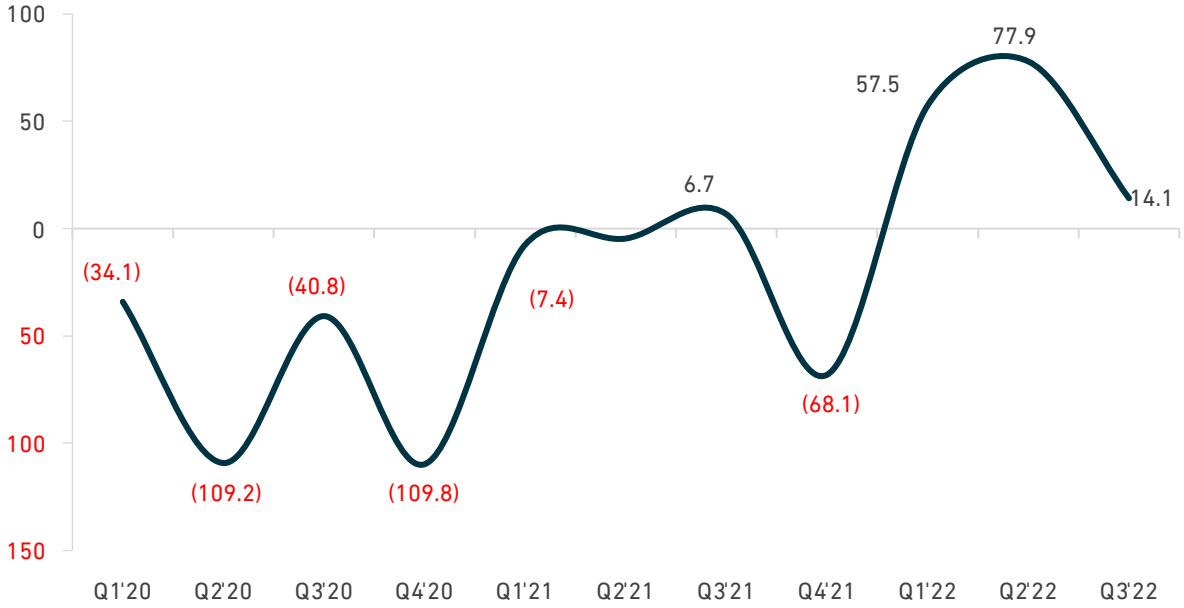
ارتفعت النفقات العامة للدولة في الربع الرابع من عام 2022، بنسبة 7.8% على أساس سنوي، حيث بلغت 7.363 مليار ريال، ويعزى ذلك لارتفاع النفقات التشغيلية بنسبة 9.6% على أساس سنوي، لتصل إلى 311.5 مليار ريال في الربع الرابع من عام 2022، حيث تستحوذ تعويضات العاملين في الحكومة على النسبة الأعلى، وانخفضت النفقات الرأسمالية بنسبة 1.9% (على أساس سنوي، حيث بلغت 52.2 مليار ريال).

الميزانية العامة

سجلت الميزانية العامة فائضًا بأكثر من 90 مليار ريال في عام 2022

الشكل (39): الفائض/العجز في الميزانية العامة

(مليار ريال)



المصدر: وزارة المالية 2022

سجلت الميزانية العامة للدولة فائضًا ماليًا بأكثر من 90 مليار ريال في عام 2022، مقارنة بالعجز البالغ 140.9 مليار ريال في العام السابق، وبحسب بيان وزارة المالية، بلغت إيرادات عام 2022 نحو 1.268 مليار ريال والتفقات 1.164 مليار ريال، أي بفائض يقدر بـ 90 مليار ريال في عام 2022.

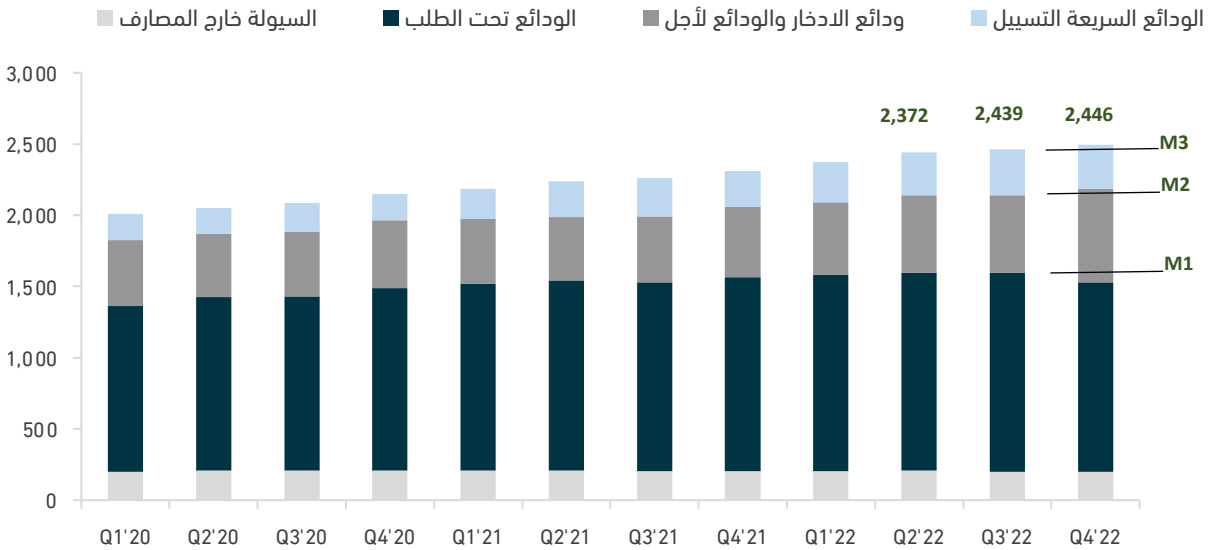
الأداء النقدي

سجل إجمالي الكتلة النقدية ارتفاعًا سنويًا بلغ 8.1% في الربع الرابع من عام 2022 مدعومًا بالنمو في الودائع الزمنية والادخارية والودائع شبه النقدية، كما رفع البنك المركزي للمرة السابعة على التوالي خلال العام الحالي سعر الفائدة بالتزامن مع البنك المركزي الأمريكي والذي لجأ إلى رفع الفائدة للسيطرة على ارتفاع التضخم.

إجمالي الكتلة النقدية (ن3) ارتفع على أساس سنوي بواقع 8.1% في الربع الرابع من عام 2022 ليسجل 2,495 مليار ريال، مدعومًا بنمو الودائع الزمنية والادخارية والودائع شبه النقدية.

الشكل (40): تطورات عرض النقود

(مليار ريال)

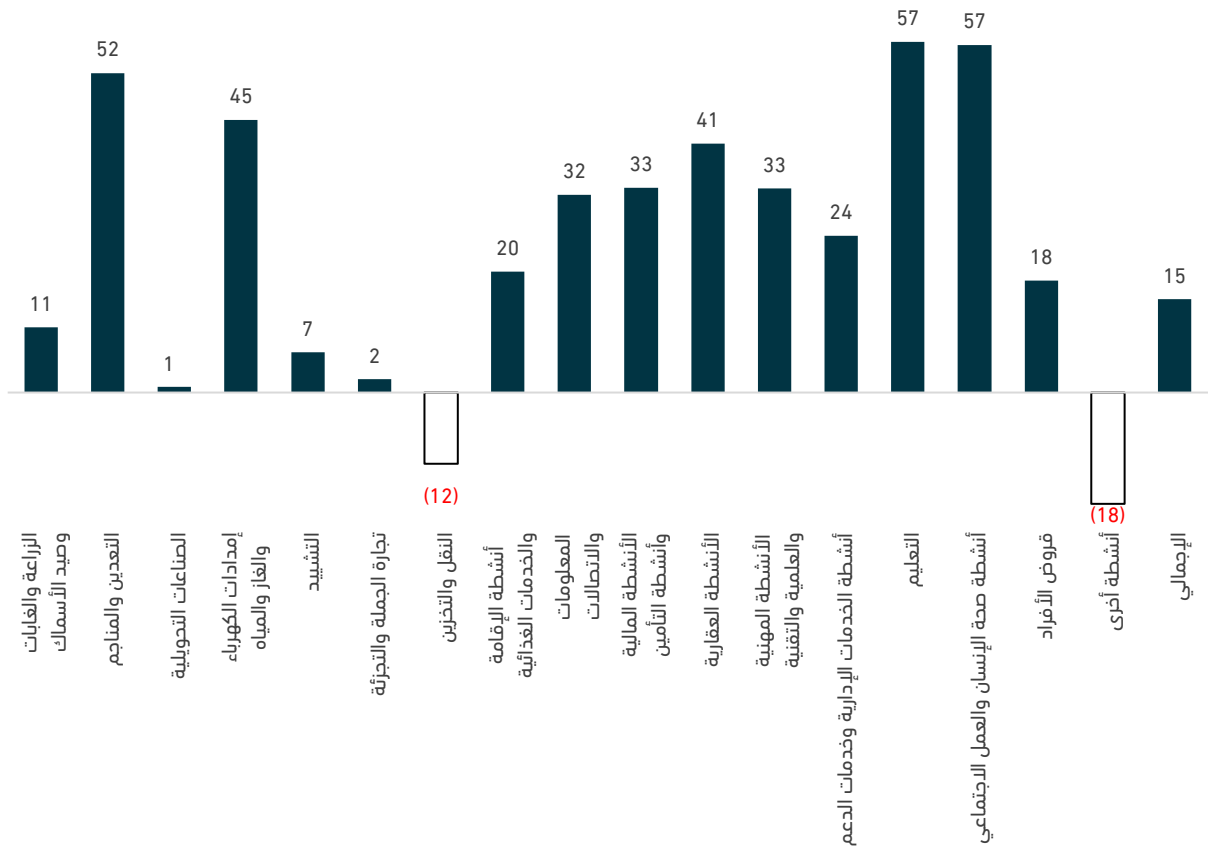


المصدر: البنك المركزي السعودي 2022

بلغ إجمالي عرض النقود (ن3) ما يعادل 2,495 مليار ريال في الربع الرابع من عام 2022، منها 8% خارج البنوك، في حين شكلت الودائع تحت الطلب ما نسبته 53%، وكذلك مثلت الودائع الادخار والودائع لأجل ما نسبته 26%، والودائع سريعة التسجيل بنسبة 13%. وارتفع عرض النقود (ن3) بنسبة 8.1% خلال الربع الرابع على أساس سنوي مدعومًا بنمو الودائع الزمنية والادخارية والودائع سريعة التسجيل، حيث نمت الودائع لأجل والادخار بنسبة 32% على أساس سنوي، ونمت الودائع سريعة التسجيل الأخرى بنسبة 26% على أساس سنوي.

حقق الائتمان المصرفي نموًا سنويًا بمقدار 15% خلال الربع الثالث من عام 2022، ليتجاوز للمرة الأولى 2.3 تريليون ريال، مدعومًا بنمو كافة الأنشطة الاقتصادية وقروض الأفراد ما عدا أنشطة النقل والتخزين والأنشطة الأخرى.

الشكل (41): معدل النمو السنوي للائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي
(نسبة مئوية)

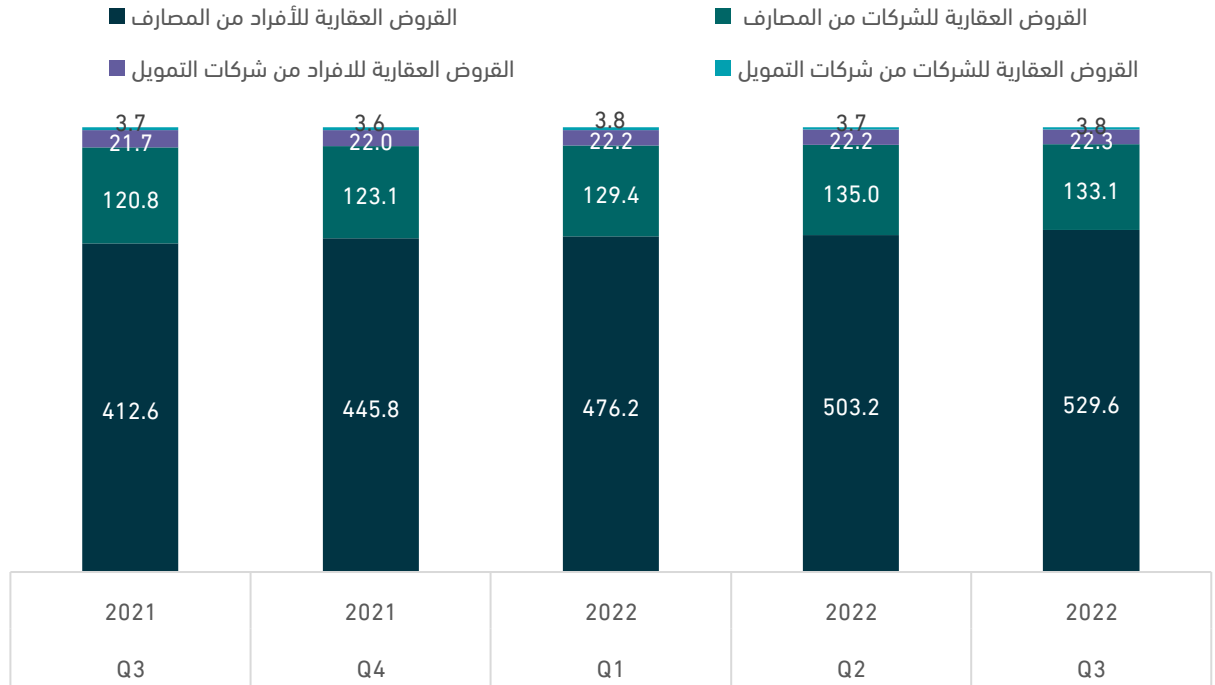


المصدر: البنك المركزي السعودي 2022

بلغ إجمالي الائتمان المصرفي نحو 2,316 مليار ريال سعودي بنمو سنوي نحو 15% مدعومًا بنمو كافة الأنشطة الاقتصادية وقروض الأفراد ما عدا أنشطة النقل والتخزين والأنشطة الأخرى، حيث بلغ أعلى معدل نمو في الائتمان لنشاطي التعليم وأنشطة صحة الإنسان بمعدل نمو 57% على أساس سنوي لكل منهما، نتيجة الدعم الحكومي لقطاعي التعليم والصحة لمعالجة الآثار السلبية المترتبة من جائحة كوفيد-19، في حين انخفضت أنشطة النقل والتخزين والأنشطة الأخرى على أساس سنوي بنحو (12%) و(10%) على التوالي، كما حققت قروض الأفراد نموًا بنحو 18% على أساس سنوي وتمثل قروض الأفراد نحو 49% من إجمالي الائتمان المصرفي.

سجلت القروض العقارية من المصارف التجارية وشركات التمويل ارتفاعًا سنويًا بلغ 23% خلال الربع الثالث لعام 2022.

الشكل (42): القروض العقارية من المصارف التجارية وشركات التمويل
(مليار ريال)

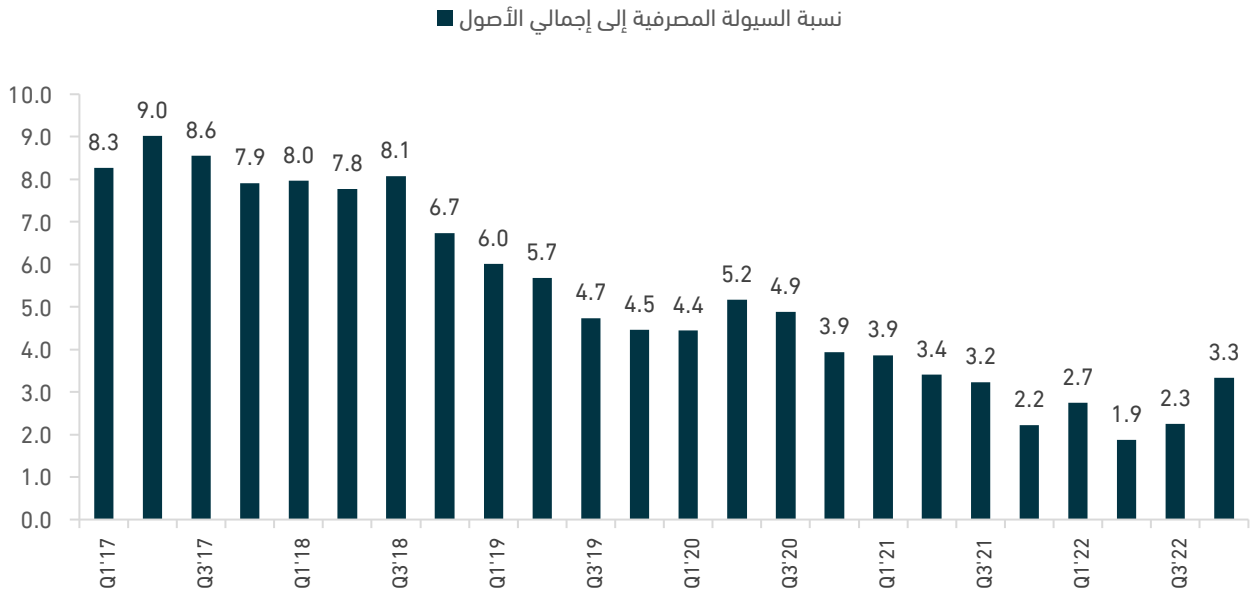


المصدر: البنك المركزي السعودي 2022

سجلت إجمالي القروض العقارية من المصارف التجارية ومن شركات التمويل خلال الربع الثالث من عام 2022 زيادة سنوية قدرها 23% ليبلغ إجمالي القروض العقارية نحو 689 مليار ريال سعودي، ويعزى السبب بشكل رئيس إلى ارتفاع القروض العقارية للأفراد بنحو 27% على أساس سنوي ليبلغ حوالي 551 مليار ريال خاصة مع تطوير المناطق العشوائية في بعض المدن، وكذلك نمو القروض العقارية للشركات بنحو 10% على أساس سنوي ليبلغ حوالي 137 مليار ريال.

بلغ فائض سيولة المصارف ما نسبته 3.3% من إجمالي الأصول في الربع الرابع من عام 2022.

الشكل (43): نسبة سيولة المصارف إلى إجمالي الأصول
(نسبة مئوية)

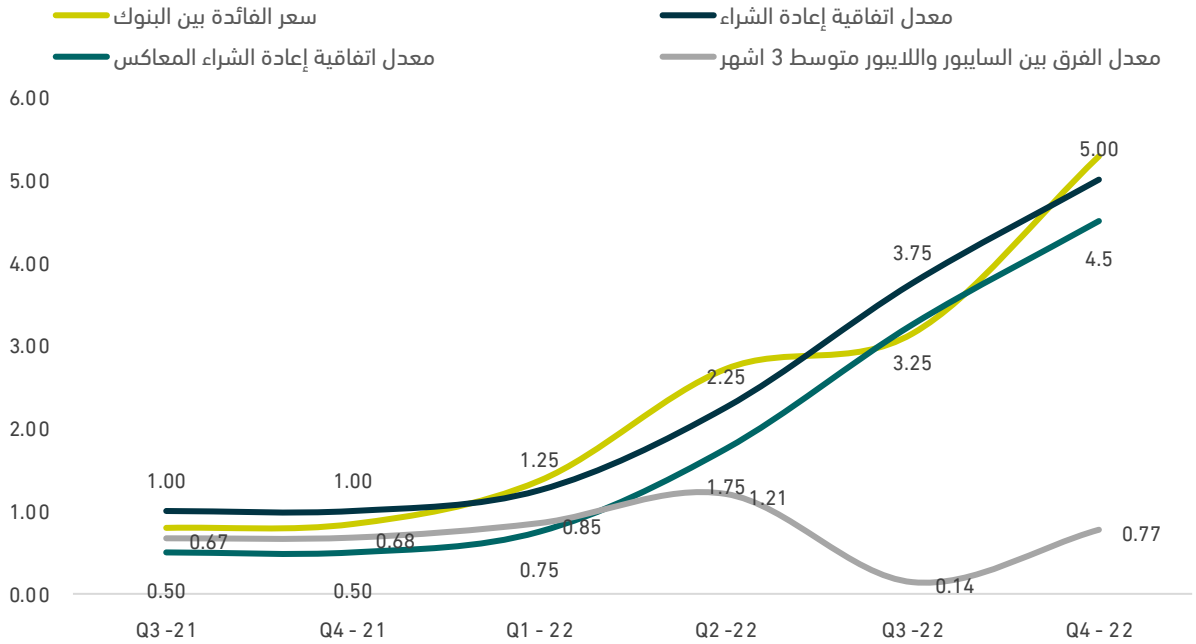


المصدر: البنك المركزي السعودي 2022

يتم حساب سيولة المصارف الزائدة عن طريق جمع صافي الأصول الأجنبية (الأصول مطروحاً منها الخصوم) وفواتير البنك المركزي والنقد المتاح في الخزنة من الميزانية العمومية الموحدة للبنوك التجارية. حافظت السيولة الزائدة للمصارف على اتجاهها من 5.17% إلى 3.3% في الربع الرابع من عام 2022.

رفع البنك المركزي السعودي «ساما» معدل الفائدة للمرة السابعة منذ بداية العام حتى نهاية الربع الرابع من عام 2022

الشكل (44): أسعار الفائدة
(نسبة مئوية)



المصدر: البنك المركزي السعودي

رفع البنك المركزي السعودي «ساما» معدل الفائدة للمرة السابعة منذ بداية العام حتى نهاية الربع الرابع من عام 2022، بالتزامن مع البنك المركزي الأمريكي، والذي لجأ إلى رفع الفائدة للسيطرة على ارتفاع التضخم.

حيث قام البنك المركزي السعودي في شهر ديسمبر من عام 2022 برفع معدل اتفاقيات إعادة الشراء «الريبو» بمقدار 50 نقطة أساس إلى 5.0%، ورفع معدل اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس «الريبو العكسي» بمقدار 50 نقطة أساس إلى 4.5% مشيراً إلى أن ذلك يأتي اتساقاً مع أهداف البنك في المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي، وفي ضوء التطورات العالمية. كما ارتفع متوسط سعر الفائدة بين المصارف المحلية لمدة ثلاثة أشهر (السايبور) ليصل إلى 5.2815%، والجدير ذكره أن الفارق بين متوسط سعر الفائدة بين المصارف على الودائع بالريال (السايبور) وسعر الفائدة بين البنوك بالدولار (اللايبور) لفترة ثلاثة أشهر بلغ نحو 77 نقطة أساس لصالح الريال في الربع الرابع من عام 2022، في حين بلغ في الربع الثالث من العام الحالي نحو 14 نقطة أساس.

والجدير بالذكر بأن الساييور يحدد العرض والطلب على المال بين المصارف السعودية بالريال السعودي، واللايبور هو سعر الإقراض الأساس بين المصارف العالمية بالدولار. ويعكس ارتفاع الساييور عن اللايبور مستوى مخاطر سيولة وائتمان أعلى لدى النظام المصرفي السعودي والريال ككل مقارنة بالدولار. ولذلك فإن ارتفاع مؤشر الإقراض بالريال عن نظيره الدولار يردم الفجوة التي قد تشجع على تحويل الودائع المحلية من الريال إلى الدولار.

الأسعار

بلغ متوسط مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك 108.3 نقطة في الربع الرابع من عام 2022، مسجلًا زيادة قدرها 3.1% على أساس سنوي، بينما وصل مؤشر الرقم القياسي لأسعار الجملة إلى 148.9 نقطة في الربع الرابع من عام 2022 بزيادة قدرها 3.8% على أساس سنوي. وسجلت جميع المؤشرات الفرعية معدلات نمو مرتفعة نسبيًا، خاصة منتجات الزراعة وصيد الأسماك بنسبة 8.9% والمنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ والمنسوجات 7.8%.

ورغم وصول مؤشر أسعار المستهلك لشهر ديسمبر عند 3.3% على أساس سنوي ليصل إلى 108.5 نقطة، إلا أن معدلات التضخم ظلت أقل بكثير مقارنة بمستويات فترة جائحة كوفيد-19. وبالمقارنة مع شهر ديسمبر من عام 2021، ارتفعت كلفة المطاعم والفنادق بنسبة 6.8% والسكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع وقود أخرى بنسبة 5.9% والأغذية والمشروبات بنسبة 4.2% والنقل بنسبة 4.1% والتعليم بنسبة 3.6%.

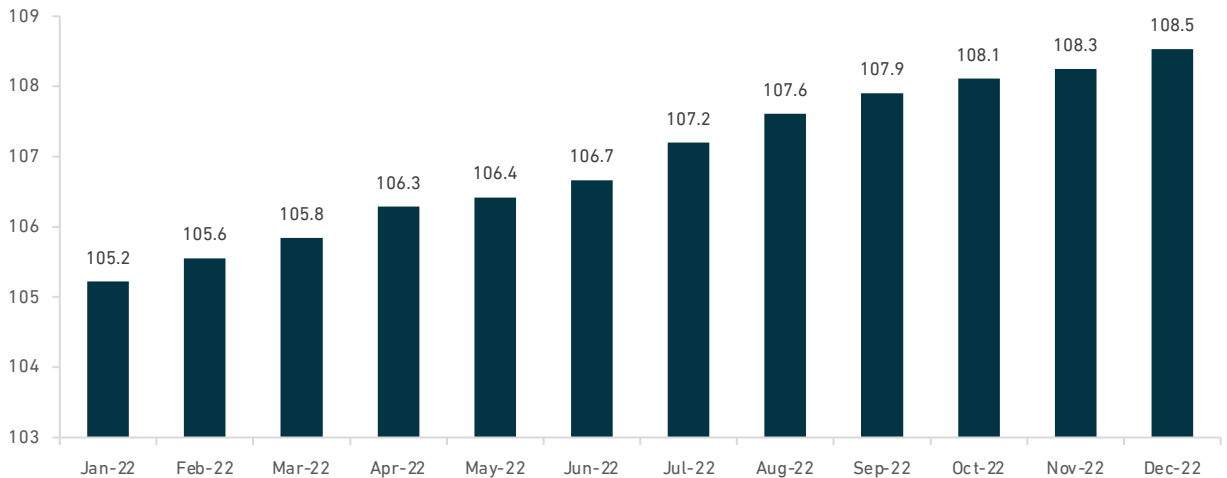
كما بلغ متوسط مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك لعام 2022 107.0 نقطة وبزيادة بلغت 2.5%. وأما متوسط مؤشر أسعار الجملة لعام 2022 فبلغ 148.7 نقطة وبزيادة بلغت 7.7%.

الرقم القياسي لأسعار المستهلك

بلغ متوسط مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك 108.5 في الربع الرابع من عام 2022

الشكل (45): مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك

(نقطة)



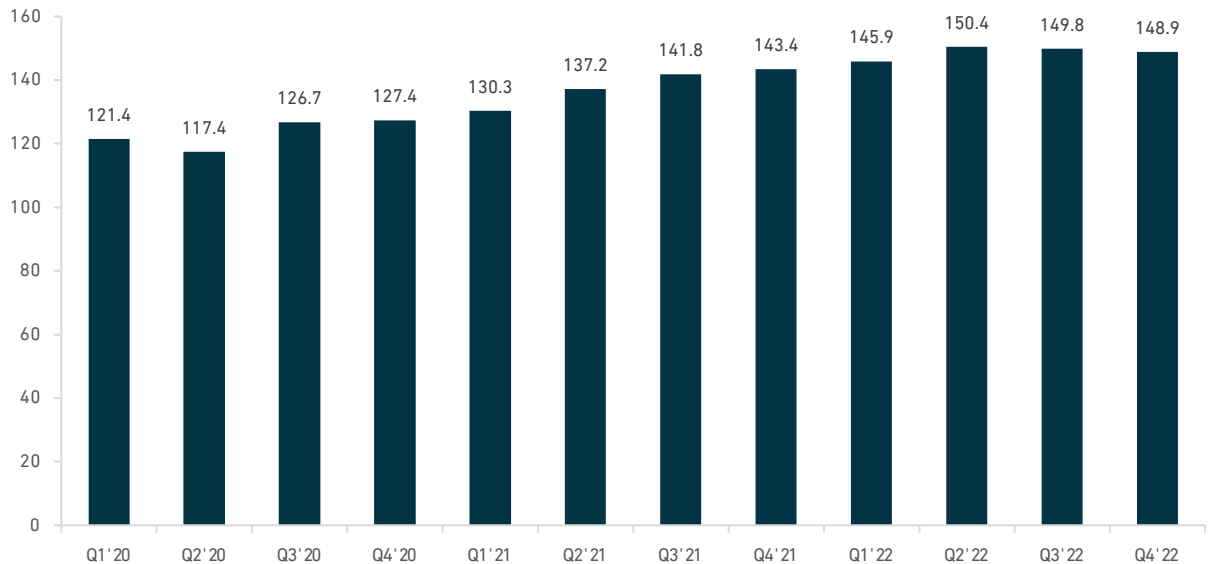
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، 2022.

سجل مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك للربع الرابع من 2022 زيادة بنسبة 3.1% على أساس سنوي، و0.7% على أساس ربعي، وكان الدافع الرئيس لهذا الارتفاع السكن وتوابعه والأغذية والمشروبات والنقل، بارتفاع بلغ حوالي 4.6% و4.0% و4.1% على التوالي خلال الربع الرابع من عام 2022 مقارنة بالربع المماثل من العام السابق، ولم يلاحظ أن الآثار التضخمية النسبية كانت شديدة مقارنة ببقية دول العالم، وسط تحسن مستمر للظروف الاقتصادية في المملكة، حيث أدت الآثار المرتبطة بالجائحة التي شهدتها جميع أنحاء العالم إلى تضخم متصاعد في قطاعات معينة مثل النقل.

بلغ مؤشر الرقم القياسي لأسعار الجملة 149.8 نقطة في الربع الرابع من عام 2022.

الشكل (46): مؤشر الرقم القياسي لأسعار الجملة

(نقطة)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2022

سجل مؤشر الرقم القياسي لأسعار الجملة في الربع الرابع من 2022 زيادة بنسبة 3.8% على أساس سنوي، وسجلت جميع المؤشرات الفرعية معدلات نمو مرتفعة نسبيًا، حيث سجل اثنان منها تضخمًا مرتفعًا، وهما منتجات الزراعة وصيد الأسماك بنسبة 8.9%، والسلع القابلة للنقل بنسبة 3.7%، نظرًا لارتباطها بتداعيات الأزمة في أوكرانيا، كما ارتفعت المنتجات الغذائية بنسبة 7.8%.

ملخص مؤشر أسعار سلة المستهلك (2018=100)

جدول (2): إحصائيات شهر ديسمبر 2022 لمؤشر أسعار سلة المستهلك

نسبة التغير في ديسمبر 2022		الأرقام القياسية			الأهمية النسبية (%)	فئات الإنفاق الرئيسية
ديسمبر 2022	ديسمبر 2021	ديسمبر 2022	نوفمبر 2022	ديسمبر 2021		
0.26	3.30	108.5	108.3	105.1	100	الرقم القياسي العام
(0.09)	4.17	122.7	122.9	117.8	18.78	الأغذية والمشروبات
-	0.03	114.9	114.9	114.8	0.60	تبغ
(0.21)	(1.39)	101.4	101.6	102.8	4.20	الملابس والأحذية
0.94	5.86	93.9	93.0	88.7	25.50	السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى
(0.18)	0.56	108.8	109.0	108.2	6.74	المنتجات المعدنية والآلات والمعدات
0.05	1.19	103.9	103.9	102.7	1.43	أثاث ومعدات منزلية
0.41	4.05	119.2	118.7	114.6	13.05	الصحة
(0.06)	0.97	112.2	112.3	111.1	5.62	النقل
(0.56)	0.81	105.7	106.3	104.9	3.06	الاتصالات
-	3.64	102.6	102.6	99.0	2.87	الترفيه والثقافة
0.20	6.80	121.6	121.4	113.9	5.60	تعليم
0.07	(0.41)	107.4	107.3	107.9	12.57	مطاعم وفنادق

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2022

سجلت نتائج مؤشر أسعار المستهلكين لشهر ديسمبر ارتفاعاً بنسبة 3.3% على أساس سنوي و0.3% على أساس شهري. ولا تزال نتائج التضخم أقل بكثير من الأرقام القياسية المسجلة عند أعلى مستوياتها خلال الجائحة للفترة بين (يوليو 2020 – يونيو 2021)، والتي بلغ متوسطها 5.7%، ويقارن ذلك بأرقام الأزمة في أوكرانيا، التي بدأت في فبراير من عام 2022، والتي سجل متوسطها 2.6% حتى ديسمبر من عام 2022. وقد تباطأ قطاع النقل بشكل مطرد في أرقام مؤشر أسعار المستهلكين منذ يوليو 2021، في حين لوحظ أن الأغذية والمشروبات والمطاعم والفنادق والترفيه والثقافة والتعليم قد دفعت التضخم إلى الارتفاع على مدار عام 2022 على أساس سنوي.

ملخص مؤشر أسعار سلة الجملة (2018=100) جدول (3): إحصائيات شهر ديسمبر 2022 لمؤشر أسعار الجملة

نسبة التغير في ديسمبر 2022		الأرقام القياسية			الأهمية النسبية (%)	الأبواب الرئيسية
ديسمبر 2022	ديسمبر 2021	ديسمبر 2022	نوفمبر 2022	ديسمبر 2021		
(0.20)	2.96	148.6	148.9	144.4	100	الرقم القياسي العام
(0.62)	6.65	138.0	138.9	129.4	8.67	المنتجات الزراعية وصيد الأسماك
(0.25)	2.96	116.1	116.3	112.7	0.59	الخامات والمعادن
0.11	7.47	132.4	132.2	123.2	17.31	المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ والمنسوجات
(0.12)	2.50	175.8	176.0	171.5	33.72	البضائع الأخرى القابلة للنقل، باستثناء المنتجات المعدنية والآلات والمعدات
(0.33)	0.87	135.4	135.9	134.3	39.71	المنتجات المعدنية والآلات والمعدات

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2022

تظهر أرقام مؤشر أسعار الجملة لشهر ديسمبر آثار التباطؤ، وتراجعت أرقام التضخم على مدى الأشهر القليلة الماضية في إشارة إلى الضغوط الناجمة عن تراجع التجارة العالمية وتأثيرها على المملكة، وسط التوترات الناجمة عن الأزمة الروسية الأوكرانية.

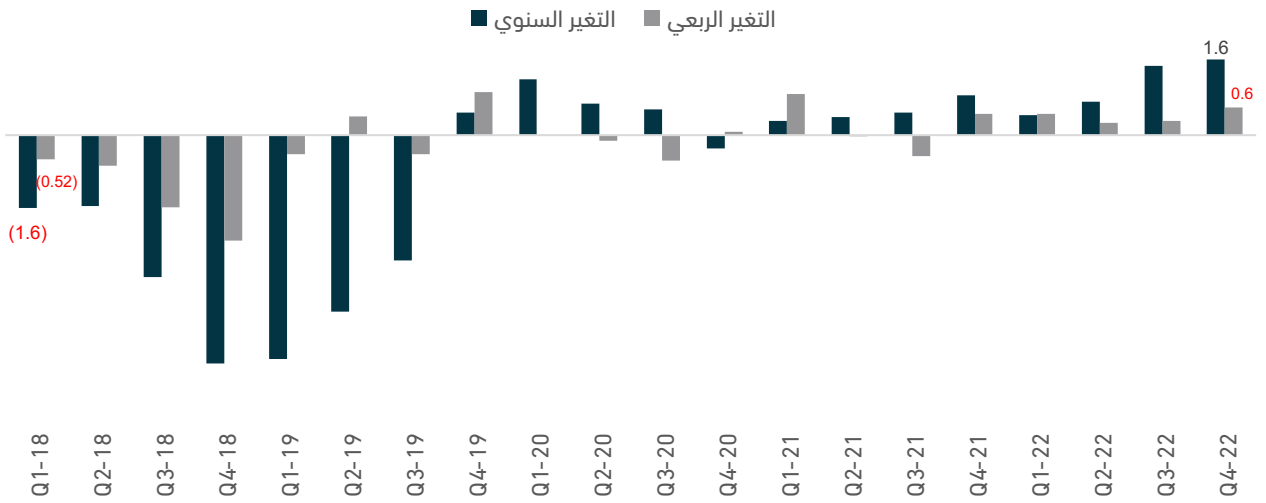
الرقم القياسي لأسعار العقارات

بنهاية عام 2022، كان أداء أسعار العقارات إيجابيًا ومتجاوزًا أسعاره في الأعوام الثلاثة الماضية، وفي الربع الرابع 2022 ارتفع الرقم القياسي لأسعار العقارات على أساس سنوي مواصلة سلسلة ارتفاعاته من خلال ارتفاع أسعار القطاع السكني والذي تأثر بالتسارع في منح القروض العقارية للأفراد والسياسات الحكومية الرامية لتملك المسكن، أيضًا من العوامل الأخرى التي ساهمت في هذا الارتفاع مشروع تنظيم الأحياء العشوائية في مدينتي جدة والرياض، وكذلك اتفاقيات نقل مقرات الشركات التجارية الكبرى غير أن -القروض العقارية- تباطأت في النمو في الربعين الثالث والرابع نتيجة ارتفاع سعر الفائدة وارتفاع أسعار العقار؛ الأمر الذي أدى لتراجع عدد الصفقات العقارية في الربع الرابع 2022.

ارتفع الرقم القياسي لأسعار العقارات على أساس سنوي خلال الربع الرابع 2022، مع ارتفاعه كذلك بالمقارنة مع الربع السابق وبالتزامن مع تعافي أسعار القطاع التجاري للربع الثاني على التوالي.

الشكل (47): معدل التغير الربعي والسنوي في الرقم القياسي لأسعار العقارات

(نسبة مئوية)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2022

بنهاية عام 2022، كان أداء أسعار العقارات إيجابيًا ومتجاوزًا أسعاره في الأعوام الثلاثة الماضية، إذ ارتفع متوسط المؤشر بواقع 1.1%، وذلك لما شهده ارتفاع المتوسط السنوي لأسعار القطاع السكني بواقع 2.1%.

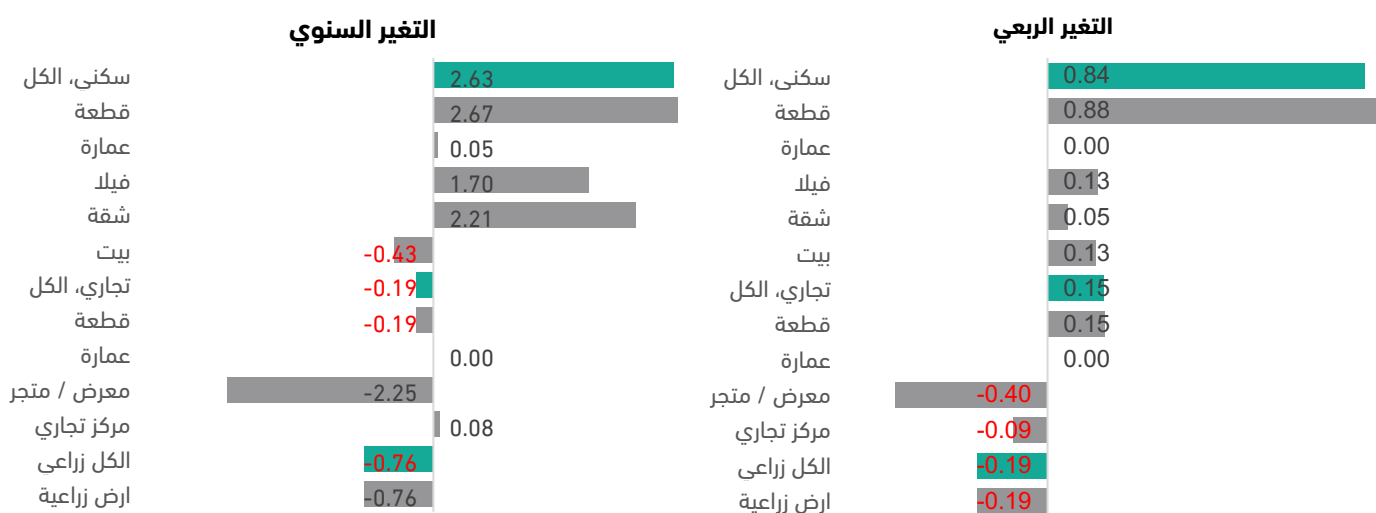
وعلى مستوى أدائه في الربع الأخير من العام الحالي، شهد الرقم القياسي لأسعار العقارات تسجيل ارتفاعات سنوية متتالية؛ حيث ارتفع بنسبة 1.6% على أساس سنوي (الشكل 2)، عند 82.6 نقطة، ليقارب مستواه الذي وصل إليه في الربع الثالث من عام 2018، فيما ارتفع القطاع السكني بنسبة 2.6%، أما الزراعي والتجاري فقد استمر في تسجيل تراجعات سنوية حيث انخفضا بنسب (2%) و(0.8%) على التوالي، ويعتبر القطاع السكني المؤثر الأكبر في المؤشر، حيث يمثل 65.4%.

فيما استمر ارتفاع المؤشر على أساس ربعي عند 0.6%، كما شهدت أسعار القطاع التجاري استمرار التعافي، حيث بلغ نسبة 0.2%، ويعد الارتفاع الثاني له على التوالي، ويعتبر هذا النمو الرابع له على طول السلسلة الربعية منذ عام 2018، ويعزى ذلك إلى تحسن واقع الأعمال والتجارة للقطاع الخاص، والملاحظ منذ بداية العام 2022.

ارتفاع أسعار الأراضي السكنية مع تراجع الأنواع السكنية الأخرى خلال الربع الرابع 2022 على أساس سنوي، والأراضي التجارية تعيد القطاع التجاري إلى الارتفاع الربعي.

الشكل (48): معدل التغير السنوي والربعي في الرقم القياسي حسب نوع العقار

(نسبة مئوية)



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2022

بارتفاع أسعار قطع الأراضي السكنية والتي ارتفعت بنسبة 2.7%، حيث تمثل 62% من وزن المؤشر السكني، فيما ارتفعت الفيلا والشقة بنسب 1.7%، 2.2% على التوالي، وذلك للطلب المتزايد عليها خاصة الشقق بعد أعمال تطوير الأحياء القديمة في مدن الرياض وجدة. فيما انخفض البيت السكني بواقع (0.4%).

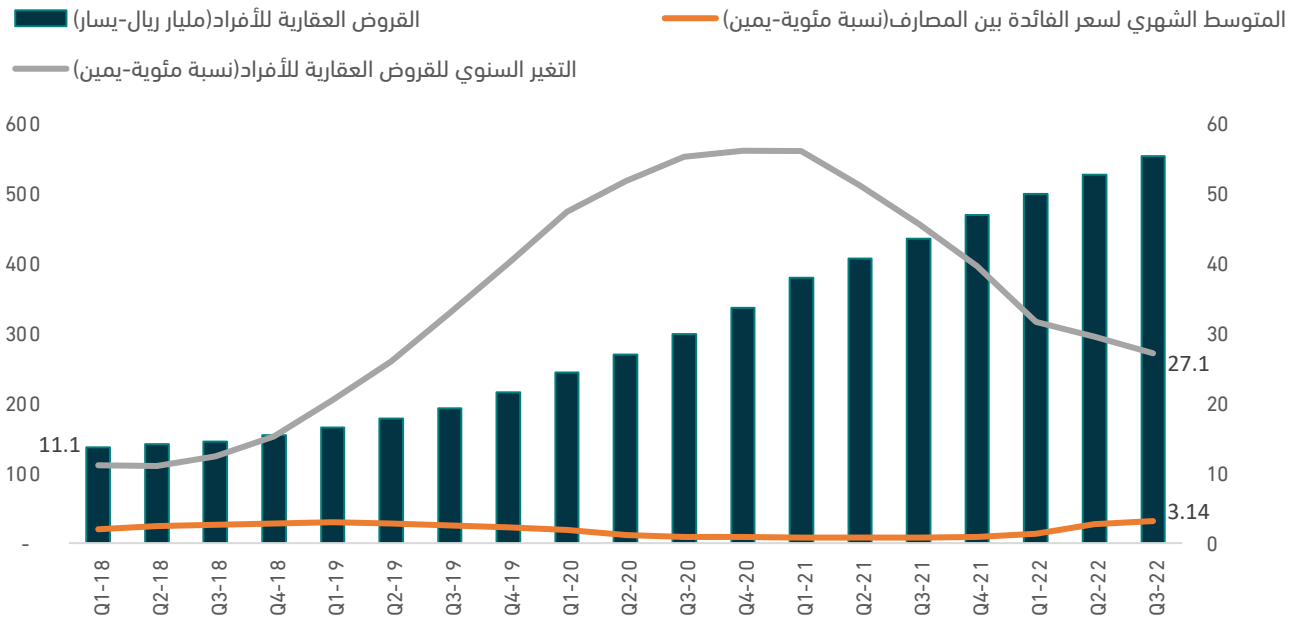
وعلى أساس ربعي، ارتفعت جميع الأنواع السكنية بعدما انخفضت بعض الأنواع السكنية خلال الربع السابق وكانت قطعة الأرض الأكثر ارتفاعاً بواقع 0.9%.

أما القطاع التجاري فعلى الرغم من الانخفاض السنوي إلا أنه استمر بالتعافي على أساس ربعي حيث بلغ نسبة 0.2%، ويعد الارتفاع الثاني له على التوالي، ويعتبر هذا النمو الرابع له على طول السلسلة الربعية منذ عام 2018، حيث ارتفعت الأرض التجارية بحوالي 0.15% على أساس ربعي، ويعزى ذلك إلى تحسن واقع الأعمال والتجارة للقطاع الخاص، والملاحظ منذ بداية العام 2022.

قروض التمويل العقاري

ارتفاع القروض العقارية للأفراد بنسبة 27% على أساس سنوي خلال الربع الثالث من عام 2022.

الشكل (49): التغير الربعي للقروض العقارية للأفراد ومتوسط سعر الفائدة بين البنوك (مليار ريال)



المصدر: البنك المركزي السعودي 2022

استمر ارتفاع إجمالي القروض العقارية المقدمة للأفراد من البنوك التجارية وشركات التمويل ولكن بوتيرة أقل، حيث نمت بنسبة 27.1% على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2022، وهي أقل مما تحقق في الأرباع السابقة كما سجلت ارتفاعاً على أساس ربعي بواقع 5% وبحجم قروض بلغت حوالي 551.8 مليار ريال، حيث أدى ارتفاع أسعار العقارات السكنية وارتفاع تكلفة الإقراض (سعر الفائدة) إلى انخفاض وتيرة التسارع في الطلب على القروض العقارية.

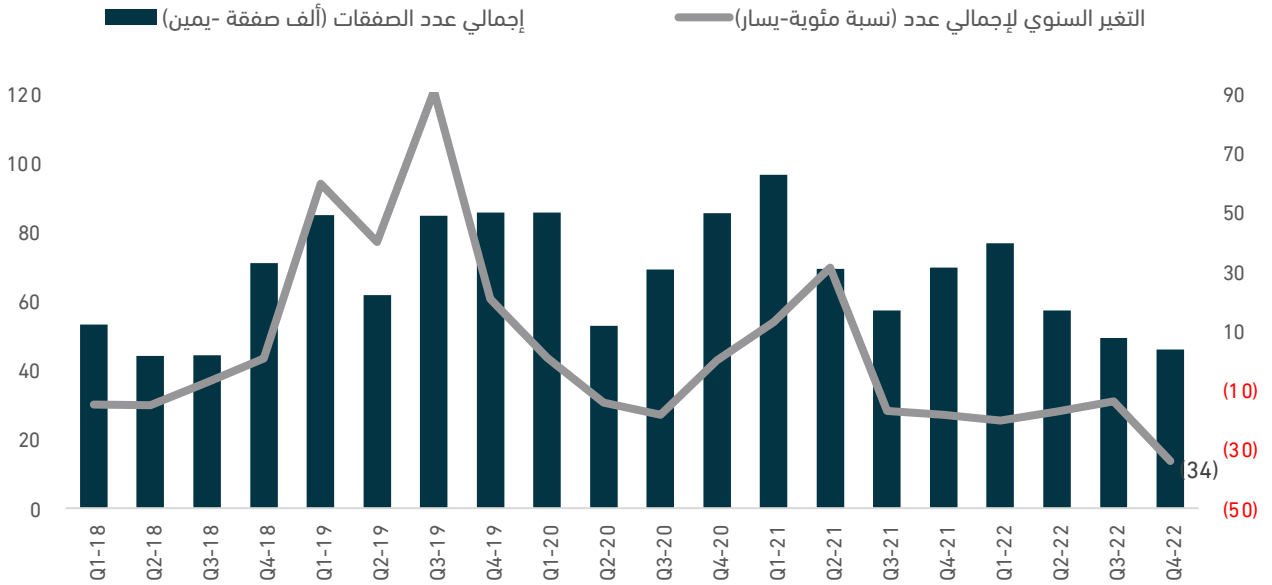
وبشكل عام تحسنت القروض العقارية إجمالاً منذ تخفيض البنك المركزي السعودي للدفعة المقدمة من 30% إلى 15% بداية عام 2018 ثم 10% بالإضافة إلى بعض السياسات الحكومية كالتمويل المدعوم.

من ناحية أخرى وحسب آخر إحصاءات التمويل العقاري، فإنه خلال الربع الرابع 2022 سجل التمويل العقاري السكني الجديد للأفراد من البنوك التجارية وشركات التمويل انخفاضاً بنسبة (36%) على أساس سنوي و(21.7%) على أساس ربعي، ويعتبر هذا الأداء لهذا النوع من التمويل هو الأقل منذ بلغ ذروته في الربع الأول من عام 2021.

عدد الصفقات العقارية

انخفاض عدد الصفقات العقارية بنسبة 34% على أساس سنوي بدفع من انخفاض عدد صفقات القطاع السكني خلال الربع الرابع 2022

الشكل (50): التغير الربعي لإجمالي عدد الصفقات السكنية والتجارية



المصدر: وزارة العدل 2022.

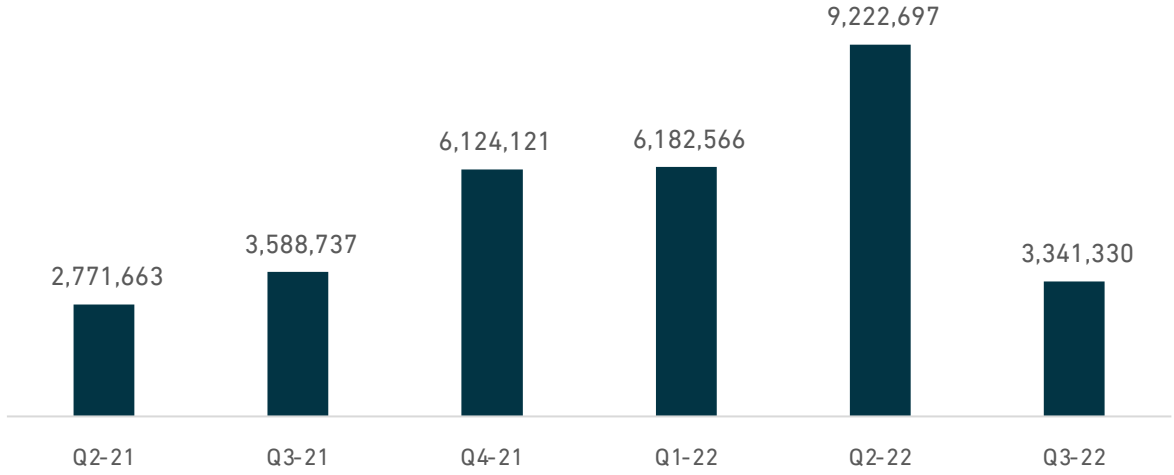
خلال الربع الرابع 2022، تراجع عدد الصفقات العقارية في المملكة بنسبة (34%) على أساس سنوي وبواقع (6.7%) على أساس ربعي لتسجل حوالي 45.9 ألف صفقة، وانخفضت قيمتها السنوية بنحو 11%، يأتي ذلك نتيجة تراجع عدد الصفقات السكنية بنسبة (38%) و(11%) على أساس سنوي وربعي، وعلى الرغم من تراجع الطلب العقاري في هذا الربع، فإنه ما تزال الأراضي السكنية تأخذ النصيب الأكبر من حيث عدد الصفقات إذ بلغت 35 ألف صفقة من أصل 49.1 ألف صفقة مُنفذة خلال الربع الثالث 2022، ويأتي هذا التراجع في الصفقات السكنية بعد النمو المتسارع لأسعار الفائدة (تكلفة الإقراض) بالإضافة إلى ارتفاع أسعار العقارات، الأمر الذي أثر على الطلب العقاري السكني، والذي يعتمد جزء منه على الطلب على القروض العقارية، والتي تباطأت في الفترة الأخيرة نتيجة لذلك، في حين تراجعت الصفقات التجارية بنسبة (25%) و(4%) أساس سنوي وعلى أساس ربعي، وعلى الرغم من ذلك ارتفعت قيمتها السنوية بواقع 25%.

تصاريح الحج والعمرة

انخفاض عدد التصاريح المصدرة لأداء العمرة في الربع الثالث من عام 2022

الشكل (51): عدد التصاريح المصدرة لأداء العمرة

(مليون تصريح)



المصدر: وزارة الحج والعمرة 2022م

سجل إجمالي عدد التصاريح المصدرة لأداء العمرة في الربع الثالث من عام 2022 3,341,330 تصريحًا، مقارنة بـ 3,588,737 تصريحًا في الربع الثالث من عام 2021، بمعدل انخفاض نسبته (6.89%).

بينما تراجعت أعداد المعتمرين في الربع الثالث من عام 2022 بنسبة (64%) حيث بلغ إجمالي التصاريح المصدرة 3,341,330 تصريح مقارنة بـ 9,222,697 تصريح في الربع الثاني من نفس العام.

ويُعزى هذا الانخفاض في أعداد التصاريح إلى تزامن موسم الحج وبالتالي إيقاف تصاريح العمرة، وساهم في ذلك أيضًا ارتفاع تكاليف العمرة وأسعار الخدمات الإلزامية وأسعار تذاكر الطيران في جميع الشركات بالمنطقة والعالم.

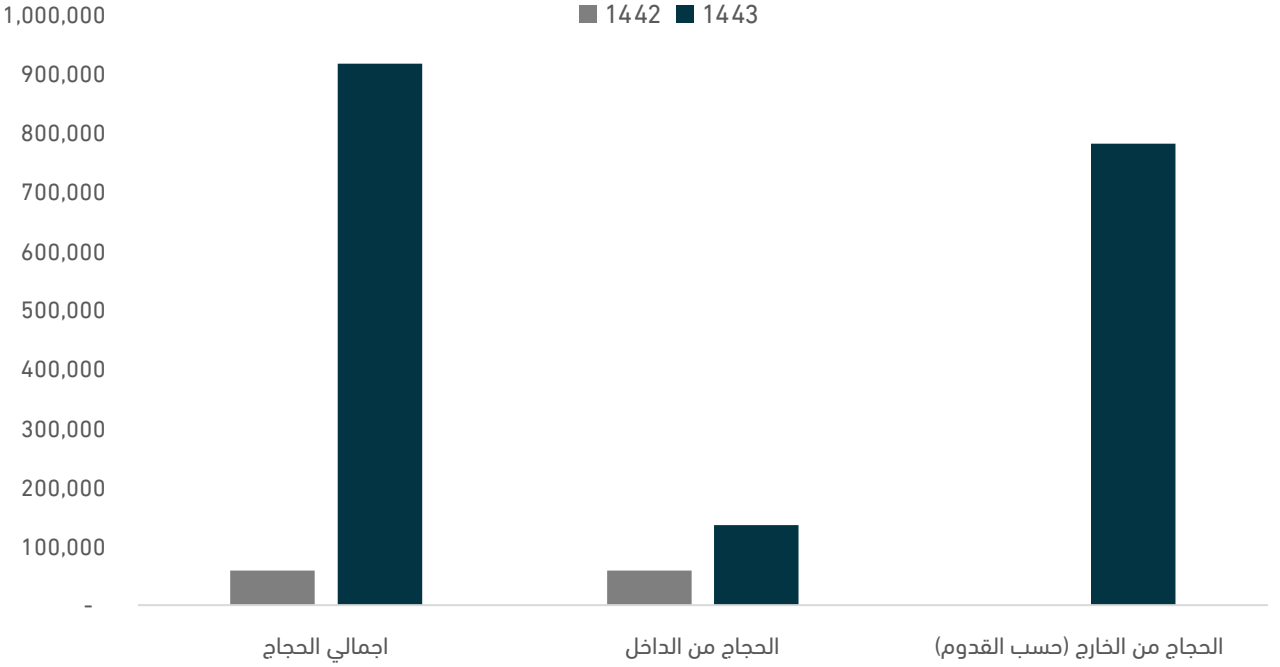
وسجلت تصاريح المقيمين أعلى نسبة من التصاريح المصدرة في الربع الثالث من عام 2022 بنسبة 47.5%، بينما كانت أقل نسبة من التصاريح المصدرة للخليجيين بنسبة 0.6% من إجمالي التصاريح.

أما فيما يخص المواطنين السعوديون، فقد انخفضت أعداد تصاريح العمرة لهم في الربع الثالث من عام 2022 بنسبة (70.4%) عن الربع الثاني من نفس العام، بينما انخفضت على أساس سنوي بنسبة (31.5%).

تصاريح الحج

ارتفع عدد التصاريح المصدرة لأداء الحج في عام 1443هـ

الشكل (52): عدد التصاريح المصدرة لأداء الحج
(تصريح)



المصدر : وزارة الحج والعمرة 2022

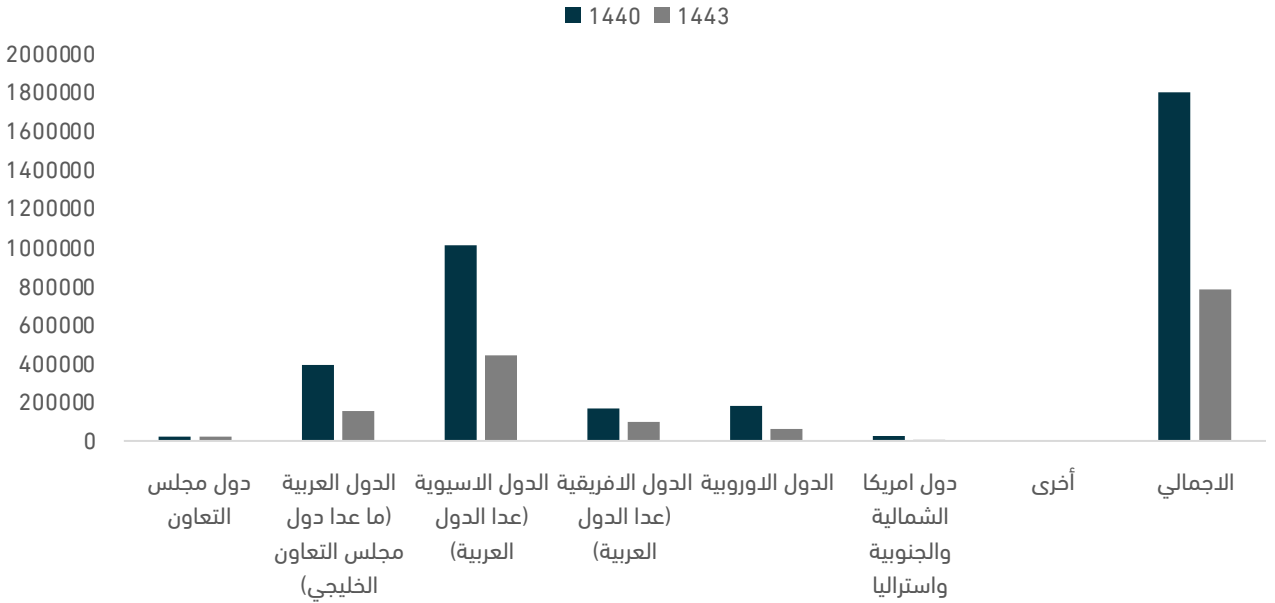
سجل إجمالي عدد التصاريح المصدرة لإجمالي الحج ارتفاعاً لعام 1443هـ 916,639، مقارنة بـ 58,742 تصريحاً لعام 1442هـ.

حيث سجلت أعداد التصاريح من حجج الداخل 135,123 تصريحاً لسنة 1443هـ مقارنة بـ 58,742 في عام 1442هـ، في حين سجلت تصاريح الحجج من الخارج 781,516 تصريحاً في عام 1443هـ.

شهد العام السابق 1442هـ تحديداً للحجاج وقصرها على حجج الداخل، نظراً لتعليق السفر دولياً والاشتراطات التي وضعتها وزارة الحج والعمرة، وذلك حرصاً على إقامة شعيرة الحج بشكل آمن صحياً وبما يحقق متطلبات الوقاية والتباعد الاجتماعي اللازم لضمان سلامة الحاج وحمايته من الجائحة، وتحقيقاً لمقاصد الشريعة الإسلامية في حفظ النفس البشرية.

أعداد التصاريح من حجاج الخارج

الشكل (53): أعداد التصاريح من حجاج الخارج
(تصريح)



المصدر: وزارة الحج والعمرة 2022م

وبالنظر إلى تصاريح الحجاج من خارج المملكة، حيث سجلت أعداد التصاريح من حجاج الخارج (دول مجلس التعاون - الدول العربية - الدول الآسيوية - الدول الأفريقية - الدول الأوروبية - دول أمريكا الشمالية والجنوبية) انخفاضاً بنسبة (56%) مقارنة بعام 1440هـ.

وأما في عام 1443هـ، فقد ارتفع إجمالي التصاريح بعد عامين من القيود الصارمة بسبب جائحة كوفيد-19، وكذلك رؤية المملكة 2030 أدخلت على قطاع الحج والعمرة تطورات غير مسبوقه، مما أسهم بالتنوع المتسارع في منظومة الحج والعمرة وجودة الخدمات للحجاج، مما يتطلب من الجميع تقديم أفضل الخدمات للحجاج، بما يكفل تأديتهم لعباداتهم في يسر وسكينة.

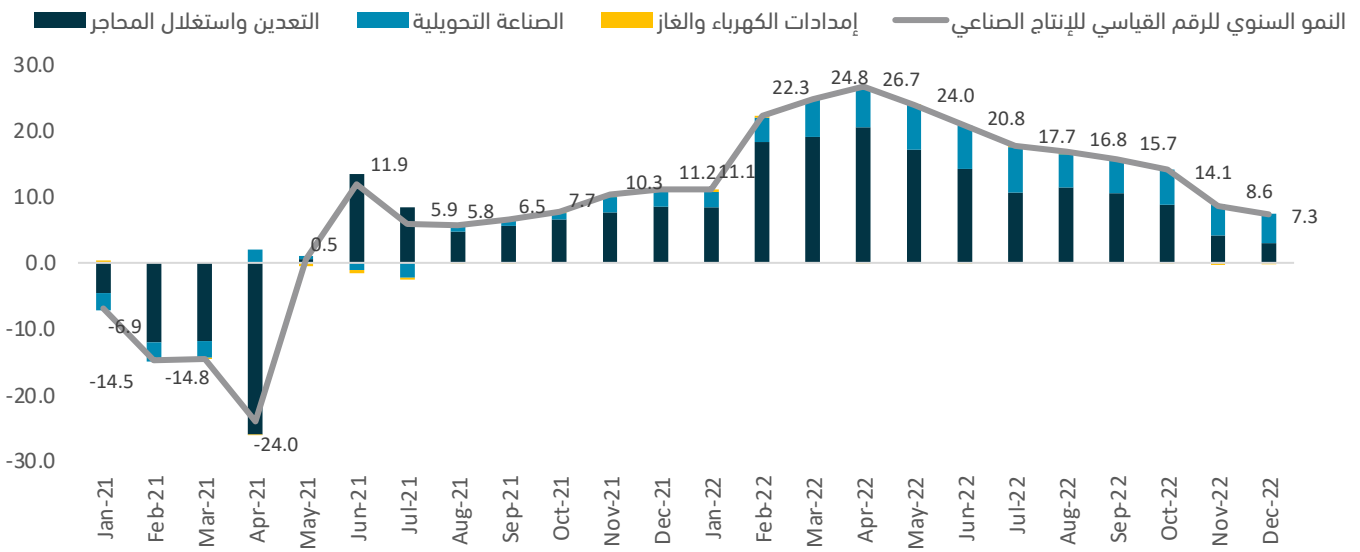
ساعدت جميع القطاعات الحكومية بتكثيف الاستعدادات وتسخير جميع الإمكانيات لخدمة ضيوف الرحمن وأهمية الجاهزية والاستعداد المبكر من جميع القطاعات المرتبطة بأعمال موسم الحج 1443هـ، ومضاعفة الجهود والمتابعة المستمرة، وضرورة تكامل الجهود لاستقبال موسم الحج، والنظر في الاستعدادات، ووضع الخطط التشغيلية للإدارات ومناقشتها وتطويرها، وتوفير كامل الطاقات الآلية والبشرية أمام زوار بيت الله ليتمكنوا من أداء فريضة الحج في أجواء إيمانية كاملة محفوفة بالأمن والأمان والاستقرار والسلامة، مما يضيف الطابع المتميز على رحلة الحاج لتبقى خالدة في ذاكرته.

مؤشر الإنتاج الصناعي

ارتفع مؤشر كميات الإنتاج الصناعي في شهر ديسمبر 2022 على أساس سنوي مواصلاً نموه منذ مايو 2021 نتيجة الأداء الإيجابي لنشاط التعدين واستغلال المحاجر وذلك لزيادة الطلب على النفط والصناعات التحويلية، فيما يعتبر أدنى نمو سنوي له منذ بلغ ذروته في أبريل من العام نفسه، نتيجة خفض إنتاج النفط بموجب اتفاقية دول أوبك+ وتباطؤ النمو للصادرات النفطية.

ارتفاع مؤشر الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي في شهر ديسمبر عام 2022 في أدنى نمو سنوي له منذ أبريل من العام نفسه، نتيجة تباطؤ نمو الصادرات النفطية

الشكل (54): النمو السنوي للرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي ومكوناته



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2022

استمر مؤشر الإنتاج الصناعي في تسجيل معدلات نمو إيجابية خلال شهر نوفمبر 2022، حيث سجل ارتفاعاً بنسبة 7.3% على أساس سنوي، وعلى الرغم من هذا النمو في المؤشر العام إلا أنه يعتبر أقل نمو سنوي يُسجل منذ أبريل للعام الحالي، كما انخفض بنسبة (3%) بالمقارنة مع الشهر السابق، متأثراً بانخفاض نشاط التعدين واستغلال المحاجر والذي يمثل نحو 74.5% من وزن المؤشر.

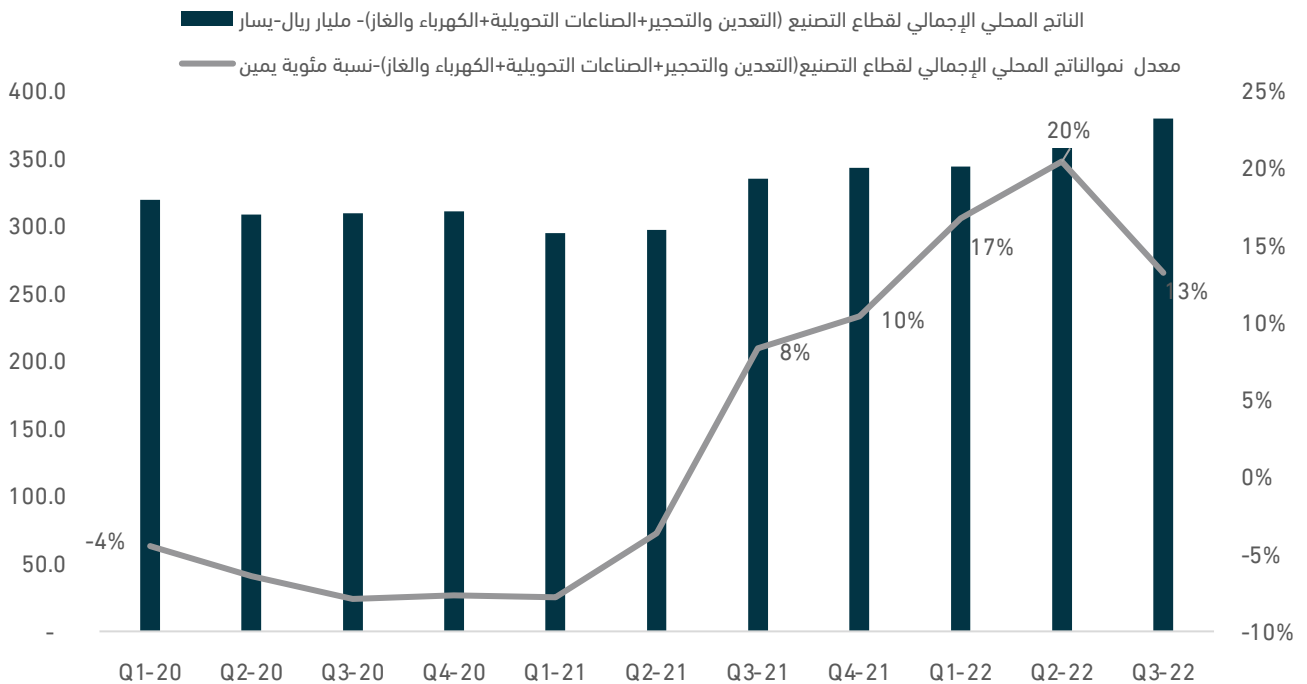
وبالنظر إلى مكونات المؤشر فقد ارتفع نشاط التعدين واستغلال المحاجر بـ 4.1%، وعلى الرغم من أنه يعتبر هذا النمو أقل تسارعاً بالمقارنة مع أدائه في الشهور الماضية، فإنه يعزى ذلك إلى أمرين، الأول تأثره بـ خفض إنتاج النفط بموجب اتفاقية أوبك، والآخر تباطؤ النمو السنوي للصادرات النفطية والتي سجلت في نوفمبر وديسمبر 2022 نمواً بـ 11.9% و 11.1% على التوالي بعدما بلغت ذروتها في أبريل من نفس العام، فحسب تقرير منظمة أوبك الصادر في يناير 2023 ظلت التوقعات لنمو الطلب العالمي على النفط في 2022 دون تغيير عند 2.54 مليون برميل يوميًا، يكون من المرجح أن يصل الإجمالي إلى متوسط 99.55 مليون برميل يوميًا، حيث أشارت أوبك إلى أن توقعات الطلب على النفط تخضع للعديد من أوجه عدم اليقين، بما في ذلك التطورات الاقتصادية العالمية وتداعيات فيروس كورونا والتوترات الجيوسياسية المستمرة.

وأظهرت بيانات نشاط الصناعات التحويلية ارتفاعًا إيجابيًا مستمرًا مما ساهم في دفع المؤشر للارتفاع بنسبة 18.5% في شهر نوفمبر 2022 بالمقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي، وبالمقارنة مع شهر أكتوبر 2022، فيما استقرت بدون تغيير على أساس شهري، ومن الملاحظ أن أداء نشاط الصناعات التحويلة استمر في الارتفاع بوتيرة أعلى من نشاط التعدين واستغلال المحاجر خلال العام الحالي، مستفيدًا من توسع الأعمال ومتأثرًا بتعافي الطلب المحلي للسلع.

فيما انخفض مؤشر نشاط إمدادات الكهرباء والغاز بنسبة (6.5%) على أساس سنوي، حيث يتأثر هذا النشاط بالموسم، إذ يرتفع المؤشر بشكل ملحوظ في أشهر الصيف (يوليو، وأغسطس وسبتمبر) من كل عام تزامنًا مع الطلب المرتفع على الطاقة الكهربائية، ويلاحظ تراجع المؤشر في هذه الفترة مع بداية دخول فصل الشتاء، حيث انخفض بنسبة (5.3%) عن شهر نوفمبر 2022.

نمو الناتج المحلي الإجمالي لقطاع التصنيع على أساس سنوي في الربع الثالث 2022

الشكل (55): معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لقطاع التصنيع ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي

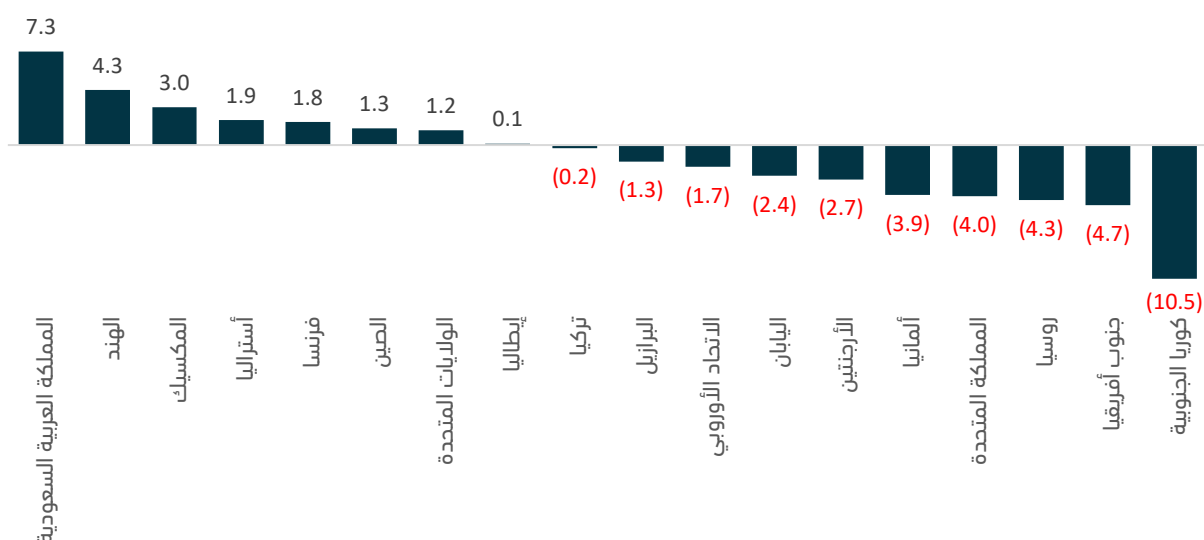


المصدر: الهيئة العامة للإحصاء 2022

في سلسلة من الأداء الإيجابي له منذ الربع الثالث 2021، نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لقطاع التصنيع بكافة أنشطته بنسبة 13.2% على أساس سنوي في الربع الثالث 2022، ويأتي هذا النمو أقل تسارعًا عن الربع السابق عندما نما بنسبة 20%، ويعزى ذلك إلى انخفاض حدة التسارع في نمو الصادرات النفطية وغير النفطية فيما تراجع هذان المكونان على أساس ربعي بنسبة (6.5%) و(9.6%) على التوالي، نتيجة تذبذب أسعار النفط والعوامل الجيوسياسية مع توقعات حدوث ركود اقتصادي في الاقتصادات العالمية المؤثرة، فيما ساهم الطلب المحلي للسلع وتحسن ظروف السوق المحلي إلى المحافظة على مستويات مرتفعة من الإنتاج، فيما ارتفعت نسبة مساهمة قطاع التصنيع قليلًا لتبلغ 52.4% خلال الربع الثالث 2022 كأعلى مساهمة له في الناتج المحلي الإجمالي على طول السلسلة الربعية منذ الربع الأول 2020.

المملكة الأعلى نموًا لمؤشر الإنتاج الصناعي من بين دول مجموعة العشرين لشهر ديسمبر 2022

الشكل (56): النمو السنوي للرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي لدول مجموعة العشرين



المصدر: Bloomberg 2022 - أحدث البيانات (بيانات ديسمبر 2022) - استثناء إندونيسيا وكندا لعدم توفر البيانات.

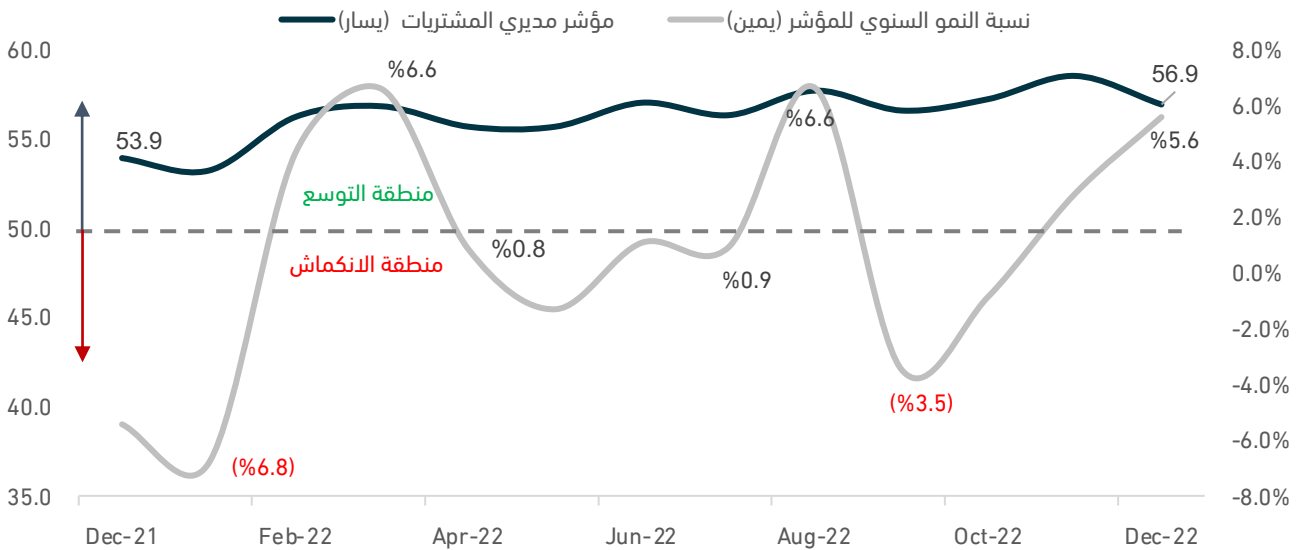
تصدرت المملكة دول مجموعة العشرين في النمو السنوي لمؤشر الإنتاج الصناعي وبفارق كبير عن الدول الأخرى على الرغم من أن هذا النمو يعتبر أقل من النمو المتوقع منذ وصل ذروته في أبريل 2022 من العام نفسه، وذلك لارتباطه بحجم إنتاج النفط والصادرات النفطية والذي تأثرًا بالتباطؤ في الفترة الأخيرة، وبالإضافة إلى استمرار الطلب على النفط يلاحظ أن حركة الطلب والسوق المحلي ساهمت في الارتفاعات المتواصلة للمؤشر خاصة للصناعات التحويلية. يأتي بعد المملكة في النمو السنوي للمؤشر الأرجنتين الهند والمكسيك بنسب متقاربة فيما تراجع الإنتاج الصناعي بشدة في كوريا الجنوبية فيما شهدت الدول الصناعية الأخرى تراجعًا متفاوتة نتيجة انخفاض الصناعات للقطاعات ذات الكثافة العالية للطاقة كنتيجة لتوقعات الركود وارتفاع أسعار الطاقة.

مؤشر مديري المشتريات PMI

مع نهاية عام 2022 كان أداء مؤشر مديري المشتريات بشكل عام إيجابيًا محافظًا على مستوياته فوق (50 نقطة)، وقياسًا على أداء المؤشر في الربع الأخير من عام 2022 فقد أدى تحسن ظروف السوق وكفاءة سلاسل الإمداد والطلب القوي على الإنتاج في قطاعات التصنيع والإنشاءات والجملة إلى استمرار هذا الأداء لمؤشر مديري المشتريات، مواكبًا لنشاط السوق مع استمرار ارتفاع مؤشر الإنتاج الصناعي خلال الربع الرابع من عام 2022. وقد استمر في نموه الإيجابي في شهر فبراير 2023 ليلبغ 59.8 نقطة، ليصل إلى أعلى مستوياته منذ 2015.

ارتفع مؤشر مديري المشتريات في شهر ديسمبر من عام 2022 بمعدل 5.6% على أساس سنوي.

الشكل (57): مؤشر مديري المشتريات



المصدر: بنك الرياض

استمر نشاط القطاع الخاص في التوسع بوتيرة ثابتة حسب آخر قراءة لمؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات للقطاع الخاص غير النفطي، والذي سجل 56.9 نقطة في شهر ديسمبر 2022. وهذه القراءة بحسب منهجية المؤشر تعني استمرار التوسع بنفس وتيرة الشهر الماضي لنشاط وأعمال القطاع الخاص غير النفطي. وبهذا يكون متوسط مؤشر مديري المشتريات للعام 2022 كاملًا 56.5 نقطة وهو أعلى معدل ضمن دول مجموعة العشرين.

يذكر أن المؤشر قد شهد في نوفمبر 2022 زيادة قياسية في وتيرة توسع أعمال القطاع الخاص بكافة بنوده، واستمر هذا التوسع، وإن كان بوتيرة أقل قليلًا لشهر ديسمبر، خصوصًا في بنود الإنتاج والطلبات الجديدة.

جدول (4): أهم عناصر مؤشر مديري المشتريات

أهم عناصر المؤشر	نوفمبر 2022	ديسمبر 2022	التغير في المئة (%)
طلبات التصدير	58.6	56.3	(2.2)
الإنتاج	64.6	61.0	(3.6)
الطلبات الجديدة	65.7	62.9	(2.8)
أسعار السلع والخدمات النهائية	52.9	53.5	0.6
مدة تسليم الموردين	54.6	51.5	(3.1)
أسعار مدخلات الإنتاج	54.7	52.9	(1.8)
التوظيف	50.6	52.0	1.4

المصدر: بنك الرياض

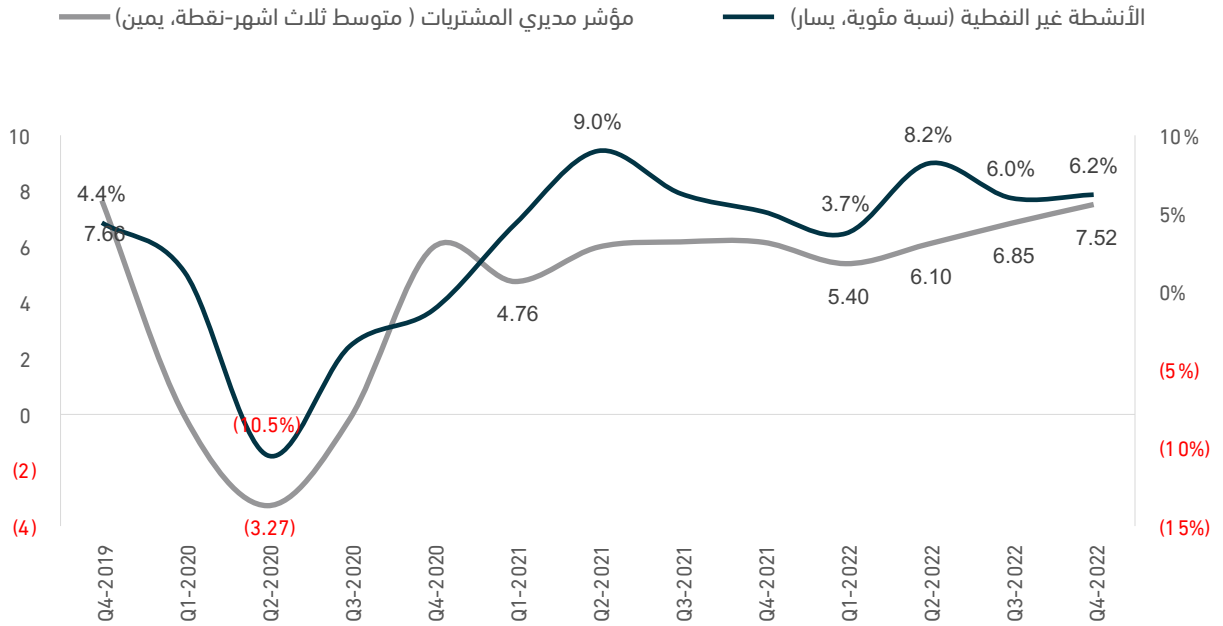
ومن التطورات الإيجابية خلال شهر ديسمبر 2022 والتي أشار إليها التقرير استمرار تحسن أوقات تسليم الموردين وكفاءة سلاسل الإمداد. إحدى أهم العوامل التي دعمت استمرار هذا الأداء هو اعتماد شريحة أكبر من الشركات على التعاقد مع موردين محليين، وهو ما ساعد أيضًا في تقليل تكاليف مدخلات الإنتاج، مما يعكس أثر سياسات التوطين ودعم المحتوى المحلي.

كما ارتفع مؤشر التوظيف الفرعي بشكل كبير في قراءة هي الأعلى منذ يناير 2018 ليصل إلى 52 نقطة، وأرجع التقرير هذا الارتفاع إلى زيادة كفاءة التشغيل ومواصلة عمليات تصريف المخزون مع نهاية عام 2022، أدى ذلك إلى ارتفاع تكاليف التوظيف الأمر الذي انعكس على ارتفاع أسعار السلع النهائية قليلًا كمحصلة لنقل عبء التكلفة للمستهلك.

وإحدى أهم العوامل التي دعمت استمرار هذا الأداء الإيجابي فوق مستوى 50 نقطة، اعتماد شريحة أكبر من الشركات على التعاقد مع موردين محليين، وهو ما ساعد أيضًا في تقليل تكاليف مدخلات الإنتاج، مما يعكس أثر سياسات التوطين ودعم المحتوى المحلي. كما ارتفع مؤشر التوظيف الفرعي بشكل كبير في قراءة هي الأعلى منذ يناير 2018 ليصل إلى 52 نقطة، ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة كفاءة التشغيل ومواصلة عمليات تصريف المخزون مع نهاية عام 2022.

الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية ومؤشر مديري المشتريات

الشكل (58): المتوسط الربعي لمؤشر مديري المشتريات



المصدر: S&P Global

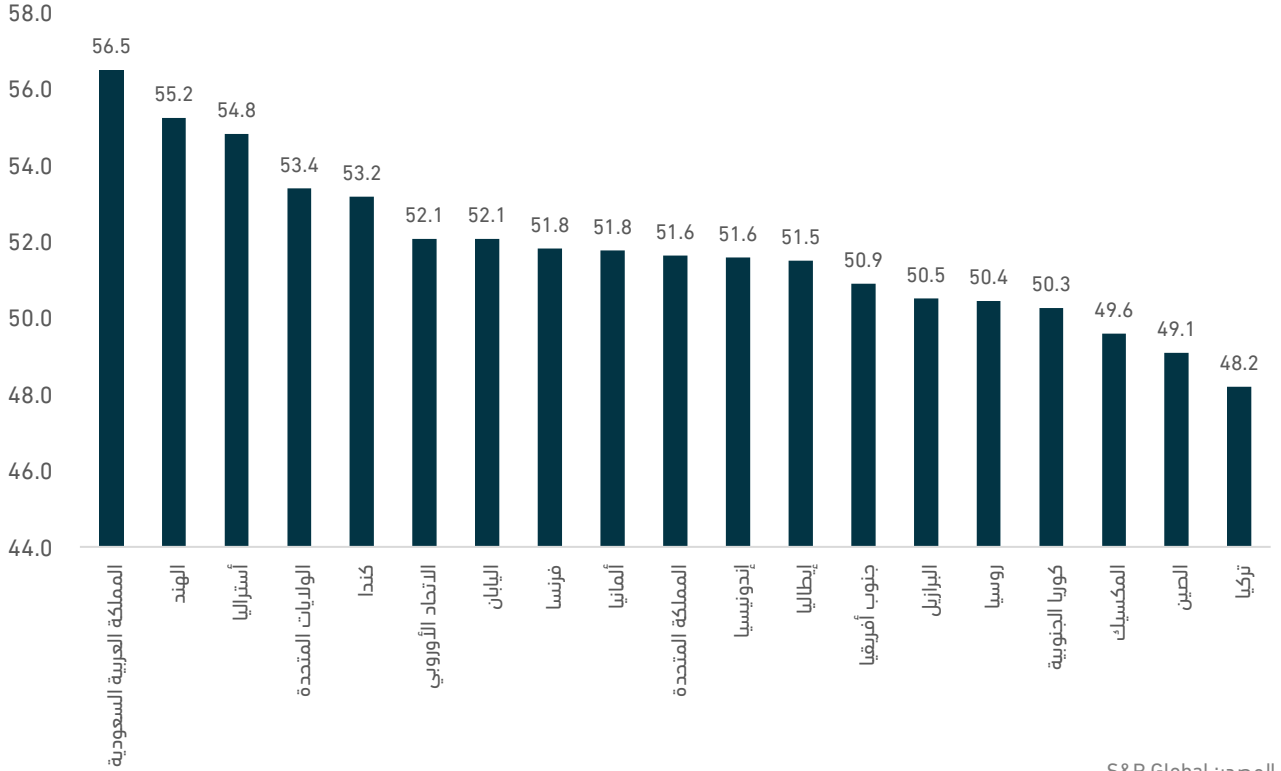
وقياسًا على أداء المؤشر بشكل عام في الربع الأخير من عام 2022، فقد أدت تحسن ظروف السوق والطلب القوي على الإنتاج إلى استمرار الأداء الإيجابي لمؤشر مديري المشتريات، مواكبًا لنشاط السوق مع استمرار ارتفاع مؤشرات الإنتاج الصناعي خلال الربع الرابع من عام 2022، كما تحسنت النظرة المستقبلية مع مواصلة زخم المشاريع التنموية الكبرى وتحسن بيئة الأعمال.

وقد ساعد الطلب القوي على الخدمات في شهر ديسمبر من عام 2022 على استمرار الأداء الإيجابي للسوق، في ظل ارتباط الطلب بعوامل موسمية مثل الفعاليات كموسم الرياض وانتعاش حركة السفر مع إقامة كأس العالم في قطر أواخر العام الماضي، في المقابل هناك احتمال ضئيل بتراجع نسبي في مؤشرات التصدير الجديدة خلال الفترة القادمة مع تراجع ومع احتمال تباطؤ اقتصادي في بعض مناطق العالم مثل أوروبا وأمريكا والصين.

المملكة الأعلى أداءً في مؤشر مديري المشتريات لمجموعة العشرين خلال عام 2022

الشكل (59): متوسط مؤشر مديري المشتريات لعام 2022

(نقطة)



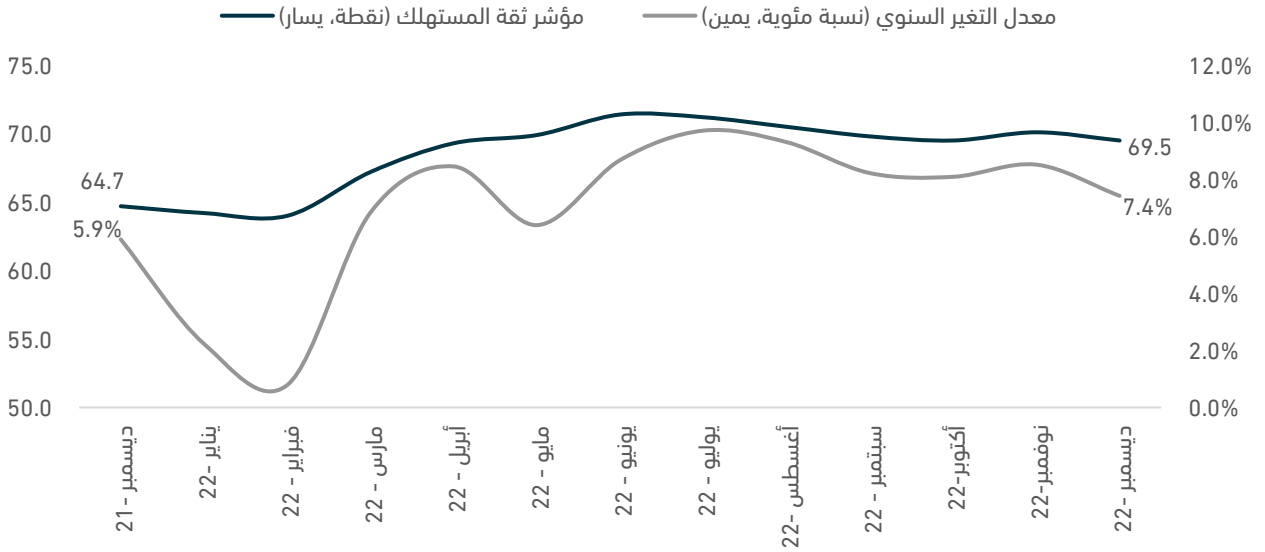
المصدر: S&P Global

تصدرت المملكة العربية السعودية دول مجموعة العشرين كأعلى أداءً لمتوسط مؤشر مديري المشتريات لعام 2022، جاء هذا الأداء على الرغم من التطورات الجيوسياسية واضطرابات سلاسل الإمداد في العالم، إلا أن أداء إنتاج القطاع الخاص الذي تواكب مع الطلب المحلي القوي ساهم في الأداء الجيد للمؤشر طيلة العام الحالي أغلب دول مجموعة العشرين كان أداءها خلال العام قريباً جداً من المنطقة المحايدة فيما عدا الصين وتركيا في منطقة الانكماش، مما يعكس تراجع الطلب وتقلص عمليات التوظيف والإنتاج في الدول المعنية.

مؤشر ثقة المستهلك PCSI

الاقتصاد السعودي الثاني عالمياً بمؤشر ثقة المستهلك محققاً نمواً بنسبة 7.4% في ديسمبر 2022 على أساس سنوي.

الشكل (60): مؤشر ثقة المستهلك



المصدر: أيسوس 2022

يعكس مؤشر ثقة المستهلك في المملكة اتجاهات المستهلكين حول الوضع الحالي والمستقبلي للاقتصاد المحلي، كما يعكس أوضاعهم المادية الشخصية ومدخراتهم وثقتهم في عائد الاستثمار، وبشكل عام، حلت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية فيما يتعلق بالقدرات المالية الحالية للمستهلكين بعد الصين، حيث عبر 58% من المستهلكين بتحسن الوضع الاقتصادي العام مما انعكس على قدرتهم الشرائية وزيادة عمليات الشراء، كما حلت المملكة في المرتبة الثانية على مستوى العالم من حيث النظرة التفاؤلية للاقتصاد السعودي ومواصلة معدلات نموه الإيجابية، لتحصد المملكة نسبة 93% في نتائج الاستبيان. وساهمت بعض العوامل في نمو المؤشر الإيجابي مثل نمو اقتصاد المملكة العربية السعودية، وانتعاش السوق النفطية، وسياسات الدعم الحكومي للأفراد وقطاع الأعمال خاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي خففت من الآثار السلبية للتضخم وضبط مستويات الأسعار، مما أدى إلى تعزيز ثقة المستهلكين، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التوظيف للمواطنين وانخفاض معدلات البطالة في الربع الثالث من عام 2022.

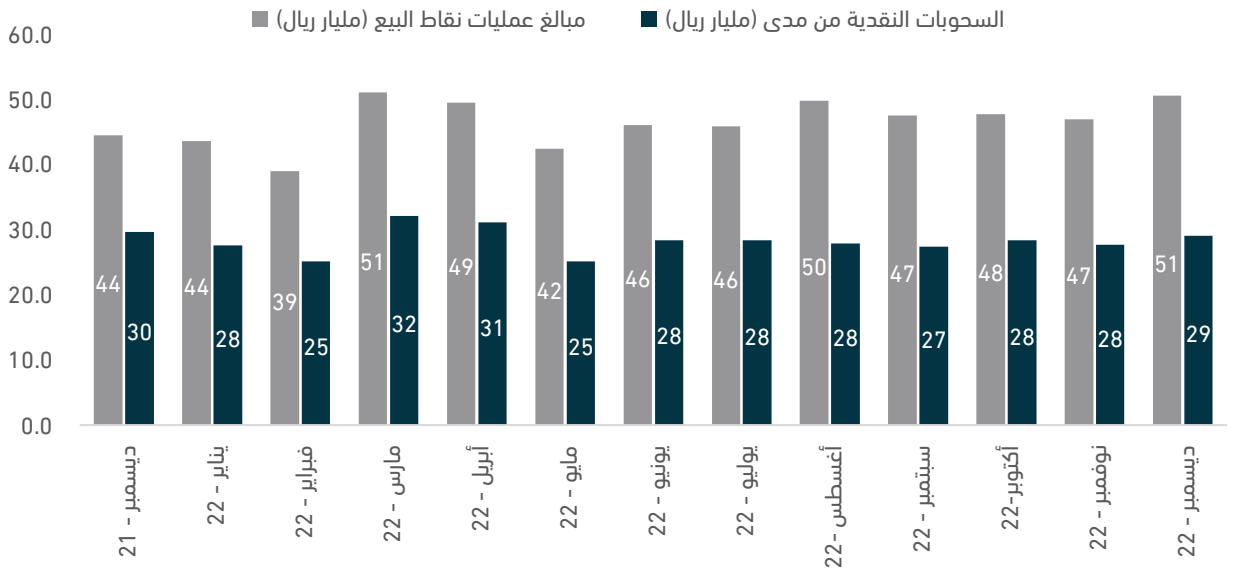
وسجل مؤشر ثقة المستهلك في المملكة ارتفاعاً يقدر بـ 7.4% على أساس سنوي ليبلغ 69.5 نقطة خلال شهر ديسمبر من عام 2022، ولعب استمرار مستوى القدرة الشرائية والظروف المالية للأفراد بالإضافة إلى الطلب المتزايد في شراء الاحتياجات المنزلية دوراً في التحسن الإيجابي بمؤشر ثقة المستهلك، في حين شهد المؤشر تراجعاً بشكل طفيف على أساس شهري بـ 0.86%.

نقاط البيع والسحوبات النقدية من أجهزة الصراف الآلي ATM & POS

ارتفاع إجمالي قيمة عمليات نقاط البيع بنسبة 13.8%، وانخفض السحب النقدي من الصراف الآلي بنسبة (1.9%) في نهاية شهر ديسمبر من عام 2022 على أساس سنوي.

الشكل (61): نقاط البيع والسحوبات النقدية

(مليار ريال)



المصدر: البنك المركزي السعودي 2022

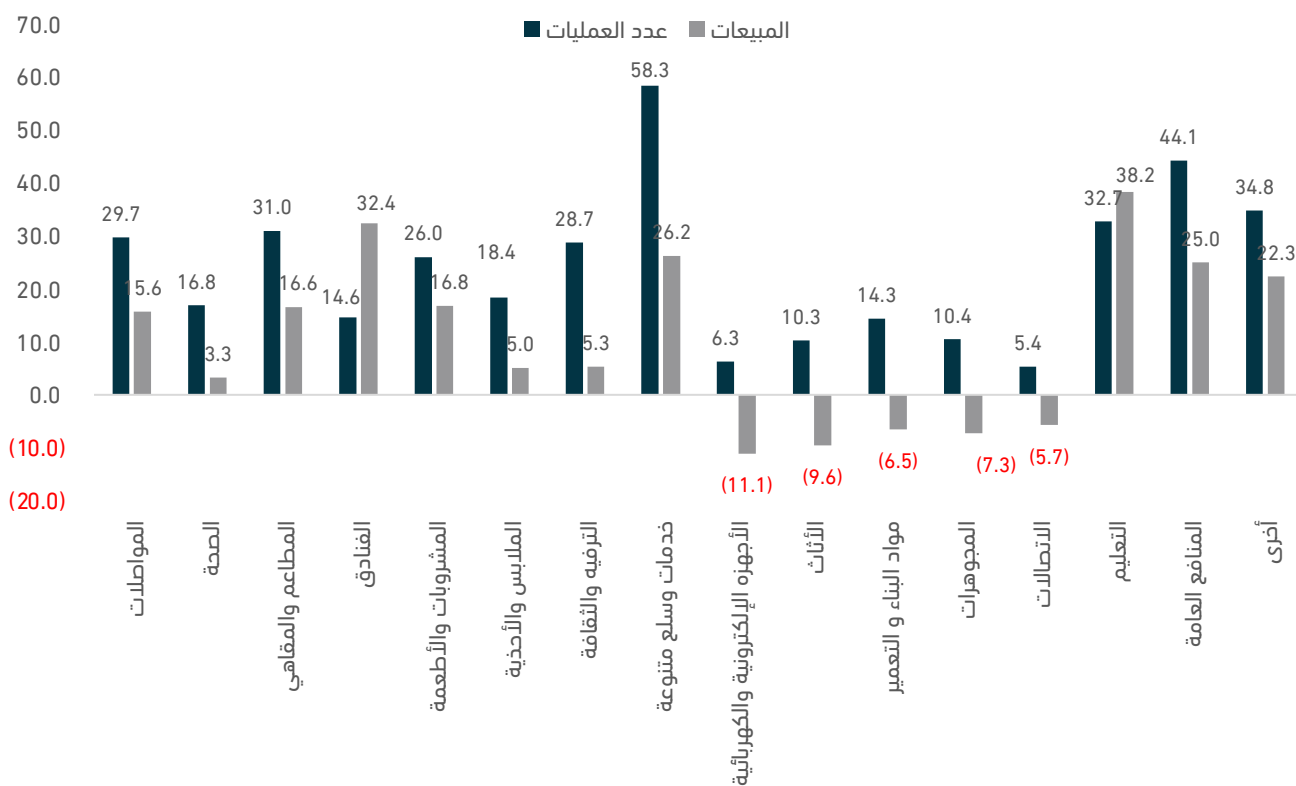
تساعد قيمة عمليات نقاط البيع والسحوبات النقدية على توقع الاتجاه المحتمل للاقتصاد من جانب المستهلك، وتتيح متابعتها إلى إلقاء نظرة داخلية على التطورات في القوة الشرائية للقطاع الخاص، ونشاط قطاع التجزئة، ورصد الطلب على النقود وكذلك اتجاهات الإنفاق في الاقتصاد المحلي.

ارتفعت عمليات نقاط البيع والتي تتم من خلال بطاقات الصراف الآلي وبطاقات الائتمان بنسبة 13.8% في ديسمبر من عام 2022 على أساس سنوي، إذ بلغت قيمتها ما يقارب 50.5 مليار ريال مقارنة بحوالي 44.4 مليار ريال في ديسمبر من عام 2021، وكذلك شهد الربع الرابع من عام 2022 نموًا في قيمة عمليات نقاط البيع عبر بطاقات الصراف الآلي وبطاقات الائتمان بنسبة 1% على أساس ربعي وبنسبة 15% على أساس سنوي، ليصل إلى ما يقارب 145 مليار ريال في الربع الرابع من عام 2022، ويعزى الارتفاع في عمليات نقاط البيع إلى جهود وزارة التجارة بالزام المحلات التجارية بتوفير وسائل الدفع الإلكتروني لغرض القضاء على التستر التجاري، وجهود البنك المركزي السعودي لنشرها وتحفيز التعامل بها من قبل المستهلكين على نطاق واسع، كما ساهمت جائحة كوفيد-19 في تعزيز التعامل بالبطاقة البنكية والحد من التعاملات الورقية.

وبالنسبة للسحوبات النقدية من أجهزة الصرف الآلي، فقد سجلت انخفاضًا بنحو (1.9%) في ديسمبر من عام 2022 إذ بلغت حوالي 29 مليار ريال مقابل حوالي 29.6 مليار ريال في ديسمبر من عام 2021، وعند النظر إلى فترة الربع الرابع مقارنة بالربع الثالث لعام 2022 نجد بأن السحوبات النقدية من أجهزة الصرف الآلي حققت ارتفاعًا ربعيًا بلغ نحو 2%.

ارتفاع عدد عمليات نقاط البيع لمعظم القطاعات على أساس سنوي في ديسمبر 2022.

الشكل (62): معدل التغير في عمليات نقاط البيع حسب القطاعات على أساس سنوي
(نسبة مئوية)



المصدر: البنك المركزي السعودي 2022

في ديسمبر 2022 ارتفع عدد عمليات نقاط البيع بنسبة 32% على أساس سنوي مما يعكس تحسن الطلب الاستهلاكي المحلي، في حين بلغت قيمة مبيعات نقاط البيع لـ "قطاعات أخرى" والتي تعتبر الأعلى من حيث قيمة المبيعات حوالي 11 مليار ريال خلال شهر ديسمبر من عام 2022، محققةً بذلك معدل نمو سنوي يقدر بنحو 22.3%، كما سجل كلاً من قطاعي "المشروبات والأطعمة" و"المطاعم والمقاهي" مبيعات تقدر بـ 7.6 و7.3 مليار ريال بمعدل نمو بلغ ما يقارب 16.8% و16.6% على التوالي مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. أما بالنسبة لقطاع "المنافع العامة" فقد نمت قيمة مبيعات نقاط البيع، حيث بلغت حوالي 319,615 مليون ريال بمعدل نمو بلغ 25% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

مؤشر السوق الرئيسية "تاسي"

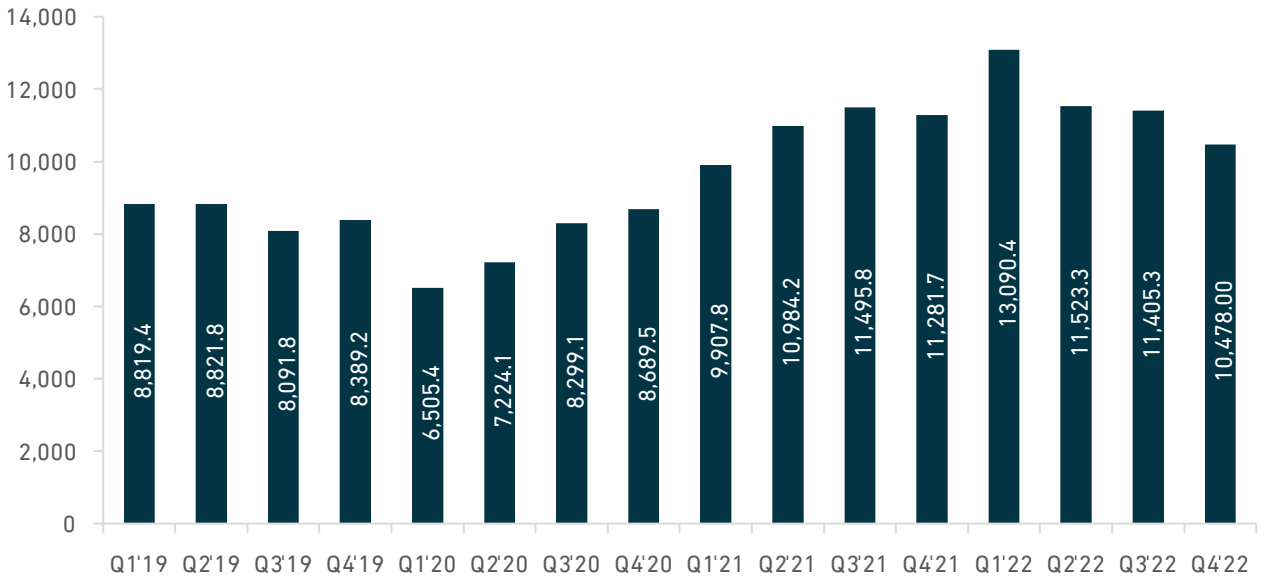
سجل مؤشر "تاسي" 10,478 نقطة في نهاية الربع الرابع من 2022

شهدت أسواق الأسهم العالمية خلال عام 2022 العديد من التحديات في ظل تشديد السياسة النقدية وتصادد احتمالات التباطؤ الاقتصادي. وعلى الرغم من انخفاض بعض الأسواق العالمية هذا العام، إلا أن أداء السوق المالي السعودي الرئيسي "تاسي" كان أفضل نسبيًا، حيث وصل مؤشر السوق الرئيسية في الربع الرابع من عام 2022 إلى 10,478 نقطة.

الشكل (63): مؤشر السوق الرئيسية "تاسي"

(نقطة)

مؤشر تداول (نهاية الشهر لكل ربع) ■



المصدر: تداول 2022

شهد مؤشر سوق الأسهم الرئيسي "تاسي" انخفاضًا في الربع الرابع من عام 2022 بلغت نسبته (7.1%) على أساس سنوي، كما أنه سجل انخفاضًا على أساس ربعي ليسجل ما نسبته (8.1%) بسبب ارتفاع أسعار الفائدة ونقص السيولة. أما بالنسبة للكمية المتداولة فقد بلغت 9.58 مليار سهم للربع الرابع 2022، مقارنة بـ 9.68 مليار سهم في الربع السابق وذلك بانخفاض نسبته (1.03%). وسجل المؤشر 10,102.7 نقطة في فبراير 2023.

بلغ عدد الشركات المدرجة في الربع الرابع 2022، 223 شركة مقارنة بـ 216 شركة في الربع السابق من العام الحالي.

إخلاء مسؤولية

أعد هذا التقرير من قبل وزارة الاقتصاد والتخطيط لإتاحة ما يتضمنه من معلومات عامة للباحثين والمهتمين ولعموم الجمهور بهدف الاطلاع والمعرفة، وذلك من مبدأ الشفافية وإتاحة المعلومات. ولا يُعد هذا التقرير توصية من الوزارة لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن. وتسعى الوزارة أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تُقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواءً بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام، أو الكمال، أو الدقة، أو الموثوقية، أو الملاءمة أو حداثة المعلومات. ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في التقرير يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون الوزارة مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يُتخذ بناءً على التقرير أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذا التقرير، ويحق للوزارة تعديل هذا التقرير أو حذفه دون إشعار مسبق.

